الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة

كلية: العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم: العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي: ...../ ش.ع.اج./ ق.ع.اج/ ك.ع.ا.ج.ان/2025

المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي في مدينة خنشلة

"دراسة ميدانية بحي فروج بوزيان الشيشان عين الطويلة"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطلبة:

- هاجر تمرابط

إشراف الأستاذ:

- د/ نوال نوار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
نزيهة شاوش	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	عباس لغرور- خنشلة
د/ نوال نوار	استاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	عباس لغرور- خنشلة
فضيلة عرايبية	أستاذ تعليم عالي	مناقشا	عباس لغرور- خنشلة

السنة الجامعية 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة

كلية: العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم: علوم اجتماعية

الرقم التسلسلي: ...../ ش.ع.اج./ ق.ع.اج/ ك.ع.ا.ج.ان/2025

المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي في مدينة خنشلة

" دراسة ميدانية بحي فروج بوزيان الشيشان عين الطويلة"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطلبة:

- تمرابط هاجر

إشراف الأستاذ:

- د/ نوال نوار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
نزيهة شاوش	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	عباس لغرورخنشلة
د/ نوال نوار	استاذ محاضرب	مشرفا ومقررا	عباس لغرورخنشلة
فضيلة عرايبية	أستاذ تعليم عالي	مناقشا	عباس لغرورخنشلة

السنة الجامعية 2024 - 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، والحمد لله كثيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة **"الدكتورة نوال نوار" على ما قدمته لي من تعليمات قيمة وتوجيهات بناءة، كان لها الدور البارز في إثراء موضوع الدراسة وتوجيه البحث في مساره الصحيح، فكل كلمات والشكر لا توافيها حقها. فجزاها الله عني كل خير، ووفقها دائما لما فيه الخير والصلاح.**

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكروالامتنان إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية، لما بذلوه من جهد في تأطيرنا وتزويدنا بالمعرفة طيلة سنوات الدراسة.

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا إلى النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلى بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

إلى من غابت أجسادهم وبقيت أرواحهم تسكن قلبي إلى "جدي وخالي" كنت أحلم أن تشهدوا فرحتي في هذا اليوم، وتباركوا لي بفرحكم ودعواتكم

لكن رحيلكم ترك فراغا لا يملأه أحد، ووجعا يسكنني رغم الفرح، فأرواحكم حاضرة في دعائي، وذكراكم تضيء طريقي في كل خطوة... رحمكم الله وجعل مثواكم الجنة.

إلى جدتي الحنونة الحضن الدافئ والدعاء المستجاب أطال الله في عمرك، وبارك في صحتك، قامت أمن العمر وذاكرة البيت الفضيلة.

إلى أمي نبض قلبي وسبب وجودي، فأنت السند بعد الله وربي يخليك ليا، ويديمك نعمة لا تزول.

إلى خالي "الطيب" ربي يحفظك، ويخليك سندا لنا.

إلى خالاتي الغاليات رموز الحب والعطاء، وإلى بناتهن أحلام – ندى- إخلاص. أخواتي اللاتي وهبتهن الحياة لي. شكرا لقلوبكن التي احتوتني بمحبة صادقة.

إلى أختي التي لم تلدها أمي، ابنة خالتي "ريم" يا رفيقتي في كل تفاصيل الرحلة، وصوت الفرح في كل خطوة، بحضورك يزداد المعنى، وبحبك يكبر الانجاز شاركتني الحلم، وما نحن نعيشه واقعا، لك من قلبي كل الامتنان، وكل الفرح الذي يلف بقلبي النقي.

إلى إخوتي "ليا – سارة- حمزة" رفقاء العمر والسند وجودكم نعمة لا توصف، أسأل الله أن يحفظكم وأراكم في أعلى المراتب ويرعاكم دائما.

إلى صديقاتي آية – سليمة – نور الهدى رقيات الدرب والضحكة، الذين جعلوا هذه الرحلة أكثر متعة وأقل صعوبة، شكرا لكل لحظة ودعم، لكل كلمة مشجعة، ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معا.

بعد كل تعب وسهر، جاء اليسر بفضل الله وبدعمكم. هذا النجاح ليس لي وحدي، بل لكم جميعا، فقد كنتم سندي في كل لحظة، شكرا من القلب، وأتمنى أن أكون يوما مصدر فخركم كما كنتم مصدر قوتي.

فهرسة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
فهرسة المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية Abstract	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	01
1- إشكالية الدراسة	02
2- فرضيات الدراسة	02
3- أسباب اختيار الموضوع	03
4- أهداف الدراسة	03
5- أهمية الدراسة	04
6- الدراسات السابقة	04
7- تحديد المفاهيم	08
8- المقاربة النظرية	13
الفصل الثاني: السكن العمودي	

أولا: السكن	16
1- أهمية السكن	16
2- وضائف السكن	18
3- شروط السكن الملائم	19
4- أنماط الإسكان في الجزائر	20
5- تجربة الجزائر	22
6- عوامل إنجاز السكنات	23
7- نظريات الإسكان	25
ثانيا: السكن العمودي	29
1- نشأة السكن العمومي	30
2- أهم العوامل التي أدت إلى ظهور السكنات الجماعية في الجزائر	31
3- أنماط السكن العمودي	31
4- أنواع السكن العمودي	32
5- خصائص السكن العمودي	33
6- مزايا وعيوب السكن العمودي	35
ثالثا: المشكلات الاجتماعية	36
1- ظروف نشوء المشكلة الاجتماعية	37
2- أسباب المشكلات الاجتماعية	38
3- خصائص المشكلات الاجتماعية	39
4- أنواع المشكلات الاجتماعية	40

5- تفسير المشكلات الاجتماعية بمنظور سوسيولوجي	40
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للبحث	
تمهيد	46
أولا: مجالات الدراسة	46
1- المجال العام	46
2- المجال الخاص	46
ثانيا: المنهجية المستخدمة وأسلوب اختيار العينة	47
1- منهج الدراسة	47
2- اسلوب اختيار العينة	48
ثالثا: أدوات البحث المستخدمة	49
1- الملاحظة	49
2- المقابلة	50
3- الاستمارة	50
خلاصة	
الفصل الرابع: عروض وتحليل ومناقشة النتائج	
تمهيد	
أولا: تفريغ وتحليل البيانات	54
1- محور البيانات الشخصية	54
2- محور نوعية العلاقات الاجتماعية بين السكان	60
3- محور المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي	63

4- محور الخدمات والمرافق	66
5- محور تأثير السكن العمودي على الطفل والعائلة	69
6- محور التعايش والتنظيم داخل العمارة	73
7- تقييم السكن في السكنات العمودية	75
ثانيا: تفسير نتائج الدراسة	80
1- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	80
2- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:	82
3- تفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربة السوسيولوجية	84
ثالثا: النتائج العامة	88
خاتمة	85
قائمة المصادر والمراجع	90
الملاحق	95

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع مفردات العينة حسب الجنس.	54
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	55
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	57
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	58
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة	59
06	يبين طبيعة العلاقة مع الجيران	60
07	يبين تبادل التهاني و المشاركة في المناسبات	61
08	يبين الشعور بالتضامن بين الجيران داخل العمارة	625
09	يبين أكثر المشكلات التي يعاني منها	63
10	يبين الخلافات مع الجيران	64
11	يبين السبب الرئيسي لهذه الخلافات	65
12	يبين توفر المرافق الضرورية بشكل كافي في الحي	66
13	يبين قيام السكان بصيانة المبنى و تنظيفه	67
14	يبين الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة داخل العمارة بشكل منظم	68
15	يبين تأثير السكن العمومي على حرية حركة الأطفال	69
16	يبين المسافات المخصصة للعب الأطفال غير كافية و غير آمنة	70
17	يبين في حفاظ الأسرة على خصوصيتها في هذا النمط من السكن	71
18	يبين تؤثر البيئة داخل العمارة على تربية الأطفال	72

19	يبين احترام السكان القوانين الداخلية للعمارة	73
20	يبين الإلتزام بالمواعيد لرمي النفايات و تنظيف المساحات الخضراء.	74
21	يبين تعاون السكان لحل الخلافات دون اللجوء لجهات أخرى	75
22	يبين نمط السكن العمومي على طبيعة العلاقات الاجتماعية	76
23	يبين هذا النوع من السكن بمنح الشعور بالراحة النفسية	77
24	يبين التفكير في الانتقال إلى سكن فردي إذا توفرت الإمكانيات	78

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	يبين توزيع مفردات العينة حسب الجنس.	54
02	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	56
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	57
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	58
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة	59
06	يبين طبيعة العلاقة مع الجيران	60
07	يبين تبادل التهاني و المشاركة في المناسبات	61
08	يبين الشعور بالتضامن بين الجيران داخل العمارة	62
09	يبين أكثر المشكلات التي يعاني منها	64
10	يبين الخلافات مع الجيران	65
11	يبين السبب الرئيسي لهذه الخلافات	66
12	يبين توفر المرافق الضرورية بشكل كافي في الحي	67
13	يبين قيام السكان بصيانة المبنى و تنظيفه	68
14	يبين الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة داخل العمارة بشكل منظم	69
15	يبين تأثير السكن العمومي على حرية حركة الأطفال	70
16	يبين المسافات المخصصة للعب الأطفال غير كافية و غير آمنة	71
17	يبين في حفاظ الأسرة على خصوصيتها في هذا النمط من السكن	72
18	يبين تؤثر البيئة داخل العمارة على تربية الأطفال	73

19	يبين احترام السكان القوانين الداخلية للعمارة	74
20	يبين الالتزام بالمواعيد لرمي النفايات و تنظيف المساحات الخضراء.	75
21	يبين تعاون السكان لحل الخلافات دون اللجوء لجهات أخرى	76
22	يبين نمط السكن العمومي على طبيعة العلاقات الاجتماعية	77
23	يبين هذا النوع من السكن بمنح الشعور بالراحة النفسية	78
24	يبين التفكير في الانتقال إلى سكن فردي إذا توفرت الإمكانيات	79

ملخص الدراسة:

تعالج الدراسة "المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي في مدينة خنشلة– دراسة ميدانية بحي فروج بوزيان "الشيشان" بلدية عين الطويلة –، حيث سعت إلى الكشف عن طبيعة وأسباب المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر القاطنة في العمارات، بالإضافة إلى تحليل مدى تأثير نمط السكن العمودي على العلاقات الاجتماعية بين الجيران، ومحاولة اقتراح حلول علمية واقعية تُسهم في تحسين ظروف التعايش .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستعانة بأداة الاستبيان والملاحظة المباشرة والمقابلة لجمع البيانات .وقد توصلت الدراسة إلى أن السكن العمودي ساهم في إضعاف الروابط الاجتماعية بين السكان، وتفاقم مشاعر العزلة، وانخفاض مستوى التواصل بين الجيران، حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية سطحية يشوبها الحذر واللامبالاة. ويعود ذلك إلى غياب التوافق الثقافي والاجتماعي بين القاطنين، فضلاً عن تصميم الفضاءات السكنية الذي لا يشجع على التفاعل الجماعي. وبناءً عليه، توصي الدراسة بضرورة مراعاة البُعد الاجتماعي في التخطيط العمراني من أجل خلق بيئة سكنية أكثر ترابطاً وإنسانية.

الكلمات المفتاحية: المشكلات الاجتماعية – السكن- السكن العمودي-

Abstract:

The study is entitled "Social Problems in Vertical Housing – A Field Study in the Farrouj Bouziane Neighborhood (Chichane), Municipality of Aïn Touila". It aimed to explore the nature and causes of social problems faced by families living in apartment buildings. Additionally, it sought to analyze the extent to which vertical housing patterns affect social relationships among neighbors and to propose realistic, scientifically-based solutions that could contribute to improving coexistence. The study adopted a descriptive-analytical approach, using questionnaires, direct observation, and interviews as tools for data collection. The findings revealed that vertical housing contributed to the weakening of social bonds among residents, exacerbated feelings of isolation, and led to a decline in communication among neighbors. Social relationships became superficial, characterized by caution and indifference. This is attributed to the lack of cultural and social compatibility among residents, in addition to housing designs that do not encourage collective interaction. Accordingly, the study recommends integrating the social dimension into urban planning in order to create more cohesive and human-centered residential environments.

Keywords: social problems - housing - vertical housing -

مقدمة

المقدمة:

يعد السكن من الحاجات الضرورية التي لا غنى عنها في حياه الإنسان، فهو يشكل الفضاء الذي يمارس فيه مختلف أنشطته الحياتية والاجتماعية، كما أنه يمثل الإطار الحاضر للعلاقات الأسرية والجوارية، ومجالا للتنشئة الاجتماعية، وقد شهد قطاع السكن في الجزائر خلال العقود الأخيرة تطورات ملحوظة بفعل الزيادة الديموغرافية السريعة والتوسع الحضري، ما أدى إلى بروز أنماط سكنية جديدة، من بينها السكن العمودي الذي فرض نفسه كخيار استراتيجي لمواجهة الطلب المتزايد على السكن، واستغلال الفضاءات الحضارية بشكل أمثل. ورغم أن السكنات العمودية جاءت بحل عملي لمشكلة الاقتضاض. إلا أنها رافقها ظهور عدة مشكلات اجتماعيه أثرت سلبا على طبيعة الحياة داخل هذه الفضاءات، وأفرزت أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي يغلب عليها طابع التوتر، الانعزال، وقلة التواصل بين الجيران، فالتغيرات التي طردت على شكل السكن لم تكن مجرد تغيرات عمرانية، بل مست جوهر العلاقات الاجتماعية، وأفرزت واقعا جديدا يستم بضعف التضامن، وتراجع قيم التآزر والاحترام المتبادل، وانتشار أنماط سلوكية تعكس اختلال في التنظيم الاجتماعي داخل العمارات.، وتتجسد المشكلات الاجتماعية في السكنات العمودية في عدة مظاهر، منها: غياب ثقافة العيش المشترك، ضعف علاقات الجوار، انتشار الفوضاء، الصراعات المتكررة بين السكان التعدي على الممتلكات المشتركة، إهمال نظافة الفضاءات العمومية، بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بانعدام الأمن، والتسيب في التيسير الجماعي، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة غير مريحة للسكن، وتؤثر سلبا على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد. ويزداد الأمر تعقيدا في ظل غياب آليات فعالة، لضبط هذه السلوكات، ونقص الوعي الجماعي بأهمية احترام قواعد العيش في فضاء مشترك، مما يجعل هذه المشكلات تأخذ منحى تصاعديا وقد تتحول من مظاهر سلوكية فردية إلى أزمات اجتماعية تهدد تماسك النسيج المجتمعي داخل العمارات .

وانطلاقا من هذه المعطيات جاءت هذه الدراسة، لتسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي مع محاولة تحليل أسبابها وأنواعها خصائصها وتم اختيار **حي فروج بوزيان الشيشان** بلدية عين طويلة ولاية خنشلة كنموذج ميداني لهذه الدراسة باعتبارها تضم عددا معتبرا من السكنات العمودية التي تعكس واقع هذه الإشكالية.

وهكذا قسمنا دراستنا هذه الى جانبين نظري وميداني :

فالجانب النظري تناولنا فيه فصلين

قد تم تخصيص الفصل التمهيدي لتحديد معالم الدراسة من خلال عرض الإشكالية التي انطلقت منها وصياغة السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية إلى جانب تحديد الفرضيات التي حاولت الدراسة اختيارها كما تم عرض أهمية الموضوع، وأيضا توضيح الدوافع الذاتية والموضوعية التي دفعت لاختيار هذه الإشكالية، مع تضمين هذا الفصل للدراسات السابقة والمفاهيم الأساسية والمقاربة النظرية المعتمدة لتفسير الظاهرة المدروسة .

أما الفصل الثاني فقدم تم تخصيصه للسكن بصفة عامة والسكن العمودي بصفة خاصة، إذ تطرقت الدراسة في البداية إلى أهمية السكن ووظائفه المختلفة باعتباره أكثر من مجرد مأوى بل هو فضاء تنتظم فيه الحياه الاجتماعية والثقافية للأفراد، كما تم التطرق إلى شروط السكن الملائم الذي يجب أن تتوفر للضمان حياة كريمة للسكان، ثم استعراض أنماط السكن في الجزائر، مع التركيز على تجربة الدولة في هذه المجال والعوامل التي أثرت على إنجاز السكنات. وانتقالنا بعد ذلك إلى تقديم قراءة تحليلية حول السكن العمودي، من حيث نشأته وأبرز العوامل التي ساهمت في ظهوره، خاصة في الجزائر إلى جانب تصنيف أنواعه وأنماطه المختلفة، والوقوف على خصائصه ومزاياه وعيوبه، من الناحية الاجتماعية.

وفي ختام هذا الفصل، تم التطرق الى المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي، من خلال توضيح ظروف نشوء هذه المشكلات وأهم الأسباب المؤدية إليها، بالإضافة إلى خصائصها وأنواعها مع محاولة تفسيرها من منظور سوسيولوجي بالاعتماد على النظريات الاجتماعية التي تناولت هذه الظواهر، مما يسمحوا بتكوين أرضية نظرية متينة لفهم الظاهرة المدروسة وتحليلها.

وفي الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، تم تخصيص فصلين أساسيين هما الفصل الثالث والفصل الرابع، حيث تناول الفصل الثالث أثر المنهجية المعتمدة في إنجاز الدراسة الميدانية، وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي يسمح بفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي، وقد اعتمدنا على أداة الاستمارة لجمع البيانات من سكان عمارات "الشيشان" التابعة لدائرة عين الطويلة ولاية خنشلة، والتي تمثل مجتمع الدراسة وتم تحديد عينة عشوائية منتظمة تراعي تمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة المقيمة في هذه العمارات مع شرح كيفية توزيع الاستمارات وجمعها وتحليلها .

أما الفصل الرابع فقط خصص لعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، حيث تم تنظيم مضمون الاستمارة في سبعة محاور رئيسية، ومن خلال الأسئلة الموجودة داخل هذه المحاور قد تم التوصل إلى

النتائج وتحليلها بدقة، ومقارنتها بالدراسة السابقة ذات الصلة، كما تم ربطها بالأهداف المسطرة والفرضيات المطروحة في بداية البحث، إضافة إلى تحليل النتائج في ضوء المقاربة النظرية . لننهي دراستنا بخاتمة ومجموعة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية.

2- الفرضيات

3- أسباب اختيار الموضوع.

4- أهداف الدراسة.

5- أهمية الدراسة.

6- الدراسات السابقة.

7- تحديد المفاهيم.

8- المقاربة النظرية.

1- الإشكالية

تواجه الجزائر في الوقت الراهن أزمة سكنية حادة نتيجة للتزايد السكاني، المستمر سواء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، أو لسبب النمو الطبيعي للسكان في المدن نفسها، وقد أدى هذا التزايد الكبير في عدد السكان إلى ضغوطات متزايدة على سوق الإسكان، حيث لا تزال العديد من المدن الجزائرية تعاني من نقص حاد في السكن اللائق، في هذا السياق أصبح السكن العمودي أحد الحلول المقترحة لتلبية احتياجات السكان، وخاصة في المناطق الحضرية المكتظة، لكن بالرغم من هذه الحلول يعاني السكن العمودي في الجزائر مجموعة من المشكلات. التي تتعلق بتصميم المباني وتوزيع الخدمات وجودة الحياة السكنية بشكل عام. ومدينة خنشلة على غرار باقي المدن الجزائرية، شهدت نموا ديموغرافيا متزايدا وسريعا. ما أدى إلى انتشار السكن العمومي. كحل ضروري لتلبية الطلب المتزايد على السكن. غير أنه أفرز عدة مشكلات، من بينها مشكلات اجتماعية. أثرت على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السكان. وساهمت في خلق حالة من العزلة وضعف التواصل الاجتماعي، كما أن غياب التنسيق بين السلطات المحلية والمطورين العقاريين أدى إلى تعقيد هذه المشكلات ما انعكس سلبا على استقرار السكان في المجتمعات السكنية العمودية، في ظل هذه الظروف أصبح من الضروري. دراسة هذه المشكلات وفهم أبعادها وتأثيرها على الحياة الاجتماعية في السكن العمودي بهدف الوصول إلى حلول تعزز عملية الاستقرار الاجتماعي داخل هذه المجتمعات، في هذا السياق يطرح **السؤال الرئيسي** التالي:

ما هي أبرز المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها السكان في السكن العمومي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل الاجتماعية التي تساهم في ظهور هذه المشكلات؟.
- كيف تؤثر المشكلات الاجتماعية على حياة السكان في السكن العمودي؟.

2- الفرضيات

الفرضية العامة:

- تعاني السكنات العمودية من عدة مشكلات اجتماعية أهمها:
- تفكك الروابط الاجتماعية.
- العزلة الاجتماعية..

- قلة العلاقات بين الجيران.

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى:

تساهم العوامل الاجتماعية مثل: ضعف التواصل بين السكان وغياب الثقة والتعاون في ظهور المشكلات في السكن العمودي

الفرضية الثانية:

تؤثر المشكلات الاجتماعية على حياة السكان في السكن العمودي من خلال زيادة العزلة الاجتماعية وتفكك الروابط بين الجيران.

3- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

1- رغبة الباحث في فهم تأثير المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي، على جودة الحياة اليومية للسكان في مدينة خنشلة.

2- تجربة الباحث الشخصية ومعايشته لبعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي.

الأسباب الموضوعية:

1- معرفة وتحديد المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها السكن العمودي.

2- معرفة العوامل التي ساهمت في ظهور هذه المشكلات الاجتماعية.

3- دراسة تأثير المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي على حياة السكان.

4- أهداف الدراسة:

تكمن في:

- الكشف عن المشكلات الاجتماعية الموجودة في السكن العمودي "موضوع الدراسة".
- تحليل تأثير نمط السكن العمودي على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السكان.

- الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي.

5- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في:

- توسيع المعرفة العلمية حول طبيعة المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي من خلال تحديد أبرز هذه المشكلات. وفهم أبعادها المختلفة.
- تحديد العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية في السكن العمودي.
- تسليط الضوء على تأثير المشكلات الاجتماعية على حياة السكان في السكنات العمودية.

6- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة مرجعا أساسيا يعتمد عليه في تعزيز الرصيد المعرفي للباحث، إذ تكتسي أهمية بالغة في دعم البحث العلمي وإثرائه لما توفره من فوائد متعددة الأوجه للباحث، فهي تمكنه من تطوير أفكاره وصقل خبرته من خلال الاطلاع على مناهج البحث المعتمدة، والأدوات المستخدمة، والنتائج المتوصل إليها في البحوث السابقة ذات الصلة بتخصصه.

وتنطلق كل دراسة علمية عادة من حيث انتهت الدراسات السابقة، أي أن الباحث يسعى إلى بناء دراسة بالاستناد إلى ما توصلت إليه بحوث سابقة ترتبط بموضوعه خاصة في ظل ندرة الدراسات المتوفرة، ومن هذا المنطلق. تمكنا من جمع مجموعة من الدراسات التي تخدم موضوع بحثنا، وتندرج ضمن سياقة العام.

الدراسة 01: دراسة محلية

الدكتور "**رزقي كتافي**": **السكن العمودي والمشكلات الاجتماعية في المدينة الجزائرية بحي الهضاب ولأية سطيف سنة 2019**، في هذه الدراسة تطرق إلى أهم النتائج والآثار الاجتماعية التي صاحبت هذا النمط العمراني والتي أثرت على بعدة الجمالي وفق دراسة علمية ميدانية إذ حاول الدكتور دراسة الأبعاد الامبريقية للمشكلات الاجتماعية في السكن العمودي (العمارات) وأثرها على الفئات الاجتماعية.

إشكالية البحث:

رغم الدور الذي يلعبه السكن العمودي في القضاء على مشكلة السكن كحل ملائم إلا أنه أفرز تمظهرات ثقافية جديدة كما أنتج مشاكل اجتماعية أنهكت كاهل الفئات الاجتماعية التي تعيش في هذا الوسط السكني، أثرت خاصة على النسيج العلائقي بين الأسر وكذا التنشئة الاجتماعية لبناء الأسرة الواحدة، لذا فإن الدراسة الراهنة انطلقت من تساؤل جوهري مفاده: **ما هي تمثلات المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي؟**

الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر السكن العمودي على التنشئة الاجتماعية للأبناء؟.
- هل يساهم السكن العمودي في احترام العنف الأسري؟.

أدوات جمع البيانات.

- استخدام الاستمارة لجمع المعلومات.

العينة:

- استخدم الباحث العينة العشوائية القصدية بمدينة سطيف بحي 14 ألف مسكن.

نتائج الدراسة:

- إن حجم السكن العمودي يؤثر كثيرا على نشأة الأبناء إذ أن 36 أسرة أي ما يعادل 72% أدلوا بأن المسكن غير كاف نظرا لكثافة أفراد الأسرة الواحدة، أي أنه لا يستع للأسرة ذات 08 أو 10 أفراد.
- أن طبيعة المسكن أثبت تفاعل الآباء مع الأبناء أي أن 50% أكدوا ذلك.
- أما بالنسبة لمدى ملائمة السكن العمودي التفوق الدراسي للأبناء فإن 64% أكدوا أنه غير ملائم بحكم وجود فوضى وقلة الغرف.
- تبين أيضا أن طبيعة السكن العمودي يوفر جوا لانحراف الأبناء وممارستهم لآفات اجتماعية خطيرة، كتناول المخدرات والسرقة والممارسات اللاأخلاقية أي أن 76% ممن أدلوا بذلك. (كتاف 2016)

الاستفادة من الدراسة:

بما أن هذه الدراسة في تخصص علم اجتماع حضري فقد استفدت منها في الاطلاع على أدوات جمع البيانات وكذا عينة الدراسة، وأهم المفاهيم التي تطرقت إليها لأن هذه الدراسة لها علاقة بموضوع دراستنا.

الدراسة 02: دراسة عربية

من إعداد "**عماد عبيد حمد الجنابي" المشكلات الاجتماعية للسكن العمودي دراسة ميدانية في محافظة بابل لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، بغداد، سنة 2016.**

تهدف هذه الدراسة: إلى الكشف عن أهم المشكلات التي تواجه السكان في هذه المساكن، ومحاولة تشخيص أبرز السلبيات والإيجابيات لهذا السكن ومدى تقبل الأسرة للسكن في الشقق السكنية وتكيفها مع الآخرين.

الفرضية الرئيسية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السكن في نمط البناء العمودي وبين ارتفاع معدل المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر من سكن العمارات.

الفرضيات الفرعية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأسر الساكنة في الشقق السكنية وبين الشعور بالرضا من مساحة الشقة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم الشعور بالاستقلالية داخل الشقق السكنية وبين وجود المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها سكان العمارة بحكم تقارب الأبواب والنوافذ.

أدوات جمع البيانات:

- كان الاستبيان هو الأداة الأساسية في الدراسة لجمع البيانات، واستخدام أيضا الملاحظة البسيطة والمقابلة.
- اعتمد الباحث على المنهج المسح الشامل.
- استخدام العينة القصدية بمدينة بابل.

نتائج الدراسة:

- تعاني المجتمعات النامية من أزمة السكن بسبب الزيادة السكانية السريعة. أدى ذلك إلى تبني نمط السكن العمودي لاستيعاب عدد أكبر من السكان. (الجنابي 2016)
- انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية والاخلاقية كالجرائم والانحراف السلوكية بين المراهقين.
- ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان.
- كثرة المشكلات في الفضاءات غير واضحة الملكية أو غير المراقبة.
- التأثر السلبي على الأسر والأطفال والعلاقات الاجتماعية.
- زيادة الأمراض النفسية والاجتماعية.
- التعايش بين أسر ذات ثقافات وعادات مختلفة يؤدي إلى صراعات.

الاستفادة من الدراسات:

استفدنا من هذه الدراسات من خلال معرفة أهم المشاكل التي يواجهها السكان القاطنين في السكن العمودي، لأن هذا يعتبر موضوع دراستنا وأصبحت لدينا خلفية سابقة عن المشكلات.

7- تحديد المفاهيم

أ- مفهوم المدينة:

- **لغة**: مدينة جمع مدن والمدائن، وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية. **(معجم مجاني للطلاب 1996، صفحة 93)**
- **اصطلاحا**: هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد من السكان، تتبأين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضارية للمدينة ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة اجتماعية وحيز للماكينة فقط لكنها وحدة منتجة للثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تطور متميز. **(معجم مجاني للطلاب 1996، ص93)**

نشير في البداية إلى أن المفهوم التقليدي للمدينة من الناحية الجغرافية قد زال بزوال أساورها وحدودها، وهذا على الأقل من الناحية الجغرافية بسبب ما طرأ عليها من توسعات وظهور ما أصبح يعرف بالإقليم الحضري، محتفظة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المبينة في خصائص الحضارية، وذلك باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناتجة عن حاجة الإنسان إلى التعاون مع بني جنسه، هذا الاجتماع الذي يفضي مع التطورات والإنجازات التي يحققها إلى ظهور المدن كخلاصة وكدليل على هذا التعاون وتنظيم الجهود، وسوف نتعرض إلى هذا الجانب عند تناول النظريات المفسرة لظهور المدن.

إن تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي.

يرى "**شومباردولو**" P. H. Chompart de lowe : بأنه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكدون على البعد الثنائي للمدينة من حيث أنها في ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي.

وعرفها أيضا yves Grefmeyer في كتابه "علم الاجتماع الحضري" Sociologie Urbaine بأنها في ذات الوقت رقعة جغرافيا وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية.

وهو نفس ما ذهب إليه Mounier في تعريفه للمدينة حيث عرفها بأنها " مجتمع معقد" الذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها والتي عنصرها المجالي ضعيف كميا مقارنة بعناصرها الأساسية. **(بومخلوف ماي 2001، صفحة 37)**

عرفها **لويس ديرث**: على أنها " موطن للإقامة كبير نسبيا وكثيف ودائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا" (**السيد عبد العاطي، 2004، صفحة 53)**

عرّف **ماكس فيبر**: المدينة في ضوء الترتيبات الاجتماعية التي تسمح بالتطور الكامل للقدرات الفردية والتجديد الاجتماعي، وكان هذا التعريف بمثابة النموذج المثالي الذي عنى به **فيبر** كتجديد لا يوجد في الواقع ولكنه يساعد على تطوير التفسيرات والمقارنات النظرية (السيد، 2004، صفحة 32)

- **المفهوم الإجرائي:** هي فضاء حضري منظم يتميز بالكثافة السكانية والبيئة التحتية المتطورة، ويشكل مركز للنشاط الاقتصادي والإداري والاجتماعي.

ب- تعريف المشكلة:

يواجه الفرد في حياته اليومية مواقف ومشاكل لم يتعرض لها من قبل يتطلب منه أيجاد حل مناسب لهذه المشكلة، وقد تطرق الكثير من العلماء إلى تعريف المشكلة كل حسب تصوره ومن هذه التعريفات نجد:

تعريف **حسن حسين زيتون**: " المشكلة موقف مربك أو سؤال محير أو مدهش يواجهه الفرد ويشعر بحاجة لحل هذا السؤال(...) وللوصول إلى الحل بسهولة وبسرعة عليه بذل جهد معرفي ومهاري للعثور على هذا الحل". **(حسن حسين الزيتون، صفحة 325)**

وتعريف "**هكس** " "**Hicks**": "المشكلة هي الموقف الذي يستدعي من متخذ القرارات سواء كان فردا أو جماعة أو منظمة - النظر في- هذا الموقف باعتباره خارجا عن المألوف، وبالتالي التفكير في بديل أو عدد من البدائل والحلول للتعامل مع هذا الموقف وتنفيذه". **(هيجان، 1999، صفحة 82)**

كما تعرف المشكلة على أنها حالة من التناقض بين الوضع الحالي والوضع المنشود، وأن استخدام أسلوب حل المشكلات بطريقة صحيحة في التدريس يوفر للطلبة الفرص المناسبة لتحقيق ذواتهم وتنمية قدراتهم الفعلية، وتحقيق ما تصبو إليه عملية التطوير الجديدة. **(رباش و قطيط، صفحة 61)**

والمشكلة عند "**جون ديوي**": "هي حالة حيرة وشك وارتباك يعقبها تردد، وتتطلب بحثا خاصا يجرى لاكتشاف الحقائق التي توصل إلى الحل".

وتعترف المشكلة أيضا بأنها حالة يشعر فيها التلاميذ بأنهم أمام موقف تعليمي، قد يكون مجرد سؤال لا يعرفون الإجابة عنه، مما يدفعهم إلى البحث عن الإجابة الصحيحة باستغلاله قواهم العقلية. **(الجقندي، 2008، صفحة 279)**

التعريف الإجرائي :

المشكلة هي وضعية تثير القلق والاهتمام لدى الفرد، مما يدفعه إلى البحث عن حلول المناسبة من خلال مواجهة هذه التحديات.

ت- المشكلة الاجتماعية :

المشكلة في اللغة من إشكال أي التبين. والمشكل هو الحالتين وهو عند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليلا آخر.

هي ظاهر اجتماعية سلبية وغير مرغوب فيها لأنها تخلق مشاكل والصعوبات لأفرد المجتمع، وهي نتائج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد، وعادة ما يصعب علاجها بشكل فردي، إنما يتم علاجها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي، والتكاثف الجهود المجتمعية.

ويمكن القول بصفة عامة أن أي تعريف للمشكلة الاجتماعية يتضمن بعد بعدين أساسيين، البعد الذاتي في تعريف المشكلة وهو يركز على قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة، والبعد الموضوعي الذي يهتم بكيفيه وقوع وقع هذا الضرر والتحديد حجمه هو ونسبه وتأثيره.

ويعرف الدكتور **محمد عاطف غيث:** المشكلة الاجتماعية "بأنها خلل اجتماعي يصيب الوظيفة(Fonction) دون البناء(Structure)، ومن هنا فهو يؤمن بأن مواجهة مشكلات المجتمع بحثا عن إعادة التوازن من خلال إحداث تعديلات تدريجية في بعض وظائف التنظيم الاجتماعي". 11

يعرف **بيتر ولسلي**(Peter Wolsley) المشكلة الاجتماعية بأنها "جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام، ويتطلب بالتالي إجراء اجماعيا لمواجهته، أما العالم **فاراتك** Frank فيعرفها بأنها "صعوبة أو تصرف سيء لعدد كبير من الناس يرغبون في إزالته أو اصلاحه والذي يتطلب اكتشاف الوسيلة الثقيلة بهذا الحل والاصلاح.

أما **راب وسلزنك** (Selznick) فيعرف المشكلة الاجتماعية بأنها اضطراب في العلاقات الإنسانية تهدد المجتمع ذاته. تهديد خطيرا أو تعيق المطامع الرئيسية لكثير من الأفراد.

أما **فير** تشايلد (Fairehild) فيرى أن المشكلة الاجتماعية، "هي موقف يتطلب الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها الضارة".

يرى **الفرد مارشال** أن المشكلة الاجتماعية هي "انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه، ويرى **روبرت ميرتون**(R.Merton) أن المشكلات الاجتماعية هي "التباين والتناقض بينما هو موجود في المجتمع بينما هو ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون ويتأثر هذا التناقض عن طريقين:

- إما يرفع المستويات التي تكون لها فعالية وعمومية في المجتمع.
- أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين ولهذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها:

- موقف يواجه الإنسان، والجماعة أو المجتمع.

- تعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف.

تحتاج هذه الوحدات (فرد، جماعه، مجتمع) إلى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذا الموقف، سواء كان ذلك بالدعم المادي أو الاجتماعي.

خلاصة القول: فأنه لا يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية إلا في ضوء تنسيق من القيم الاجتماعية والأخلاقية المعرفية، وبهذا فإن المشكلة توجد في سياق اجتماعي معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة، وبذلك فهي انحراف عن المستويات الاجتماعية والثقافية المتفق عليها. علما بأن المستويات الاجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الثقافات والعادات والتقاليد السائدة. **(غول، 2020- 2021، صفحة 02-03)**

التعريف الاجرائي :

المشكلة الاجتماعية هي حالة من الخلل في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو الجماعات، تؤدي إلى توتر أو صعوبة في التكيف داخل المجتمع في السكنات العمودي لمدينة خنشلة.

ث- مفهوم السكن:

كلمة سكن مأخوذة من سكينة سلام أي أن المسكن هو المكان الذي يوفر السكينة والسلام لقاطنيه، ويعرف المنجد الفرنسي Popetit robert مفهوم السكن Loger إعطاء كل ما تقدمه الراحة للأنسان. **(دليمي، 2007، صفحة 39)**

يعرف **حسين رشوان** المسكن بأنه "أحد الحاجات الأساسية للأنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتساهلات التي تضفي على الحياة المنزلية كالراحة والطمأنينة والأمان، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وبالتالي في انتاجيته ويؤثر على حالته النفسية. **(رشوان، 2002، صفحة 95)**

يذهب **عبد الحميد دليمي** من خلال العديد من المفكرين أمثال إليزابث وود Elizabeth wood إلى أن "السكن الجيد يسمح للعائلة أن تحقق وتصون الشرف وعزة النفس ويسمح بالتجمع لا يحتم الأنفصال يلبي جميع الأعمال اليومية به مجال إضافي يسمح بطموحات أخرى".

وكذلك من خلال "**بيار بوديج** Bierre George" أن " السكن لا يقدم الوظيفة العضوية ويربط الصلة اليومية بالإطار التاريخي والجمالي والوظيفي مما يضع نموذجا من الإنسانية ويفسر مجموعة من العلماء "**جوزيف شوتغ" "دومنك أشور" "لان ليواتب"** في كتاب الاقتصاد الحضري أن "المسكن حاجة ضرورية للأنسان يتكون من الخرسان والحديد والخشب ويلبي مجموعة من المصالح النجدة للراحة الرفاهية السهولة وعدد آخر من عناصر رفاهيه الفرد". **(دليمي، 2007، صفحة 37)**

المسكن له وظيفه ريفية أو حضارية ويمثل مجالا محددا بالمكان أو الضمان هو حاجة ضرورية ملحة للإنسان من أجل الانطلاق لممارسة نشاطه، يعرفه عبد **القادر القصير** بأنه "البناء الذي يأوي الإنسان ويشتمل هذا البناء على الضروريات والتسهيلات والتجهيزات التي يحتاجها الفرد لضمان الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة لأسرته". **(لقصير، 1993، صفحة 153)**

وباختلال ونقص تجهيزات والضروريات وخاصة إذا كان المسكن يؤوي أفراد أكثر من طاقته فالزحام السكني ظاهرة استدعت انتباه علماء الاجتماع الحضري منذ زمن بعيد لما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى على سائر النظم الاجتماعية والمقصودة بذلك على حياة كل البشر الموجودين داخل المسكن. **(رشوان، 2002، صفحة 120)**

التعريف الإجرائي:

بعض السكن الاجتماعي أحد الحلول التي توفرها الدولة لضمان راحت المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم حيث يهدف إلى تهيئة بيئية سكنية تضمن الرفاهية وتساعد الأفراد على تخفيف أعبائهم اليومية واستعاده نشاطهم في السكنات العمودية لمدينة خنشلة.

ج- السكن العمودي (العمارة)

- **لغة:** هي مصدر من فعل معتمر مثل عمر السكن أي جعله عامر وأهلا للسكن. ويقال هي الحي العظيمة الذي يقوم بنفسه.

ويبدو أن العرب ولدا هذه المعاني من العَمر أو العُمر، وتعني الحياة والبقاء. **(عيساوي 2013- 2014، ص10)**

- **اصطلاحا:** إدخال نمط عمراني حديث كل أزمة السكن والتي أصبحت تعاني منها جل المدن، وما يميز هذه المساكن أنها لا تراعي تقاليد وعادات الأسر على الصعيدين الاجتماعي والعمراني، كما يتوفر هذا النموذج من العمران عادة على تقنيات عالية في مجال الإنشاءات.

والتجهيزات العصرية المختلفة (الصحية، الكهربائية... الخ). ويتبع فرصة استثمار الأرض بأسلوب عقلاني دقيق من حيث الاقتصاد في تكاليف العقار، واستقطاب كثافة سكنية عالية. **(هالة 2008، ص07)**

هي عبارة على سكن جماعي يضم مجموعة مساكن التي تكون مركز أوليا للحياة الجماعية وهي تجمع مكثف تكون فيه البنايات ملتصقة ببعضها البعض.

التعريف الإجرائي:

السكن العمودي هو بناء متعدد الطوابق بهم وحدات سكنية مستقلة مثل: الشقق، ويوفر حلا لتوفير المساحة في المناطق الحضارية المكتظة في السكنات العمودية لمدينة خنشلة.

8- المقاربة النظرية:

نظرية "كولمان":

تناولت **كولمان** في كتابها(Wopia on trial) منذ بداية انتشار هذا النوع من السكن في المدن الغربية في المدة التي ثلاث الحرب العالمية الثانية. مظاهره الكثير من التقارير الرسمية والمقالات الصحفية التي أشارت إلى ازدياد هذه المشكلات في محيط السكن الشققي المرتفع.

أيضا يؤدي السكن العمودي إلى الكثير من المشكلات الاجتماعية ولا أخلاقية حيث أنها تؤثر مباشرة على الأسر والأطفال والعلاقات الاجتماعية، ويؤدي الإسكان السيء إلى ظهور الكثير من الأمراض النفسية

والاجتماعية، كما أن هناك ارتباطات كبيرة بين ارتفاع معدل الأمراض ووفيات الأطفال بسبب السكن السيء أو التزامهم السكاني.

وربطت **كولمان** المشكلات الاجتماعية بحجم وارتفاعات الأبنية في مشاريع الإسكان المرتفع، إذ تقول إن مثل هذه الأشكال الحضرية التقليدية، النظرية تدعى بأن الأشكال الحضارية التقليدية المكون من الشوارع المحاطة بالأبنية والبيوت توفر شعور الانتماء لدى الساكن لمسكنه، وذلك لشعوره بوضوح موقع وشكل مسكنه وانتمائه له بوضعه جزءا من المحيط الذي يعيشون فيه كذلك وضوح بقية المساكن ووضوح انتمائها وملكيتها لدى يتولد لديهم شعور الانتماء حسب هذه النظرية، ونتيجة لهذا الشعور فإن بعض المراهقين والأطفال يلجأون إلى هذه التصرفات الاجتماعية وبعض البالغين إلى الجريمة، وقد تأثرت (كولمان) بكتابات (نيومان) في السياق الأمريكي فقد كان هو أكثر من روح لهذه النظرية ولا سيما من خلال البحث الذي قدمته في كتابها(Defensible spacey) والذي درس في بعض أنواع الجريمة في المجتمعات السكنية في مدينه نيويورك- وقد أبدت **كولمان** ما توصل إليها **نيومان**. وأضافت إحصائيات تفصيلية توضح ازدياد شتى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها ساكن المشاريع الاسكانية المرتفعة.

واتساع الفضائيات العامة حول الأبنية والمنصات والجسور الرابطة بين الأبنية والمداخل المتعددة ومواقف السيارات المنزوية. وهذه الخصائص النظر إليها كعوامل سائدة للتصرفات الاجتماعية وبعض أنواع الجريمة لكونها تضعف مراقبة الساكنين لمحيطهم وتسهل دخول الغرباء وحركاتهم، ويمكن أن نستخلص من خلال طرحنا لهذه النظرية إلى الجانب الأساسي من سبب نشوء المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي هو العزل الاجتماعي لبعض الفئات (الأطفال- كبار السن) نتيجة لعدم قدرتها البدنية على الصعود والنزول من وإلى مساكنهم في الأدوار العليا التي شكلت عائقا أمام الأفراد في تجاوز مشكلة العزلة الاجتماعية ومحاولة الاندماج مع الساكنين الآخرين في البناية نفسها. **(الخزرجي، صفحة 32)**

الاسقاطها على موضوع الدراسة (مشكلات الاجتماعية في السكن العمودي في مدينة خنشلة حي فروج بوزيان بلدية عين الطويلة)

1- السكن العمودي يؤدي إلى ضعف الانتماء للمكان نتيجة غياب الخصوصية والهوية العمرانية الواضحة.

2- انتشار العزلة الاجتماعية خاصة لدى الأطفال وكبار السن بسبب صعوبة الحركة داخل الأبنية المرتفعة.

3- ضعف التواصل بين الجيران بسبب تصميم العمارات وكثرة المداخل والممرات.

4- ارتفاع معدلات المشكلات السلوكية والانحرافات لدى بعض الفئات نتيجة غياب الرقابة المجتمعية.

5- غياب المراقبة الفعالة داخل العمارات يُسهّل دخول الغرباء وظهور بعض أنواع الجريمة.

6- تأثير سلبي على التنشئة الأسرية بسبب غياب الفضاءات الآمنة والمناسبة للأطفال.

7- انخفاض مستوى التعاون والتضامن الاجتماعي بين السكان.

8- تأكيد كولمان أن الشكل التقليدي للسكن (بيوت منفصلة بشوارع ضيقة) يعزز الشعور بالانتماء مقارنة بالسكن العمودي.

9- البيئة العمرانية المغلقة تؤثر في الصحة النفسية والاجتماعية للسكان.

10- النموذج السكني المرتفع يُعتبر عاملاً مساعدًا في ظهور مشكلات اجتماعية مركّبة.

الفصل الثاني

السكن العمودي

أولا: السكن

1- أهمية السكن

2- وظائف السكن

3- شروط السكن الملائم

4- أنماط الإسكان في الجزائر

5- تجربة الجزائر

6- عوامل إنجاز السكنات

7- نظريات الإسكان

8- نظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في العوامل الثقافية

ثانيا: السكن العمودي

1- نشأة السكن العمودي

2- أهم العوامل التي أدت إلى ظهور السكنات الجماعية في الجزائر

3- أنماط السكن العمود

4- أنواع السكن العمودي

5- خصائص السكن العمود

6- مزايا وعيوب السكن العمودي

ثالثا: المشكلات الاجتماعية

1- ظروف نشوء المشكلة الاجتماعية

2- أسباب المشكلات الاجتماعية

3- خصائص المشكلات الاجتماعية

4- أنواع المشكلات الاجتماعية

5- تفسير المشكلات الاجتماعية بمنظور سوسيولوجي

أولا: السكن

تمهيد:

يعتبر السكن من الحاجات الأساسية التي لا تقل أهمية عن التعليم والصحة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، حيث تتحمل الدولة مسؤولية توفر السكن لائق ومناسب لكافة فئات المجتمع، ولا تقتصر أهمية السكن على كونه مجرد مأوى، بل تتعدى ذلك إلى تأثيراته المتعددة على جوانب الحياة الأخرى، خاصة الاقتصادية منها. إذ تؤثر سياسات الإسكان على الأوضاع المالية للأسر، لا سيما في المناطق الحضارية **(كاظم و آخرون 2015، صفحة 90)** باعتباره الإطار المادي الذي يحتضن مختلف الأنشطة والسلوكيات والتفاعلات الاجتماعية. **(جميلة، 2011، صفحة 49)**

1- أهمية السكن

أ- **الأهمية الاجتماعية:** السكن يعد من أهم الحاجات الأساسية التي لا غنى عنها في حياة الفرد فقدان المسكن يمكن أن يؤدي إلى الاحباط الاجتماعي ويحفز سلوكيات غير مقبولة أخلاقيا واجتماعيا ودينيا، كما أن غياب السكن لا يشكل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي بقدر ما يعكس أزمة اجتماعية أوسع في الدول النامية وخاصة في البلدان العربية، الأزمة السكنية لا تطال جميع فئات المجتمع بل تقتصر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، حيث يعاني أصحاب الدخل المحدود من عدم التوازن بين ارتفاع الأجواء وارتفاع أسعار المساكن مما يزيد من حدة هذه المشكلة.

وقد أشار M.bree إلى أن مكان السكن له تأثير حيوي على شخصية الفرد وعلى صحته النفسية والجسدية والاجتماعية، الدراسات أظهرت أن الظروف السكنية السيئة يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات نفسية وإدمان، وتعتبر من أبرز أسباب انتشار الأمراض الاجتماعية كما أشار الدكتور Haven. Hamm أستاذ الصحة بجامعة كولومبيا إلى أن "الازدحام في المسكن من العوامل الرئيسية في تفشي الأمراض النفسية"، بينما أكد **فلورانس فايلا** أن "التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية، وقد يكون له تأثير كبير على المشكلات الأخلاقية التي تتفاقم في المناطق السكنية المكتظة حيث تنعدم الخصوصية بين أفراد الأسرة.

وتعاني العديد من الأحياء وخاصة تلك المحيطة بالمدن الكبرى في دول المغرب العربي والشرق الأوسط والخليج ومن ظروف السكنية مأساوية في الأحياء القصديرية والعشوائية تفتقر إلى الأمن والنظافة وتعيش فيها الأسر في فقر مدفع دون الحصول على الخدمات الأساسية، مما يجد لها بيئة مثالية لانتشار المشكلات الاجتماعية والأخلاقية. **(وناسي 2008- 2009، صفحة 146)**

ب- الأهمية الاقتصادية:

يعد مشكل السكن من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات خاصة المجتمعات الحضرية، فعلى الصعيد الاقتصادي يمثل السكن في المتوسط نسبه تتراوح بين 60% إلى 70% من مجموع النشاط الصناعي العمراني، ويشغل في المتوسط عماله تتراوح ما بين15.0000 إلى 17,0000 عامل (أي يتراوح بين 7 إلى 9% من الفئة النشطة). كما يمثل الاستثمار السنوي في إنجاز السكنات نسبة تتراوح بين 6 إلى 8 من الناتج الوطني الخام وبين 25% إلى 33% من مجموعة الاستثمارات لفترة زمنية معينة، فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيارات مادية ومالية للمجتمع وفقط، لكن على أنه محرك الشخصية الاقتصادية عن طريق خلق فرص عمل مع إمكانية تديرها بصفة دورية، وكذا دافع ترفع انتاجية العمل المساهمة في تنمية الصناعات المحلية في مختلف حاجيات مواد البناء. **(عماد 2011، صفحة 13)**

وعليه فان أهمية إنجاز السكنات تكمن بمدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العامة بدواعيها المتخصصة والبسيطة التي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة للكثير من الدول النامية كانت أم المتطورة، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة البطالة في المناطق الريفية في الجزائر الكثير من 40% بينما تتواجد بنسبة أقل بالمدن لأن فرص العمل متواجدة بنسبة أكبر في المدن وقطاع السكن ينشط بشكل أكبر في مجال السكنات الحضارية.

غير أنه لا يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للسكن في توفير مناصب الشغل وامتصاص اليد العاملة ومن ثم القضاء على البطالة بل تتعداه إلى جوانب أخرى كتنمية السكن الريفي وترقيته باستخدامه كأداة هامة لخدمة الشاملة وبالتحديد لخدمة الزراعة والصناعة وفي الوقت ذاته على تحقيق التوازن الجهوي الذي تجده أي تنمية اقتصادية شاملة والعد من عملية النزوح الريفي نحو المدن حيث مستوى المعيشة أعلى وفرص العمل متوفر.

2- وظائف السكن

يؤدي السكن مجموعة من الوظائف الأساسية انطلاقا من تصميمه عدد غرفه والتجهيزات التي يتوفر عليها وفقا لما أشارت إليه الباحثة **جاكلين بالماد** (Jacqueline Palmade) في دراستها حول مشكل السكن فإن هذا الأخير يؤدي أربع وظائف رئيسية.

أ- **الحماية من العالم الخارجي**: يوفر السكن للفرد شعور بالأمان ويحميه من المؤثرات الخارجية.

ب- **وظائف حفظ الأنا داخل المحيط العائلي**: يجب أن يمنح السكن لكل فرد من أفراد العائلة مساحة من الاستقلالية داخل الفضاء المشترك ما يساهم في تعزيز التوازن النفسي والشخصي لكل فرد.

ج- **الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة**: ينبغي أن يوفر المسكن فضاءات خاصة بالأطفال بالإضافة إلى أماكن تسمح بالراحة النفسية والتفريغ العاطفي.

د- **الاستقبال والحياة الاجتماعية**: يتيح السكن إمكانية تنظيم المجالات الوظيفية بحرية مثل: تخصيص مكان لحفظ الذكريات والأشياء القديمة ودمج التجهيزات الحياة الحديثة مثل الغسالة؛ المكيف.

لم يعد السكن ينظر إليه فقط كمأوى كما في المفاهيم التقليدية القديمة بل أصبح يعد فضاء يلبي الحاجات الجسدية ويوفر بيئة مناسبة لرعاية الأطفال وحماية الممتلكات كما يعد مكانا أساسيا للتنشئة الاجتماعية وبناء العلاقات الأسرية. **(الجراودع، ص27)**

ويعد السكن من أولويات حاجيات الأفراد يشبع حاجات متعددة فيزيولوجية اجتماعية، نفسية، ثقافية. ومن المفترض أن يوفر لكل فرد من أفراد الأسرة وسائل الراحة الجسدية والنفسية ويساهم في تحقيق الطموحات الأسرة سواء من الناحية المادية أو الفكرية أو حتى العاطفية. **(السيد ا.، 2003 صفحة 238)**

3- شروط السكن الملائم

لكي تتمكن الأسرة من ضمان السلامة والصحة النفسية والجسدية لأفرادها لابد أن يكون المسكن مزودا بكل التسهيلات والخدمات الضرورية بالإضافة إلى شروط الراحة والعيش الكريم وقد صنف **توفيق محمد خيضرتوفيق** هذه الشروط إلى ثلاث مجموعات أساسية: **(خيضر، صفحة 199)**

أ- الشروط المتعلقة بتلبيه الحاجات النفسية.

- ضمان التهوية الجيدة والإضاءة الكافية والتدفئة والتكييف في كافة زوايا المسكن.
- الحد من الضوضاء داخل المسكن لتوفير الجو من الهدوء.
- توفير مساحات كافية لممارسة الأطفال اللعب والرياضة.

ب- الشروط الصحية لحماية الأسرة من الأمراض المعدية:

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي.
- التخلص من النفايات بطرق صحيحة من خلال جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة للتجنب انتشار الجراثيم.
- مكافحة الحشرات التي تسهم في نقل الأمراض.
- حفظ المواد الغذائية السليمة والتخلص من المنتهية صلاحيتها.
- إذا كانت هناك حيوانات أليفة (كلاب- قطط...) يجب اخضاعها لفحص بيطري دوري.
- تخصيص غرفة نوم لكل فرد لتجنب الاكتظاظ وما يترتب عنه من أمراض تنفسية وجلدية ومعدية.

ج- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية.

- ضرورة بناء المسكن على أرضية ثابتة وصلبة والاعتماد على مواد بناء ذات جودة عالية تتحمل الزمن.

- توفير وسائل الوقاية من الحوادث المنزلية كالحريق، الكهرباء، الغاز...
- القيام بالصيانة الدورية للمرافق والشبكات الكهرباء والمجاري الصحية.

ومن جهة أخرى عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية الحق في السكن الملائم على أنه يشمل مجموعة من العناصر التي تشكل ضمانات أساسية قانونية يجب أن يتمتع بها كل فرد وفقا للقانون الدولي وتتمثل في :

- الحماية القانونية من الطرد القصري أو المضايقة أو التهديد.
- توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل تكاليف الساكن مع تأمين مساعدات سكنية لمن يحتاجها.
- الحماية من المخاطر التي تهدد الصحة.
- ضمان سهولة الوصول إلى السكن، خاصة لفئات مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة.
- أن يكون السكن في موقع قريب من أماكن العمل والمؤسسات الصحية والتعليمية.
- أن يعكس السكن هوية وثقافة المنطقة التي يوجد بها. **(دليمي، 2007، صفحة 35)**

4- أنماط الإسكان في الجزائر

الإسكان في الجزائر متنوع وهذا راجع لظروف مختلفة مرت بها البلاد ويمكن تقسيمها إلى المراحل التالية:

أ- أنماط السكن ما قبل الاستقلال.

عند النظر إلى العمارات الجزائرية تجدها متنوعة لأن الجزائر منطقة جغرافية متنوعة المناخ من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، هذا التنوع جاء من خلال إبداع الإنسان الذي أراد أن يدمج سكانه مع ثقافات مجتمعية مع تنوع بيئتها ومناخها. ويمكن التمييز بين أنماط السكن مقابل الاستعمار وبين الأنماط التي وجدت خلال فتره الاستعمار باختلافها كما يلي:

- **أنماط السكن ما قبل الاستعمار :**

وفي هذه المرحلة ثلاث أصناف من السكن التقليدي:

- **الطابع التركي:** في المناطق الشمالية الساحلية، مثال: قصبة العامة، تلمسان.
- **الطابع البسيط والمتناسق:** في منطقة المرتفعات الجبلية والهضاب العليا كالأوراس والقبائل.
- **المناطق الجافة والنصف الجافة:** كان شكل السكنات قصور، مثل: واد مزاب منطقة الهقار قصور بني عباس.
- مساكن المغرب العربي متشابهة حتى وأن اختلفت من منطقة إلى أخرى لأنها خاضعة لنفس التأثيرات.

- **أنماط السكن خلال فتره الاستعمار:**

المستعمر اتبع سياسة سكنية موافقة لمصلحته الشخصية متجاهل الأنماط العمرانية التي تعبر عن الهوية الجزائرية، وذلك من خلال تقديم البيوت ذات الطابع العربي الجزائري وتعويضها بالنمط الأوروبي، تجسد هذا في السكن الاجتماعي الخاص بالمستوطنين باستعمال تقنيات غربية حديثة سنة 1871 استقبلت أكثر من2720000 مستوطن في مقابل هذا ظهور أحياء فقيرة شوهت الصورة المعمارية الجزائرية.

ب- أنماط السكن بعد الاستقلال :

يعد خروج المستعمر تاركا وراءه فوضى عارمة حيث كان من ضروري القيام بالتعديلات من بينها إعادة إسكان المتضررين في الحرب حسب ميثاق طرابلس 1962 إنشاء المخطط الوطني المبدئي سنة 1965.

الاهتمام بمجال السكن من خلال إنشاء وزارة الأشغال العمومية والبناء لتطوير السكن في سنة 1968 ثم إنشاء مكاتب خاصة لدراسة تطوير العمران في الجزائر سنة 1977 إنشاء وزارة السكن والتعمير. **(دباش 2019- 2020، ص 82)**

من خلال ما سبق الجزائر كبلد مرت عليه الكثير من الحضارات والثقافات ما أدى إلى خلق فوضى في مجال السكن، فجعلها تلجأ لسياسة السكن العمودي لفك أزمة السكن العمودي لفك أزمة السكن الخانقة.

5- تجربة الجزائر :

تعد مشكلة السكن في الجزائر من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الدولة رغم اقرار الدولة بحق المواطنين بالحصول على السكن الملائم والتزام الدول بالتوصيات الأممية بهذا الشأن وتعبيرا عن الوفاء لأبناء الثورة وخصوصها المناطق الريفية الأكثر تضررا من سياسة الاستعمار.

وقد عمدت السلطات الجزائرية إلى وضع سياسة سكانية تقوم على آليات محددة بناء على توزيع الحالات المستهدفة ومن أبرز الصيغ التي تم العمل على موافقتها:

أ- **صيغه السكن الريفي**:

وجه للمناطق الريفية ويتحصل بموجبه طالب السكن على أنه من الدولة قصد بناء مسكن تبلغ 700,000 دينار جزائري محترما خصوصية المنطقة والهدف منه تثبيت السكن والحفاظ على الطابع الريفي لهذه المناطق.

ب- السكن الاجتماعي التساهمي:

يعتمد على إعادته للحصول على ملكية السكن حيث تقدم الدولة جزءا من الإعانة لذوي الدخل المتوسط مقابل تسديد المعني للمبلغ المتبقي على مراحل وهذا بالاتفاق مع مرق عقاري.

ت- السكن الاجتماعي:

موجه للفئات المحرومة أو ذات الدخل الضعيف مدعم بالكامل من الخزينة العمومية وقد قرر أن المستفيدين من هذه الصيغة هم الأجراء بدخل لا يفوق 24000 دينار جزائري والعائلات بدون دخل.

ث- صيغه سكن الإيجار التمليكي:

هو أحد أهم الصيغ الملكية التي لاقت رواجا كبيرا في الشارع الجزائري وعقدت عليها آمال كبيرة للتخفيف من أزمة السكن في الجزائر، حيث يعتمد هذا النوع من الصيغة على شراء منزل سكني بالتقسيط ومن دون فوائد شرطه أن يكون المستفيد من ذوي الدخل المتوسط.

وخصصت الدولة الحكومية الجزائرية نحو 50 مليار دولار لقطاع الإسكان في خطة تشمل اتفاقا حكوميا قدره 286 مليار دولار، وتهدف إلى تحديث البنية الأساسية وتوفير مناصب العمل في الفترة من 2010 إلى 2014 ومع ذلك فإن المراقبين يرون أن كل الصيغ والبرامج الإسكانية للحكومات الجزائرية قد فشلت وأخفقت في وضع حلول مجدية لمشكلة السكن وذلك يرتبط بالسياسة العامة من خلال حجم الفساد الكبير الذي يشوب عملية التوزيع واختيار هذه المساكن واعترافات كبار مسؤولي القطاع، وهناك من يستفيد لمرات عديدة من السكن ليعيد بيعه بأسعار خيالية إن المضاربة والفساد وضعف المراقبة يعتبر ثالوثا يضرب كل البرامج السكنية بمختلف صيغها المطروحة. **(المحمود بلا تاريخ)**

6- عوامل إنجاز السكنات (عماد 2011، ص73)

إن عملية إنجاز السكنات تعد من العمليات المعقدة التي تتطلب توافر جملة من العوامل منها ما يعتبر أساسيا ولا يمكن الاستغناء عنه، ومنها ما يعد مكملا بدرجة أقل أهمية.

أ- العوامل الأساسية لإنجاز السكنات

ترتكز العوامل الأساسية على

- **توفير الأراضي السكنية:**

تعد الأراضي عنصرا أساسيا في عمليه إنجاز السكنات حيث تمثل القاعدة التي تقام عليها مشاريع البناء ويفترض في هذه الأراضي ان تستوفي المعايير الضرورية لإنجاز مختلف أنواع السكنات وفي هذا الإطار تلعب المجالس البلدية دوورا مهما في تهيئة وتجهيز هذه الأراضي غير أن السياسات المتبعة في بعض الأحيان لأسباب سياسية بالدرجة الأولى أدت إلى استغلال غير عقلاني للأراضي، حيث تم استعمال مساحات زراعية واسعة للبناء، في حين تركت الأراضي المناسبة فعلا للتشديد وقد ساهم هذا في تقليص حجم الأراضي المخصصة للبناء، مما أدى إلى ارتفاع قيمتها الاقتصادية مع مرور الزمن.

- **تنظيم سوق الأراضي الصالحة للسكن .**

إن تنظيم سوق الأراضي يعد خطوة جوهرية لتسهيل عملية توفير الأراضي السكنية ويعتمد هذا التنظيم على نظام الملكية السائدة في الدولة ففي الغالب تتداول الأراضي كسلع تباع وتشتري وتلعب الدولة دور تنظيميا من خلال إنشاء أجهزة إدارية تعنى بتسجيل وتوثيق عمليات انتقال الملكية مع إصدار التشريف التشريعات الكفيلة بحماية حقوق الملكية وتيسير تحويلها.

- **إعداد التصاميم الهندسية:**

تعد التصاميم الهندسية والمعمارية من الركائز الحيوية التي توجه وتساهم في رفع إنتاجية قطاع السكن ويتولى المهندسون المعماريون عبر مكاتب الدراسات المتخصصة إعداد هذه التصاميم وفقا لمتطلبات المشاريع السكنية وينبغي أن تراعي التصاميم المبادئ التالية:

- تلبيه احتياجات المستفيدين ولا امتها بطبيعة معيشتهم ومستواهم الاجتماعي.
- مراعاة الجوانب الاقتصادية بهدف تقليل كلفة الإنجاز.
- أخذ فترة الصيانة المستقبلية بعين الاعتبار مع اختيار مواد تنفيذ ذات جودة وكفاءة.
- استغلال الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على المواد المستوردة باهظة الثمن.

- **توفير مواد البناء:**

توفير مواد البناء يشكل عنصرا أساسيا في عملية الإنجاز ويعد من أهم العوامل التي تعتمد عليها السياسات الحكومية لضمان نجاح مشاريع البناء، ويتطلب ذلك توفير المواد بكميات المناسبة وبأسعار معقولة تمشيا مع متطلبات السوق والمشاريع المختلفة.

- **تنفيذ مشاريع البناء :**

يشمل تنفيذ المشاريع السكنية تدخل مؤسسات مختصه سواء كانت عمومية أو خاصة تتكفل بعمليات الإنجاز وفقا للمعايير التقنية والهندسية المعتمدة، وتتم هذه العمليات بعد التأكد من صلاحية المواد المستعملة ومدى مطابقتها للمواصفات وفي إطار آجال زمنية محددة مسبقا.

- **القوى العاملة:**

تعد الموارد البشرية من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الدراسات الاقتصادية الحديثة أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي خاصة إذا توفر بالكفاءة والعدد المناسب، وتزداد أهمية هذا العنصر عند الحديث عن اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في قطاع البناء لما له من دور فعال في تحسين جودة الإنجاز وتسريع وتيرته.

- **التمويل:**

يمثل التمويل حجز الأساس في عملية إنجاز المشاريع السكنية، حيث يحتاج قطاع السكن مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إلى موارد مالية كبيرة تتزايد بشكل مستمر نتيجة ارتفاع الطلب على السكن وارتفاع تكلفة مواد البناء. **(عماد 2011، صفحة 72)**

ب- العوامل المكملة:

تلعب المرافق العامة مثل شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي دورا تكميليا مهما في إنجاز السكنات نظرا لآثارها المباشر على جودة المياه داخل هذه الأخيرة، ومع تطور المشاريع العمرانية وبروز أحياء جديدة أصبح من الضروري إدراج هذه المرافق ضمن المخططات الأساسية، حيث تتكفل بها هيئات متخصصة بالتنسيق مع وكالات التسيير العقاري.

وقد أولت مختلف برامج الأمم المتحدة للبيئة اهتماما كبيرا بهذه الخدمات واعتبرتها من العناصر الضرورية التي لا يمكن أن تخلق منها أي عملية عمرانية، ومن هنا تظهر أهمية التخطيط المسبق لهذه المرافق قبل انطلاق الاشغال بما يسمح بتكامل الجهود بين الجهات المنفذة ويساهم في خفض التكاليف النهائية للمشروع. **(عماد 2011، صفحة 73)**

7- نظريات الإسكان (السيد ط.، 2008، صفحة 65)

أ- النظريات الطبيعية:

يرى أنصار هذه النظرية أن نمو السكان مرتبط بطريقة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها ويعتبرون أن تدخل الإنسان في هذا النمو محدود جدا وقد سعوا لوضع قانون يفسر تطور السكان في الماضي ويتيح التنبؤ بالمستقبل، غير أن النتائج التي توصل إليها بيّنت أن هذا النمو لا يخضع للعوامل الإنسانية أو القيم أو التوجهات الاجتماعية، ظهرت هذه النظرية كرد فعل على الطروحات التي اعتبرت السكان مجرد

وسيلة اقتصادية لتحقيق الأرباح، حيث أعادت النظر في الجانب الإنساني للنمو الديموغرافي ومن أبرز ممثلي هذا التوجه نذكر:

"ميشيل توماس سادلر" وهو مصلح اجتماعي واقتصادي بريطاني ألف كتاب في مجلدين بعنوان " قانون السكان" يرى "**سالدر**" أن هناك آلية في بيولوجية طبيعية تتحكم في النمو السكاني حيث أن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي تلقائيا إلى انخفاض القدرة على الإنجاب منها يحقق توازنا سكانيا في نهاية المطاف، أي أن القدرة على التكاثر تتراجع كما ارتفع عدد السكان.

ومن نفس المنظور نجد الاقتصادي والفيلسوف "**دبيلداي**" الذي نشر سنة 1983م كتابا بعنوان "القانون الحقيقي للسكان" خالف "**دبلي داي**" "**راي سادلر**" واعتبر ان الكثافة السكانية لا تضعف القدرة الإنجابية من خلال تجاربه على النباتات، استنتج أن زياده الأسمدة تقلل من إنتاجية النباتات، كما أن البيئات القاسية مثل شدة البرودة تقلل من نشاطه وأسقط هذه الملاحظات على النمو السكاني، حيث رأى أن الإنجاب يتناسب عكسيا مع وفره الغذاء إذ أن الطبيعة تمنح النساء قدرة أكبر على الإنجاب في فترات نادرة الغذاء بينما تتراجع هذه القدرة عندما يكون الغذاء متوفرا. **(الكرانشة، 2009، صفحة 41)**

أما في السياق الجزائري وعلى الرغم من تعدد النظريات التي حاولت تفسير النمو السكاني تبقى نظرية **"هربت سينسر"** من بين الأهم خلال القرن 19، ركزت هذه النظرية على العلاقة بين التطور الاجتماعي والنمو السكاني، حيث ربطت بين توفر الغذاء والدفء والتحسين الظروف المعيشية بزيادة القدرة على الإنجاب، كما أشار **"سينيسر"** إلى وجود تعارض بين التناسل والنضج الذاتي، إذ أن تطور الإنسان يؤدي به إلى تقليل اهتمامه بالإنجاب لصالح تنميته الذاتية العلمية والاقتصادية، واعتبر أن هذا التركيز على الفرد يؤدي إلى تراجع طبيعي في القدرة على الإنجاب خصوصا لدى النساء مما ينعكس على وتيره النمو السكاني ويجعلها أبطأ بفعل التوجه نحو الفردية. **(رشوان ح. صفحة 68)**

ب- النظريات الاجتماعية: (رشوان ح. صفحة 72)

ظهرت النظريات الاجتماعية كرد فعل على النظريات الطبيعية ونظرية "**مالتوس**" حيث أكدت أن العوامل الاجتماعية هي المسؤولة عن الزيادة السكانية.

ومن بين المفكرين الذين ساهموا في هذا المجال نجد" **كارل ماكس**" الذي عبر عن آرائه حول السكان في كتابه "**راس المال**" الصادر سنة 1929، حيث اعتبر أن الفقر لا يرتبط بالكثافة السكنية في

حد ذاتها بل هو نتيجة للنظام الاقتصادي، ففي النظام الرأسمالي تؤدي المنافسة إلى تراكم السلع وعجز النظام عن استيعاب كامل الأيادي العاملة مما يخلف فائضا سكانيا يفوق الحاجة، خاصة مع ظهور الآلات التي تسببت في الاستغناء عن الكثير من العمال وعلى العكس يرى "**ماركس**" أن النظام الاشتراكي يخفف من ضغط السكان على الموارد ويسهم في حل مشاكل النمو السكان.

كما نجد "**كرتون ندرز**" وهو باحث انجليزي تناول الظواهر السكنية في كتابه "سكان العالم" حيث أوضح أن عدد سكان أي مجتمع يمكن أن يكون قليل أو كثير أو في حدود ما يسمى بالحجم الأمثل ووافقا له فإن النمو السكاني في الجزائر كما في أي مكان يمكن تقييمه حسب العلاقة بين عدد السكان والداخل الفردي فإذا كان الدخل يتناقص فإن ذلك يشير إلى وجود اكتظاظ سكاني، أما إذا كان الدخل في ارتفاع فذلك يدل على أن عدد السكان لم يبلغ بعد الحجم الأمثل.

وفي السياق نفسه نجد المفكر وعالم الاجتماع الإيطالي "**كود رجيني**" الذي درس التغيير السكاني باعتباره انعكاسا لتطور المجتمع وتحولاته وقد تناول هذه الأفكار في مؤلفه أثر السكان في تطور المجتمع، حيث أوضح أن العامل السكاني يؤثر على البنية الاجتماعية في مختلف جوانبها البيولوجية- المروفولوجية- الاقتصادية- السياسية- الثقافية-كما أشار إلى دور السكان في نشوء الأزمات داخل المجتمعات.

ويرى "**جيني**" أن كل مجتمع يمر بثلاث مراحل النشأة والتكوين ثم التقدم والازدهار وأخيرا الاضمحلال والفناء، وتتميز كل مرحلة بخصائص معينة لنمو السكان ففي المرحلة الأولى (النشأة)، تكون معدلات الخصوبة مرتفعة ولا توجد فروقات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية ثم في المرحلة الثانية (الازدهار) ومع تزايد عدد السكان تبدأ الخصوبة في التراجع وتظهر ظاهرة الهجرة، أما في المرحلة الثالثة (الاضمحلال)، فينخفض عدد السكان بسبب نقص الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد الهجرة من الريف إلى المدن.

ت- النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية :

يرى أنصار هذه النظريات أن تراجع معدلات الخصوبة في الدول المتقدمة يعود بشكل رئيسي إلى ضعف القدرة الفيزيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب وقد تباينت آرائهم بشأن العوامل التي تؤثر في هذه

القدرة حيث يعتبر "**جوزوي دي كاسترو**" أن العوامل البيولوجية تلعب دورا مباشرا في ظاهرة الخصوبة في حين أن العوامل الاجتماعية تترك أثرا غير مباشر وتتمثل العوامل البيولوجية بحسب "**كاسترو**" في أشكال من الجوع خاصة الناتج عن نقص البروتينات وبعض أنواع الفيتامينات، وهي عوامل تؤثر مباشرة على مستوى الخصوبة، فعلى الرغم من أن علماء السكان لاحظوا منذ زمن أن الفقر يرتبط بكثرة الإنجاب إلا أنهم لم يتمكنوا من تحديد السبب الحقيقي لذلك، ويشير "**كاسترو**" إلى أن الفقر وما يرافقه من سوء تغذية يؤثر في بعض الوظائف الفيزيولوجية في الجسم مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الإنجاب.

ويؤكد "**كاسترو**" أن ظاهرة الجوع المنتشرة بين الفئات الفقيرة خاصة في الدول النامية تعود إلى الاستغلال الامبريالي للإنسان والأرض على حد سواء، حيث أن سوء توزيع الموارد الغذائية على الصعيدين المحلي والعالمي يعد عاملا رئيسيا في تفشي الجوع ومن ثم التضخم السكاني الكبير في هذه البلدان، كما يرى أن ضعف استغلال الأراضي الزراعية والاهمال في تطوير الإنتاج الغذائي هما أيضا من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة الجوع. **(السيد ط.، 2008، صفحة 80)**

ث- النظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في ضوء العوامل الثقافية: (رشوان ح. صفحة 80)

تلعب العوامل الثقافية والقيم الدينية دورا مهما في التأثير على النمو السكاني ويظهر هذا التأثير بشكل واضح في البلدان الإسلامية، ففي الوقت الذي تقوم فيه بعض الدول المتقدمة بسن قوانين تشجع على زيادة عدد المواليد نجد أن القوه الثقافية سائدة في المجتمع الياباني تتسع بالتسامح اتجاه الاجهاض والاكتفاء بطفل واحد، ويشير بعض الباحثين إلى أن الاجهاض كان يعد الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها الأفراد من أجل الحد من حجم الأسرة، وذلك قبل انتشار وسائل منع الحمل في المجتمعات.

أما في الدول الاسلامية فالوضع مختلف تماما إذ تحرم الشريعة الاسلامية الاجهاض لكنها تبيح بعض الوسائل الأخرى لتنظيم النسل حفاظا على صحة الأم وسلامة الأطفال ولضمان توفير الرعاية والعطف اللازمين لنموهم السليم والمتوازن، أما من جهة الاسهام القربي في هذا المجال فيلاحظ أن "**فرانك بيتر**" يرى أن زيادة أو نقص السكان مرتبط بجملة من الظواهر التي تحكمها ثقافة والعادات المجتمعية، على سبل المثال فإن ممارسة وأد البنات لا ترتبط بندرة الغذاء وإنما ترجع إلى مخاوف ثقافية كالشعور بالعار وفي المقابل، تسعى بعض الأسر الغنية إلى الحد من النسل للتفادي تقسيم الثروة بينما تعتبر العائلات الفقيرة أن كثرة الأطفال مصدر أساسي للتحسين الدخل وفي السياق نفسه تعتبر نظرية "**توماس**

مالتوس" من أبرز نظريات التي أرست أسس الدراسة العلمية للسكان حيث اعتمدت على مناهج علمية وإحصائية في تحليلها، وقد سلّط "**مالتوس"** الضوء على خطورة تجاوز النمو السكاني للموارد الانتاجية، حيث تقوم نظريته على أن الموارد الغذائية تزداد وفقا لمتوالية حسابية، مما يؤدي إلى خلل وتوتر في التوازن بين عدد السكان وموارد العيش وقد حدد "**مالتوس"** في نظريته بعض المرتكزات الأساسية أهمها.

- أن لدى الإنسان قدره طبيعية على التناسل تؤدي إلى تزايد السكان.
- أن عدد السكان يمكن أن يتضاعفوا كل 25 سنة تقريبا ما لم تعترضه موانع قوية.
- أن قدرة الأرض على الإنتاج محدودة وتخضع لقانون القلة المتناقصة.

وللحد من النتائج السلبية لهذا الاختلال يقترح "**مالتوس"** نوعين من الوسائل.

الأولى: وسائل أخلاقية مثل العفة تأجيل الزواج أو الإعراض عنه كليا.

الثانية: وسائل قصرية تشمل الفقر. الأمراض. الأوبئة. الحروب. المجاعات. الأعمال الشاقة. والتي يرى أنها تؤدي في النهاية إلى إعادة التوازن بين عدد السكان وموارد العيش المتوفرة في العالم.

ثانيا: السكن العمودي

يعد السكن العمودي من بين أبرز التحولات العمرانية التي فرضتها متطلبات العصر الحديث خاصة في ظل الزيادة السكنية وضيق المساحات الحضارية فبالرغم من كونه حلا عمليا لتوفير السكن لعدد كبير من السكان داخل مساحة محدودة أولا أنه لا يخلو من آثار اجتماعية قد تؤثر على طبيعة العلاقات بين الأفراد ونمط حياتهم اليومي، كما أن هذا النوع من السكن قد لا يتماشى دائما مع خصوصيات المجتمع من حيث العادات، التقاليد، والاحتياجات النفسية للسكان ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المحور التعمق في فهم واقع السكن العمودي. **(محمود، 2012، صفحة 187)**

1- نشأة السكن العمودي

يعتبر مسكن العمودي أو ما يعرف ببناء الارتقائي حسب ما يسميه المعماريون أحد البدائل التي ظهرت لحل أزمة السكن جاءت هذه الفكرة عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة دماء خلفته من دمار وتقلص في المساحات المتاحة للسكن مما استدعى البحث عن حلول العمرانية جديدة ومع مرور الوقت

تراجعت جاذبية هذا النوع من البناء خلال فترة الحداثة، الأمر الذي تطلب إعادة النظر فيه من منظور يتماشى مع حاجيات العمر من الجوانب الاجتماعية والهندسية والإدارية ويراء المهندسون المعماريون أن اعتماد مبدأ التكرار في البناء العمودي بدلا من التوسع الأفقي يسمح بإنجاز المشاريع بسرعة وهو ما لا يوفره النمط الأفقي لاسيما في ظل النمو السكاني المشارع والزيادة المستمرة في الكثافة السكانية.

كما أن نجاح المسكن العمومي مرهون بمدى توافق تصميمه مع الثقافة الاجتماعية للمجتمع حيث يشترط مراعاة العادات والتقاليد لا سيما ما يتعلق منها بالحفاظ على الخصوصية الفردية وتعد هذه النقطة من أبرز العوامل التي تسهم في قبول السكان لهذا النوع من السكن ومن المزايا الأخرى، لهذا النمط كونه قابلا للتعديل وفقا لذوق المالك مما يجعله أكثر جذابا للأشخاص الراغبين في امتلاك شقق بمواصفات شخصية وفي الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى غاية 1998 تم التخطيط لإنجاز مليون وحده سكنية ضمن المناطق الحضرية حيث شكلت الشقق السكنية في الأبنية العمودية جزءا مهما من هذا المشروع مما يعكس توجه الدولة نحو تكثيف بناء هذا النوع من السكن، وقد عرف القطاع الاشتراكي خلال تلك الفكرة نمو ملحوظا في عدة العمارات المشيدة وارتفعت أعداد الشقق السكنية خلال الثمانينات بفضل الميزانيات المخصصة لقطاع الإسكان خاصة السكن العمودي غير أن هذا الإسهام بدأ يتراجع بشكل كبير مع أواخر الثمانينات حتى بلغ حد التوقف الكامل وذلك نتيجة لظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها البلاد آنذاك خاصة الحصار الذي أثر سلبا على الامكانيات المالية للقطاع الاشتراكي وجعل من الصعب عليهم مواصلة تنفيذ هذا النوع من المشاريع، في المقابل استمر القطاع الخاص في نشاطه خلال نفس الفترة رغم التراجع الملحوظ إلا أنه لم يعرف التوقف الكلي مثل القطاع الاشتراكي، ومن ذلك شاهدت السنوات ما بين 1995 و1997 عودة أن الأزمة طالت كل القطاعين وإن كانت بدرجات متفاوتة. **(www.Alwaset news.com, 2025)**

2- أهم العوامل التي أدت إلى ظهور السكنات الجماعية في الجزائر:

لقد تشابكت العوامل التي ادت إلى ظهور السكن العمودي في الجو هذه العوامل متداخله فيما بينها وكلها تولدت وفق ظروف معينة، ولكل عامل ظروف ونتائج مؤثرة على الظاهرة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة لكنها في العموم كانت مؤشرات قوية فكل عامل مهد لظهور عامل آخر ارتفاع نمو السكان في الجزائر بصفة واضحه أدى إلى زيادة الهجرة خاصة في ظروف الاحتلال هذا أيضا خلق أزمة السكن كلها في الأخير ساهمت في المشاركة في ظهور فكرة المساكن الجماعية.

من خلال ما سبق ذكره تبين أن أحد أهم العوامل الرئيسية في تبني المجتمع الجزائري لهذا النمط من السكن الذي يعتبر أحد أهم المظاهر الأيكولوجية في المجتمعات الكثافة السكنية العالية بسبب النزوح الريفي إلى المدن ما خلق اكتظاظ وتشوية لصورة المدينة بسبب الأحياء العشوائية ما حتم على الدولة التدخل لتحسين هذه الصورة وتجسيد سياسة السكن العمودي نظرا لإيجابيات هذا النمط العمودي، خاصة لاستيلائه على مساحة صغيرة بالإضافة إلى أن مواد البناء غير مكلفة. **(كتاف 2016، صفحة 106)**

3- أنماط السكن العمود :

أ- **السكن الفردي:** هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عموديا له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين:

- **سكن منعزل:** يتمتع بالاستقلال التام من حيث الجوانب أي أنه منفصل أفقيا وعموديا وله أربع واجهات مفتوحة.
- **سكن مجتمع:** يتميز باستقلاله عموديا فقط وله واجهات محدودة بسبب قربه من مساكن أخرى.

ب- **السكن النصف جماعي:** يمثل نمطا وسطا بين السكن الفرد والجماعي، حيث يجمع بين خصائص الاثنين يتكون من وحدات سكنية متجاورة أو مرتبطة عبر الجدران أو الأسقف وتشترك هذه الوحدات في بعض المرافق الخارجية، مثل مواقف السيارات والساحات مع احتفاظ كل وحدة بمدخلها الخاص واستقلالها الداخلي.

ت- **السكن الجماعي:** هو نوع من البناء العمودي يضم عددا من الشقاق السكنية ضمن بناية واحدة تشترك جميعها في مدخل موحد وبعض المساحات الخارجية يعد هذا النوع أقل تكلفة من السكن الفردي والنصف جماعي وغالبا ما تكون العمارة من طابق واحد وأكثر يخدمها درج داخلي يربط بين الطوابق، كما أن الشقة الواحدة تكون جزء من المبنى تحتوي على غرفة أو أكثر إلى جانب المرافق الضرورية وتكون لها مداخل تؤدي إلى جميع مكوناتها. **(غول 2020-2021، صفحة 69)**

4- أنواع المسكن العمودي

يعد المسكن العمودي أحد الأنماط السكنية الحديثة التي بدأت تشهد انتشار واسعا في مختلف الدول العالم وذلك بفضل المزايا التي يتمتع بها مقارنة بالنمط التقليدي "السكن الأفقي".

أ- السكن منخفض الطوابق(من3 إلى 4 طوابق)

يعد هذا النمط الأكثر شيوعا حاليا، ويتكون عادة من إلى أربع طوابق ويضم كل طابق عددا من الوحدات السكنية قد تصل إلى اثنتين أو أكثر وغالبا لا تتطلب هذه المباني مصاعد أو تجهيزات اضافيه كتلك الموجودة في الأبنية الأعلى.

ب- السكن متوسط الطوابق(من 4 إلى 5 طوابق)

يشير هذا النوع إلى المباني التي تتراوح ارتفاعاتها بين أربعة وخمسة طوابق وغالبا ما تزود بمصاعد كهربائية إلى جانب السلالم ولا يوجد اتفاق دقيق على عدد الطوابق الذي يحدد بداية هذا النمط إذ قد نجد بعض المباني ذات أربع طوابق تحتوي على مصعد، وعادة ما يكتفي بمصعد واحد بقدرة حمولة تصل إلى 320 كلغ لتلبية حاجات التنقل العمودي للسكان.

ت- السكن متعدد الطوابق(من6 طوابق فاكثر)

يتكون هذا النمط من المباني التي تبدأ من ستة طوابق فما فوق وتتطلب تجهيزات خاصة كالمصاعد ومرافق أخرى ضرورية، وقد بدأ هذا النوع بالانتشار بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة خاصة في بعض الدول، وتكون الوحدات السكنية المكونة له عبارة عن شقق داخل عمارات حديثة، تنتشر غالبا في مراكز المدن الكبرى، كما أن العديد منها ينجز ضمن مشاريع الإسكان التي يشرف عليها القطاع الاشتراكي الحكومي. **(الحسني 2015، ص 244)**

5- خصائص السكن العمودي:

- ✓ يتميز السكن العمودي بمجال ثابت في رقعة أرضية صغيرة المساحة على شكل طوابق متراكبة متفاوتة في الارتفاع وذات أحجام موحده المقاييس.

- ✓ بنايات بسيطة خالية من النصف النسيج المعقد الذي يحتوي على تشابك تفاصيل البناء مثل القصور والكنائس ذات الأشكال الهندسية المعقدة.
- ✓ يتميز البناء العمودي الحديث بخاصية الوظيفة في الهندسة المعمارية، بحيث تخصص غرف لوظائف معينة مثل إعداد الطعام استهلاك الوجبات النوم الاستقبال وغيرها. **(حمزاوي 2017، صفحة 31)**

طبيعة الحياة الاجتماعية داخل الشقق والعمارات السكنية :

يتمثل السكن المحاولة الأولى للإنسان في استثمار بيئته وقد تعرض السكن للتطور خلال مراحل حياته، ويظهر لنا السكن في نمطين أساسيين أفقي وعمودي ويكون بنائهما بحسب طبيعة السياسة الاسكانية للدولة في كل المجتمع، ورغم كل رغبة كل فرد من أفراد المجتمع لنوع السكن الذي يتلاءم مع طبيعة الحياة الاجتماعية لهم وما يتوفروا فيه من معايير ومحددات دينية واجتماعية وثقافية وما إلى ذلك من المحددات التي تعطي صورة واضحة عن شكل المتطلبات المتعلقة بالسكن العمودي.

- ✓ **دينيا:**

حافظت المجتمعات الإسلامية في تصميم مساكنها على نوع من الانعزالية والخصوصية، هذا راجع إلى تمسك أفراد المجتمع بالتشريعات والأمور الدينية السائدة فلا طالما تميزت بيوتهم كونها لا يظهر منها شيء، فهي تلجأ إلى استخدام الفتحات الضيقة التي تمنع الرؤية وتحجب النساء وتعزلهم عن المجتمع الرجال للحفاظ على الخصوصية.

اقتصاديا:

تعتبر كثافة السكانية العالية مؤشرا للبحث عن نوع سكن ملائم للتخلص من أزمة السكن فهنا تبرز أهمية السكن العمودي بسبب استحواذه على مساحة أصغر ومساكن أكثر وتكاليف مادية أقل بكل المقاييس، فالشقق في السكن العمودي هي الحل للتخلص من طابور السكن الطويل وفي نفس الوقت

تعتبر أداة مساعدة خاصة لذوي الدخل المتوسط الذي لن يستطيع توفير منزل دون مساعدة الدولة، فالأمر في نهايته يهدف إلى توفير بيئة سكنية ملائمة تستوعب فعاليات الأسرة ومتطلباتها وتمكينها من التطور وترفع من مستوى إنتاجية أفرادها، طبعا هذا الأمر يختلف من الدولة إلى أخرى على حسب طبيعة السياسة التي تتبعها.

✓ **اجتماعيا:**

نظر لأهمية السكن لما يوفره من أمن واستقرار لا بد لكل انسان من سكن يؤويه ويحافظ على خصوصيته ويوفر له الحماية ويحصل على حريته ففي القديم كان جميع أفراد الأسرة سيكونون في منزل واحد لكن الأن أصبح من الضروري لكل فرد من أفراد تلك الأسرة بمجرد أن يتزوج من الاستقرار في منزل خاص به، ما خلق لنا طابور الإسكان الطويل وفي نفس الوقت ليس الجميع يمكنه الحصول على مثل هذه الفرصة نظرا لغلاء الإيجارات واسعار الأراضي، وبالتالي تدخلت الدولة بفكرة الشقاق السكنية العمودية بحل مناسب للشباب لكن رغم هذا فهم يعتبرون السكن العمودي كحل مؤقت نظرا للمشاكل التي تحدث فيه بأنواعها وبخاصة المشكلات الناتجة بسبب الأطفال من خلال اختلاطهم ولعبهم سوية، بل إن المسكن العمودي أصبح في بعض الدول مركز للجنوح والسرقات وفي دول أخرى أصبح مركز لارتفاع محلات الجريمة، بالإضافة إلى نقص في الكثير من الخدمات الأساسية من غياب الصيانة وصعوبة في الحصول على الماء ... وغيرها. **(محمود، صفحة 159)**

ومما سبق ذكره من معايير ومحددات دينية اقتصادية واجتماعية يمكننا أن نستخلص أن تصميم السكن العمودي في المجتمعات الإسلامية جاء متماشي مع خصوصية هذه المجتمعات، حيث ظهرت فيه ملامح العقيدة الاسلامية، إلى جانب سياسات الدولة التي هدفت إلى دعم فئة الشباب في الحصول على سكن مناسب وباعتباره أحد الضروريات الأساسية للحياة، فإن توفير هذا النوع من السكن ينعكس أيجابا على مستوى الإنتاج والتطور.

أما من الناحية الاجتماعية فقد اعتبر السكن العمودي حلا مؤقتا نتيجة للمشكلات العديدة التي تصاحبه، وإضافة إلى ذلك توجد جوانب أخرى لها تأثير مباشر على السكن كالجوانب النفسية والصحية والخدمية والتي قد تكون ذات أثر إيجابي أو سلبي بحسب الظروف المحيطة.

6- مزايا وعيوب السكن العمودي:

أ- **المزايا:**

- الاستغلال الأمثل للأراضي.
- تحسين المنظر الجمالي العمراني بالمدينة.
- يعتبر عامل من عوامل التحضر.
- قلة استخدام المواد الإنشائية مقارنة بالسكن الأفقي.
- حل أزمة السكن الخانقة.
- استغلال أقل مساحة عقار متاحة لأنشاء هذه السكنات.
- توفير الأمن والحماية.
- تنمية علاقات اجتماعية بين السكان من خلال توثيق أوامر الجيرة بينهم بالتالي التعاون فيما بينهم وتحمل مسؤولية إدارة المجتمع.
- توفير أجواء الراحة للمواطنين حيث أصبحت تعد عنصر مهما في المدينة.
- فك أزمة السكن الخانق الناتجة عن الزحف الريفي والتحول في عالم العصرنة.
- البناء العمودي حاجة اجتماعية واقتصادية تمنع التعدد العشوائي.

ب- العيوب:

- الارتفاع الشاهق للأبنية مما يؤدي إلى تعطل في بعض الخدمات.
- انتشار مشاكل عديدة.
- تكدس النفايات أمام باب البناية وداخل الممرات بالرغم من هذا فهم يرغبون في السكن في الطابق السفلي تجنبا لمشاكل الحصول على الماء والصعود إلى الأعلى أو النزول.
- نسبة كبيرة يتخوفون من السكن في الطوابق العليا خوفا على أطفالهم من السقوط أثناء اللعب.

- قلة الخصوصية بمعنى أنه يمكن للجيران سماع ما يحدث في البيت المقابل، وهذا بسبب قلة تماسك الحائط.
- العلاقات الاجتماعية عاد ما تكون سطحيه.
- عدم صمود هذا النمط من السكن أمام الظواهر الطبيعية ذات الطابع التدميري. **(طعمة 2009، صفحة 04)**

من خلال ما تقدم يمكننا أن نستنتج بأن السكن بشكل عام والسكن العمودي بشكل خاص يعد من أبرز أولويات الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض باعتباره وسيلة لحمايته من تقلبات وظروف الطبيعة، ومع مرور الوقت تطورت مستويات معيشية وتداخلت عدة عوامل اجتماعية اقتصادية عمرانية كان لها دور في تحول نمط السكن نحو الشكل العمودي الذي يعتبر اليوم من أبرز المظاهر الأيكيولوجية في البيئات الحضارية.

ثالثا: المشكلات الاجتماعية:

يعد السكن حاجة أساسية من حاجات الإنسان لا تقتصر أهميته علاء توفير مأوى يحمي الفرد من تقلبات الطبيعية بل يمتد ليكون فضاء اجتماعيا يؤثر بشكل مباشره على أنماط العلاقات والتفاعلات بين السكان ومع التحولات العمرانية السريعة برز نمط السكن العمودي كحل الاستجابة للطلب المتزايد على السكن خاصة في المناطق الحضرية إلا أن هذا النمط رغم ما يوفره من مزايا تنظيمية وعمرانية أفرز مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي مست طبيعة العلاقات بين القاطنين واسهمت في ظهور أنماط من السلوك الاجتماعي لم تكن مألوفة في أنماط السكن التقليدي.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لمحاولة الكشف عن أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي.

1- ظروف نشوء المشكلة الاجتماعية.

مع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقيدها بين أفراد المجتمع وتعقيد النظام الاجتماعي وعلاقات وحداته، ظهرت الحاجة إلى علم يضع قواعد قوانين لهذه العلاقات ويساعد في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان أثناء تفاعله مع الآخرين خلال قيامه بالأنشطة الانتاجية الأزمة لإشباع حاجاته

الإنسانية، (حجازي، 1998، صفحة 29) ففي المجتمعات المحلية البسيطة، وكذلك المجتمعات الريفية كانت الحياة تسير وتيرتها الطبيعية دون تغيرات ملحوظة غير أن المجتمعات الحديثة عرفت تغيرات حذرية مست جوانب الحياة كافة بفعل التقدم الصناعي التجاري وتطور وسائل النقل والاتصال، مما أدى إلى تصدع النسيج التقليدي للعلاقات الاجتماعية وظهور قيم وتعريفات جديدة مستمدة من طبيعة الحياة العصرية، خصوصا فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي والمصالح الشخصية، وقد ساهم هذا الوضع في بروز العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالبيئة الحضرية وسكانها، خاصة مع اتساع رقعة الحواضر وارتفاع الكثافة السكنية وتنوع مكوناتها الاجتماعية وتطورها التكنولوجي والمادي، وهو ما انعكس بدوره على علاقة الإنسان ببيئته.

وتعد المشكلات الاجتماعية انعكاسا للوضع الاجتماعي العام (قمر و آخرون، 2008، صفحة 116) إذ ترتبط بطبيعة القيم السائدة وظروف البيئة وتتميز بتعدد أسبابها وتشابكها مما يجعل من الصعب إيجاد حلول قاطعة لها، كما أن هذه المشكلات وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي، إذ قد يكون التغير عاملا محفزا على ظهور المشكلات أو نتيجة لها، بل إن بعض التدابير المتخذة لمعالجتها قد تؤدي بدورها إلى تغيرات جديدة داخل المجتمع وتمتد أثار هذه المشكلات إلى مختلف الفئات والعناصر الاجتماعية بدرجات متفاوتة، وقد تتسع من نطاقها المحدود إلى أن تمص المجتمع بأثره، كما هو الحال في المشكلات تلوث البيئة وقد تساهم أساليب الضبط الاجتماعي كالقوانين أحيانا في تعقيد المشكلات أو في استمرار تفاقمها مما يزيد من الحاجة إلى تدخل المجتمع بكل مؤسساته وهيئاته إلى جانب الأفراد لمواجهة هذه الأوضاع خاصة في ظل عجز الأفراد عن حماية أنفسهم منفردين من تأثيرات هذه المشكلات في ظل تعقيدات الحياة الحديثة، وقد أدى ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي وتطور وسائل البحث العلمي وتحسن قنوات الاتصال إلى زيادة الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية الحديثة، لا سيما مع التغير الذي طال نسيج العلاقات الاجتماعية التقليدية ودور الأسرة في ظل القيم الجديدة، وعلى الرغم مما أصاب المجتمعات الحديثة من تفكك وسطحية إلا إن التعامل مع هذه المشكلات يتطلب تضافي الجهود الجماعية، وبين ما يرى البعض أن البيئة الحضارية بما تحمله من فردية والتفكك وتلوث تمثل خطرا على مقاومات الأمة، يرى آخرون من عادة التحديث أن هذه المشكلات هي نتيجة طبيعية لمسار التطور الاجتماعي والصناعي الذي يفرض ضرورة التكيف مع متطلباته الجديدة، وهكذا تفرض المشكلات الاجتماعية في البيئة الحضارية ضرورة تعزيز الحظر وتكثيف الرقابة الاجتماعية والعمل على تغيير بعض القيم السائدة، خصوصا تلك التي ترتكز على الفردية والمصلحة الذاتية مع السعي إلى غرس قيم المواطنة والانتماء.

وتعتبر مشكلات الانحراف السلوكي من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الحديثة، حيث تمثل خروجا عن السلوك الاجتماعي السوي المتعارف عليه، وتتدرج تحتها مشكلات انحراف الأحداث، الجريمة، تلوث البيئة، مما يستدعي مواجهتها والوقاية منها ولا يمكن الحكم على الظاهرة بأنها مشكلة اجتماعية إلا بتوفر شرطين أساسيين:

- وجود ظرف موضوعي ملموس مثل الانحراف أو الجريمة أو البطالة أو الفقر يمكن ملاحظته وقياسه من قبل المختصين.
- وجود وعي اجتماعي يعتبر هذا الظرف تهديد للقيم الاجتماعية السائدة وهو ما يجعل هذه الظاهرة مشكلة تستوجب المعالجة. **(قمر وآخرون، 2008، صفحة 116)**

2- أسباب المشكلات الاجتماعية (حسين، 1995، صفحة 28)

ويمكن حصر أهم الأسباب في النقاط التالية:

- التفكك الأسري.
- الصراعات والأمراض النفسية.
- حالات اليأس والاحباط لدى الشباب.
- صعوبة إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.
- عدم النضج الوجداني ونقص الاتزان الانفعالي.
- عدم التوافق الأسري بين الآباء والأبناء.
- سوء التوجيه وقلة الرعاية والاهتمام.
- الفراغ الروحي وضعف الواقع الديني.
- سوء التنشئة الاجتماعية.

3- خصائص المشكلة الاجتماعية (مرسي، 1995، صفحة 116)

تتميز المشكلة الاجتماعية بما يلي:

- أنها تثير اهتمام واشتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.
- الصعوبة النسبية فهي تمص الفرد والمجتمع معا وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك أن المشكلات الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه مهما كان هذا السبب قويا بمعنى أن للمشكلة أسبابا متعددة.
- التداخل والتشابك فهي عادة متداخلة بعضها مع بعض كتدخل النظم الاجتماعي الأخرى تماما.
- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجاتها ومدى أولويتها فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الثقافي والاجتماعي والتربوي.
- النسبية بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المكان والزمان واختلاف الثقافات، كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد ورؤيته لها، فما يعتبره الشيوخ مشكلة قد، لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.
- أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أو أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.
- توصف بالجبر والالتزام أي أنها تفرض نفسها على الأفراد فردا ولا يسمح لهم بمخالفتها.
- فهي عامة ومنتشرة بين الأفراد والجماعات، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.

4- أنواع المشكلات الاجتماعية

إن للمشكلات الاجتماعية مصادر متعددة، فقد يكون المصدر طبيعيا كالذي تخلفه الزلازل والبراكين والظواهر الطبيعية الأخرى، ولا يمكن أن تشكل مشكلة اجتماعية إلا إذا ولدت هذه الظواهر والمشكلات الطبيعية نوعا من المواقف الاجتماعية لمواجهة إضرارها والتصدي لها، لأنها تشكل خطر يهدد حياة الإنسان ووجوده فمشكلة الاجتماعية تظهر في تفكير الناس، وتأخذ طابعا اجتماعيا يؤدي إلى التضامن والتكاثف لمواجهة المشاكل الطبيعية، وقد قسم بعض الاجتماعيين المشكلات الاجتماعية إلى أربع أنواع: **(اللطيف، 2001، صفحة 49)**

- ✓ **مشكلات أساسية:** وهي تتعلق بعدم لغاية الخدمات المتوفرة في المجتمعات لإشباع حاجات الأفراد، مثل نقص المدارس ونقص المراكز الصحية.
- ✓ **مشكلات تنظيمية:** تتعلق المشكلة هنا بسوء توزيع الخدمات وليس بنقصها، حيث تتركز أغلب الخدمات في مناطق دون مناطق وتهمل حاجة الأفراد وتكاثفهم السكاني.
- ✓ **مشكلة مرضية:** تتولد هذه المشكلات عندما يهمش دور المانع سواء كانت دينيا أو اجتماعيا، حيث تستمر الظواهر المرضية والمشكلات، مثل السرقة. التسول. التشرد. إلى إلخ ...
- ✓ **مشكلات مجتمعية:** من أمثلة هذه المشكلات سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع، وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وترك أمر هذه المشكلات للظروف.

5- تفسير المشكلات الاجتماعية بمنظور سوسيولوجي.

- ✓ **منظور التفكك الاجتماعي(دوبرت بارك - روبرت مرتون- لويس وويرث)**

تذهب المدرسة الأيكولوجية وعلى رأسها **روبرت بارك** إلى الاهتمام بدراسة التفكك الاجتماعي مؤكدين على التغير أو التحول الذي تحدثه عوامل خارجية تؤدي إلى انهيار نظام القيم الاجتماعية، وقد لاحظ **بارك** وجود مناطق في المدينة تتميز بالعديد من مظاهر التفكك الاجتماعي، مثل الفقر والجريمة فلاحظ أن التفكك ومظاهره تزداد كل ما اقتربنا من وسط المدينة، ويقل كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة وأفضل وسيلة لحل مثل هذه المشكلات تتمثل في إيجاد تكامل بين الجماعات المختلفة في المجتمع أي بين الريفي المهاجر وبين المتحضر وبين نمط الحياة الجديدة، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال يرى **روبرت بارك**(R. BARk) أنه لابد من إيجاد برامج لتعليم المهاجرين الجدد اللغة وتنظيم برامج وندوات لهؤلاء المهاجرين حول القيم والعادات المرتبطة بالطابع الحياة الاجتماعية الجديدة وهي إجراءات عملية كل المشكلات الاجتماعية، يشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أداء وظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستقرار والاستمرارية، كما أن مفهوم التفكك الاجتماعي يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها واختبارها فإذا قلنا مثلا: إن الجماعة أو التنظيم أو الأسرة قد أصابها تفكك فهذا يعني أن هذه المؤسسات أو الهيئات لم تعد تؤدي وظائفها بالدرجة المطلوبة. **(استيتة و مرسي سرحان، 2012، صفحة 110)**

وفي هذا السياق يجد **روبرت ميرتون** مصادر أعد لتفكك الاجتماعي تتمثل في:

- صراع المصالح والقيم.
- قصور في عملية التنشئة الاجتماعية.
- قصور قنوات الاتصال الاجتماعي.
- صراع المكانة والتزامات الدور.

إن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع إفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي ارتضوها لأنفسهم، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طيب في حياتهم، ولكن حينما يهتز إجماع هؤلاء الأفراد لسبب أو لآخر وبينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة، أو بينما تتحدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة يصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي، ويمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع ويجد الأفراد أنفسهم فيها لا يتقاسمون نفس المعايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لم تعد محل اتفاق أو اجتماع، ومن ناحية أخرى فإن نتائج التفكك الاجتماعي تسبب ضغطا على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، ظاهره الطلاق التي تعاني منها كثير من المجتمعات تسبب خللا في الخلية الأولى للمجتمع وهي الأسرة، كما أن الادوار التي كان يقوم بها الوالدان تختل أيضا مما يزيد من حده التفكك الاجتماعي... ووعيه، فالمشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك الاجتماعي ترجع إلى إخفاق النسق في أن يجعل التنظيم الاجتماعي للمراكز ملتحما ومتماسكا مع الأدوار المتوقعة، أي عدم قدرة النسق على القيام بمتطلباته الوظيفية بطريقة فعالة. **(مرسي 1995، صفحة 116)**

✓ **منظور الانحراف السلوكي (أيميل دور كايم - روبرت مرتون- واس و ثيرلاند)**

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشكلة الاجتماعية نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهيار عاما، ويرجع سبب المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف عن المعايير والقيم السائدة، وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي، إذا كان منظور التفكك الاجتماعي يشير إلى وجود خلل وقصور في آراء الأنساق الاجتماعية، فإن منظور السلوك الإنحرافي يشير إلى خروج الأفراد عن القيم والمعايير الاجتماعية التي يقرها المجتمع لأفراده، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية يرى **دور كايم**-E) DURKHEIM) أن المشكلة الاجتماعية هي انتهاكات للمعايير الموجودة في المجتمع والخروج عليها، وحسب

هذا المنظور فإن مجموعة من الأفراد تنشق على المجتمع في تصرفاتها، حيث تبدو تصرفات شاده بالنسبة لقيم المجتمع ومعاييره، وبالتالي تتعارض معها تماما ومع توقعات السلوكات الطبيعية التي يتوقعها المجتمع من أفراده.

يرى **روبرت ميرتون**(R. MIRTON) في هذا الشأن أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل مشروعة يرضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق أهدافها فتتبع وسائل غير المشروعة للوصول إلى مبتغاهم، وهم بذلك يخرجون عن عرف الجماعة وقوانين المجتمع التي ارتضاها لأفراده، وهذا يمثل انحرافا عن معايير المجتمع ونوعا من المشكلات الاجتماعية، كما يذهب **مرتون** إلى أن السلوك المنحرف يعتبر مفهوما أخلاقيا وحياديا ويستخدم في اللغة اليومية للإشارة إلى ما يعرف بالسلوك السيء بصفة عامة.

وفي ضوء نظرية الانحراف أضاف علماء آخرون أبعادا أخرى للانحراف منهم **سوثير لاند**(SITHERLAND) الذي يرى أن الفرد في أي مجتمع يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعات الأولية، وهم الأفراد الذي يتصل بهم مباشرة، وله معهم علاقات حميمية أو تفاعلات يومية مثل الوالدين، والأصدقاء المقربين والأطفال... والفرد في تعامله مع هؤلاء الأفراد يتعود على المعاملة الطيبة التي أقرها المجتمع لنفسه وأحيانا لا يخلو الأمر من بعض الأمور الجانبية والسلوكات الغير مقبولة، وهذه الأخيرة تمثل انحرافا عن المعايير الاجتماعية، وبالتالي فإن ارتكابها بشكل نوعا من المشكلات الاجتماعية مثل: التحرش الجنسي، خطف الأطفال. **(راغب، 1994، صفحة 62)**

- ✓ **نظرية الصراع الاجتماعي :**

من المعروف أنه في كل مجتمع توجد مجموعة من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريبا، كما أن هناك قيم تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، وليس شرطا أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لأخرى، مثال ذلك توجد في الولايات المتحدة الأمريكية الرابطة الوطنية لرعاية تنمية الملونين، وكذلك مجلس المواطنين البيض، وهما يتقاسمان مجموعة القيم التي وضعت سابقا في اعلان الاستقلال، فيما يتعلق بحق الحياة والحرية والبحث عن السعادة، ولكنهما يختلفان بشده حينما يأتي الحديث عن البناء الجنسي في المجتمع، فالمجموعة الأولى تؤمن بالمساواة بين الأجناس، بينما تصر المجموعة الثانية على أن تبقى الأجناس منفصلة عن بعضها داخل المجتمع الواحد، وذلك رغم أن جميع المواطنين ناضلوا في سبيل الحرية وإرساء دعائم مجتمع حرمها

وأهم شيء يجب أن ننتبه إليه هو أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات، وأنه ليس من السهل أن يتواصل فيه المجتمع إلى حلول بسيطة، وذلك لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق، فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى أنها ليست على استعداد التنازل عن قيمها بيسر وسهوله' فالمجتمعات الحديثة باللا تجانس والتنوع، مما أدى إلى وجود انساق متعددة من القيام في المجتمع الواحد، وبالتالي يحدث ما يسمى بالصراع الاجتماعي حول هذه القيم الشيء الذي يساهم في وجود المشكلات الاجتماعية، ويحدث هذا النوع من الصراع نتيجة تباين وتفاوت الأفراد من حيث القوة والسلطة ....

إن شعور أفراد المجتمع بالاضطهاد والظلم سيؤدي إلى الصراع بين الطبقات الاجتماعية. **(قمر و آخرون، 2008، صفحة 29)**

تستند نظرية الصراع في هذا المجال إلى أفكار **كارل ماركس** الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعلم الاجتماع والتي تؤكد دور القوة الاقتصادية والسياسية، مثلا على فرض رأي وأفكار شخص أو جماعة ما على الآخرين مما يؤدي إلى الصراع ومن ظهور المشكلات الاجتماعية.

- **الصراع القيم**: ويعني دفاع الجماعة على مصالحها أي عن القيم التي تؤمن بها، بحيث تسعى من أجل أيجاد ظروف تتوافق مع قيمها مثل صراع قيم الشيوخ ضد قيم الشباب أو الملاك ضد المستأجرين، ويعتبر من أخطر الصراعات، لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بالقيام التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى ليست على استعداد للتنازل على قيمها بسهوله.
- **الصراع الطبقي:** ما هو في نظر علماء الاجتماع نتيجة حتمية لحكة التاريخ التي تتضمن مؤشرات القوة والسلطة يؤكد علماء الاجتماع على أن الصراع الطبقي من أجل الاستحواذ على الثروة والقوة والسلطة، هو المصدر الرئيسي للمشكلات الاجتماعية حسب أنصار هذا المنظور.

خلاصة:

ان السكن لايقتصر على كونه مجلرد مأوى مادي، بل يعد ضرورة اجتماعية ونفسية في تشكيل الاستقرار الفردي والجماعي، الا ان هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها مختلف الأنماط السكنية وخاصة السكن العمودي والذي كان نتيجة التحولات العمرانية والتزايد السكاني، حيث ظهرت به مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بطبيعة هذا النمط السكني كتجربة

عمرانية تحمل في طياتها أبعادا اجتماعية معقدة تستوجب الدراسة والاهتمام لفهم آثارها وتداعياتها على المجتمع.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للبحث

تمهيد :

يتطلب انجاز الدراسة الميدانية من الباحث اختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضوع محل البحث، حيث يعد المنهج الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة المشكلة المطروحة، إلى جانب تحديد الادوات المناسبة لجمع البيانات الضرورية، كما يشمل ذلك تحديد مجلات الدراسة الثلاثة، واختيار العينة التي تشمل مجتمع البحث، وشرح الطريقة المعتمدة في اختيارها، وذلك بهدف تسهيل سير العملية البحثية والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

أولا- مجلات الدراسة

1- المجال العام

تقع ولاية خنشلة في الشرق الشمالي الجزائري وبالتحديد في منطقه الأوراس، هي الولاية رقم 40 في التقسيم الاداري الجزائري، ظهرت كولاية يعد تقسيم 1984 تتوسط من الشرق ولاية تبسة، ومن الشمال ولاية أم البواقي ومن الغرب ولاية باتنة، ومن الجنوب ولاية بسكرة وولاية الوادي، يعتقد أن المدينة استمدت اسمها من اسم ابنة الملكة الأمازيغية ديهيا المعروفة عند العرب باسم الكاهنة.

يبلغ عدد السكان ولاية خنشلة حوالي415000 نسمة تقريبا ويتزايد بمعدل زيادة قدر بي 151% بين سنتي 1998 و2011. تقدر مساحتها971.000 هكتار. **(http://www.dcwkhenchela.dz, 2025)**

2- المجال الخاص

تقع بلدية عين الطويلة أو ما يعرف ساقي الحمام شمال شرق ولاية خنشلة، تحدها من الغرب بلدية بغاي ومن الجنوب الغربي بلدية انسيغة ومن الجنوب بلدية بجن- تبسة- أما من الشرق فتحدها بلدية الضلعة- أم البواقي- (مكتب الإحصاء بلدية عين الطويلة)

أ- المجال المكاني للبحث:

هو **حي فروج بوزيان المعروف بالشيشان**، وهو حي حديث نوعا ما مقارنة بالأحياء الأخرى، سطر مشروع هذا الحي إلى جزئين الجزء الأول سنة 1998.

والجزء الثاني سنة 2003 وتم توزيع الجزء الأول على السكان سنة 2003 أما بالنسبة للجزء الثاني في سنة 2010، يقع هذا الأخير في الشمال الشرقي لمركز المدينة يحده من الشرق والغرب أراضي شاغرة

مخصصة لإنشاء برامج سكنية، أما من الجنوب تجزئة 101 قطعة، أما من الشمال قناة الحماية زائد قرية محلعين الشاوش، كما يتربع الحي على مساحة عقارية تقدر ب 05 هكتار.

ب- المجال البشري:

هو مجتمع الدراسة الذي يخص بتطبيق الاستمارة بما أن دراستنا هي دراسة وظيفية تحليلية للمشكلات الاجتماعية في السكن العمودي.

إذا فالمجال البشري في عينة بحثنا والتي قدرت ب 50% من مجموع المجتمع الكلي للبحث 203 مسكن أي 102 أسرة والمختارة بطريقة عشوائية منتظمة.

ج- **المجال الزمني:** انطلقت هذه الدراسة في أواخر السداسي الأول للموسم الجامعي 2025/2024 منذ اختيار الموضوع والانطلاق في البحث وجمع المراجع والمصادر وكذا الاطلاع على الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع دراستي وتمحيص وتدقيق المعلومات لتوسيع فكرتي حوله. لننتقل بعدها الى الدراسة الميدانية في العاشر من أبريل إلى غاية 9 ماي 2025 استغرقت شهر بداية قمنا بالتوجه إلى بلدية عين الطويلة وأجرينا مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء والذي أمدنا بالمعلومات والإحصائيات حول المنطقة بشكل عام والحي الذي اخترناه من أجل الدراسة بشكل خاص، وبعدها قمنا بدراسة استطلاعية على المكان وبعد تحديد العينة الممثلة للمجتمع الكلي، بعدها جاءت مرحلة النزول الفعلي للميدان لملء الاستمارات مع أفراد العينة المبحوثة للخروج بنتائج عملية والتحقق من فرضيات الدراسة.

ثانيا: المنهجية المستخدمة وأسلوب اختيار العينة

1- منهج الدراسة :

إن اختلاف المناهج المتبعة في البحث العلمي تختلف بطبيعة كل دراسة، أي أن منهاج البحث العلمي، هي مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الحصول على حقائق حول الظاهرة .

ومن خلال هذا يمكن القول على بناء ما تقدم، أن المنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تستخدم في الوصول إلى القوانين العامة التي تفسر الظواهر **(محمد، 1999، صفحة 25)**

وكذلك **المنهاج الوصفي** هو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة وتصور الواقع الاجتماعي. **(قنديجلي، 1999م- 1418هـ، صفحة 105.)**

ومن هنا تبين لنا أن المنهج الوصفي، هو الأنسب في دراسة موضوعنا، إذ يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة، والمتمثلة في المشكلات الاجتماعية الموجودة في السكن العمودي، من خلال وصفها وصفا دقيقا ما يساعد في تقديم صورة دقيقة من الواقع المعاش وداخل هذه الاوساط السكنية، كما يمكن هذا المنهج من جمع بيانات ميدانية موضوعية تساهم في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية، أنماط التواصل بين الجيران وأسباب الخلافات التي قد تنشأ داخل العمارات السكنية.

وتبرز أهمية اختيار هذا المنهج في قدرته على التعمق في واقع السكن العمود، خاصة في حي **فروج بوزيان** ببلدية عين الطويلة، من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان، وتحليل الممارسات اليومية التي تبرز داخل هذا الفضاء العمراني.

كما استعنا أيضا بالأساليب الإحصائية التي ساعدتنا على معالجة البيانات الميدانية بشكل كمي وتحويلها إلى نسب مئوية وجداول تحليلية لتسهيل فهمها. إضافة إلى المنهج التحليلي الذي مكننا من تفسير المعطيات المستخلصة. واستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة بالمشكلات المدروسة.

2- أسلوب اختيار العينة:

إن اختيار العينة يعد من الخطوات الأساسية في البحوث الاجتماعية الميدانية، حيث يعتمد نجاح أي دراسة علمية على مدى دقة اختيار العينة التي تمثل المجتمع الأصلي للبحث ونظرا لصعوبة تطبيق الدراسة على جميع الوحدات السكنية في الحي محل الدراسة تم اللجوء إلى اختيار عينة عشوائية منتظمة لضمان تمثيل مختلف أجزاء المجتمع الأصلي بشكل متوازن.

تم تحديد مجتمع الدراسة في السكنات العمودية بحي الشيشان ببلدية عين الطويلة، حيث بلغ عدد المساكن الإجمالي 203 مسكنا ومن هذا المجتمع تم اختيار 102 أسرة كنسبة تمثيلية 50% من مجموع السكان وذلك باعتماد تقنية العينة العشوائية المنتظمة، والتي تقوم على ترتيب جميع عناصر المجتمع الأصلي المساكن وفق تسلسل رقمي ثم اختيار المسكن الأول عشوائيا ضمن أول عدد يساوي فتره التكرار (k)

والتي تم احتسابها بقسمة عدد المساكن على حجم العينة أي $k = 203 \div 102 = 2$

بالتالي تمر اختيار كل مسكن ثاني بعد تحديد المساكن الأولى عشوائيا حتى الوصول إلى العدد المطلوب وهو 102 مسكن هذا الأسلوب سمح بضمان حيادية اختيار العينة وتوزيعها بشكل عادل عبر مختلف العمارات.

رقم العمارة	عدد الشقق في العمارة	الشقق المختارة
1	10	2 -4 -6 -8 -10
2	10	1 -3 -5 -7 -9
3	10	2 -4 -6 -8 -10
4	10	1 -3 -5 -7 -9

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية عين الطويلة

وقد تم الحرص على أن تشمل العينة مختلف العمارات والمواقع داخل الحي ما يمنع الدراسة دقة أكبر في تعميم النتائج على المجتمع الأصلي.

لكن 102 عائلة وتم توزيع الاستمارات عليهم واسترجعت 90 فقط حيث 10 منها لم تسترجع و02 غير مكتملة الإجابة.

ثالثا: أدوات البحث المستخدمة:

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وهي الأكثر استعمالا من طرف الباحث، وذلك من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وتعرف بأنها المصدر أو وسيلة للحصول على المعرفة تلقائيا ونظرا لاهتمامها فقد استخدمت في الماضي ولا زالت تستخدم في الحاضر في مجال البحث والدراسة، وقد لجأت إليها الشعوب المتحضرة في جمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم وللتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها، **(عطوي، 2011، صفحة 93)** وقد اعتمدنا على هذه الأداة منذ البداية، حيث قمنا بخرجات ميدانية استطلاعية استعملت فيها الملاحظة المباشرة من خلال التنقل إلى المجال المكاني للدراسة وملاحظة الطرقات والعمارات ومختلف المرافق إلى جانب ملاحظة سلوكيات الأفراد بصفة عامة، وفي المرحلة الثانية

وأثناء القيام بعملية توزيع وملء الاستمارات ركزنا على ملاحظة طبيعية العلاقات الاجتماعية بين السكان وكيفية تعاملهم في مواقف الحياة اليومية، كما قمنا خلال زيارات ميدانية للمنازل بملاحظة نمط المعيشة وأبرز أعمال الترميم والتجديد التي قام بها السكان:

2- المقابلة:

اعتمدنا في دراستنا على أداة المقابلة التي تعد من أبرز الوسائل المعتمدة في البحث الاجتماعي نظرا لما تتميز به من القدرة على جمع بين مميزات أدوات البحث الأخرى كملاحظة واستمارة الاستبيان، وتستخدم المقابلة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات في العديد من فروع العلوم الاجتماعية، لما تتيحه من تواصل مباشر وفعال مع المبحوثين.

وقد عرفها (C.english) و(B.english) بأنها عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر وأفراد آخرين هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي او الاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج. (بن سعيد 2006- 2007 صفحة 141)

أ- المقابلة العامة:

وهي المقابلة التي أجريتها مع رئيس مصلحة الإحصاء في البلدية الكائن مقرها بعين الطويلة يوم 10 أبريل 2025 على الساعة 10:00 صباحا، وقد تمت بشكل جيد، حيث زودنا بجميع الإحصائيات والمعلومات والخرائط المتعلقة بمجال الدراسة.

ب- المقابلة المباشرة:

وهي الإدارة الثانية التي تم الاعتماد عليها خلال عملية ملء الاستمارات، حيث قمنا في العديد من الحالات بتوضيح الأسئلة لبعض السكان وقراءتها لهم ثم تدوينا إجاباتهم كما وردت دون أي تدخل أو تعديل.

3- الاستمارة :

تعد الاستمارة من الأدوات الأساسية المعتمدة في البحوث الاجتماعية خاصة في الدراسات الوصفية التي تتطلب جمع بيانات كمية دقيقة من الميدان، ونظرا لطبيعة بحثنا المرسوم بالمشكلات الاجتماعية في السكن العمودي، والذي يهدف إلى تحليل العلاقات الاجتماعية بين السكان والكشف عن التحديات

المرتبطة بهذا النوع من السكن قمنا بإعداد استمارة بحثية تتماشى مع الأهداف والفروض المطروحة في الدراسة.

تم تصميم الاستمارة بشكل منهج بحيث شملت أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة مما يتيح للمبحوثين حرية التعبير، وفي الوقت نفسه يسهل تصنيف وتحليل الإجابات، كما تم الحرص على أن تكون الأسئلة واضحة الصياغة خالية من التوجيه أو الغموض وتراعي الخلفيات الثقافية والاجتماعية لعينة البحث.

لقد مر إعداد الاستمارة بعدة مراحل بداية من الصياغة الأولية وتجريبها قبل إدخال التعديلات اللازمة، واعتماد النسخة النهائية وتضمنت الاستمارة 25 سؤالا موزعة على محاور رئيسية وهي كالتالي:

* **المحور الأول**: المعلومات الشخصية (الجنس، السن، الوضع العائلي، المستوى التعليمي، مدة الإقامة) ويشمل 05 أسئلة.
* **المحور الثاني:** توعية العلاقات الاجتماعية بين السكان (طبيعة العلاقة مع الجيران، التضامن، تبادل التهاني) حيث يتضمن ثلاثة أسئلة.
* **المحور الثالث:** المشكلات الاجتماعية في السكن العمودي حيث يتضمن ثلاثة أسئلة (العزلة، الخلافات، التواصل).
* **المحور الرابع**: الخدمات والمرافق (توفر المرافق، النظافة، الصيانة) ويشمل ثلاثة أسئلة.
* **المحور الخامس**: تأثير السكن على الأطفال والعائلة (حرية الحركة الخصوصية تربيه الأطفال) ويشمل أربعة أسئلة.
* **المحور السادس:** التعايش والتنظيم داخل العمارة (احترام القوانين، حل النزعات، التعاون) يتضمن 3 أسئلة.
* **المحور السابع:** تقييم نمط السكن العمودي (الراحة النفسية، الرغبة في الانتقال، الاقتراحات) حيث يشمل 4 أسئلة.

وقدمت إعداد الاستمارة بعناية فائقة، حيث عرضت على مجموعة من الأساتذة المختصين في علم الاجتماع الحضري لتحكيمها، وتمت مراجعة الأسئلة وفقا للملاحظات التي قدموها بخصوص الصيانة

والوضوح ومدى ملائمة الفقرات لأهداف البحث، ويعد إدخال التعديلات اللازمة على محتوى الاستمارة تم اعتماد النسخة النهائية وتوزيعاها ميدانيا على عينة البحث، كما تم شرح مضمون الأسئلة للمبحوثين عند الحاجة مع احترام خصوصيتهم وتوثيق إجاباتهم دون أي تأثير خارجي من الباحثة.

خلاصة:

تم في هذا الفصل من الدراسة الميدانية اختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضوع محل البحث، إلى جانب تحديد الادوات المناسبة لجمع البيانات الضرورية، كما تم كذلك تحديد مجلات الدراسة الثلاثة، واختيار العينة التي تشمل مجتمع البحث، وشرح الطريقة المعتمدة في اختيارها، وذلك بهدف تسهيل سير العملية البحثية والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

الفصل الرابع

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

تمهيد:

بعد عرض الاطار المنهجي والنظري ننتقل في هذا الفصل الى مرحلة تحليل البيانات الميدانية والتي تم جمعها من المبحوثينفي الميدان، بهدف الكشف عن طبيعة الواقع الاجتماعي في السكنات العمودية وكذا فهم انماط العلاقات الاجتماعية والمشكلات التي يعاني منها السكانوذلك بالاستناد الى نتائج الاستبيان الميداني، وكذا تحليل النتائج في وء الدراسات السابقة وكذا ربطها بأهداف الدراسة المحددة سابقا والفرضيات المقترحة، وكذا تحليلها في ضوء المقاربة النظرية لنمنح للدراسة بعدا علميا اعمق ومقاربة سوسيولوجية.

أولا: تفريغ وتحليل البيانات

1- محور البيانات الشخصية

الجدول رقم 01 : يمثل توزيع مفردات العينة حسب الجنس.

	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	50	55.56
ذكر	40	44.44
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 1 من الاستمارة

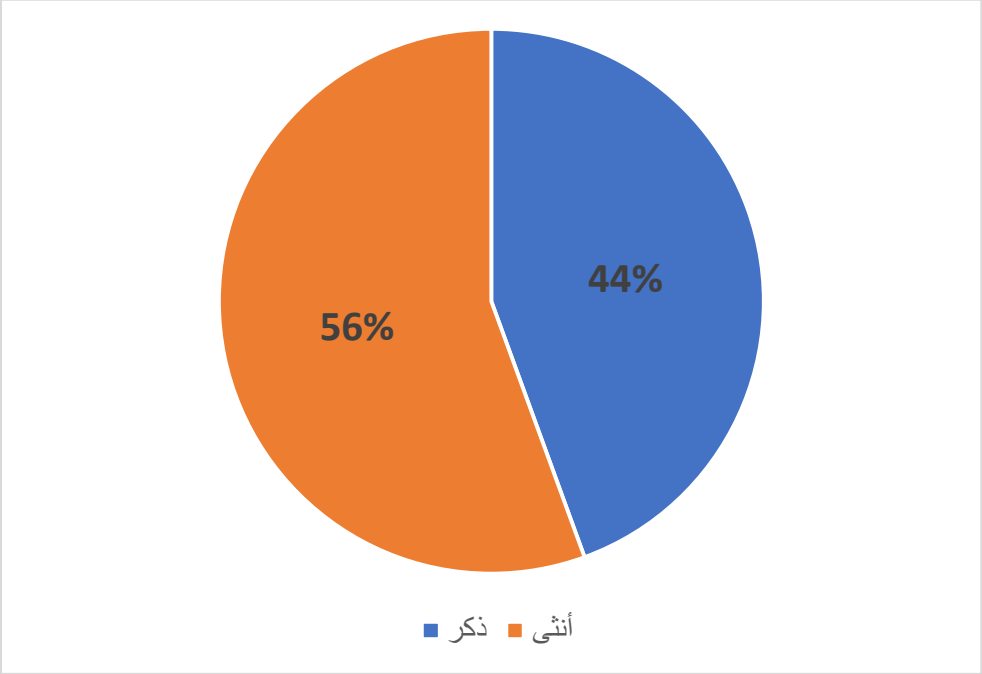

الشكل رقم 01: يمثل توزيع مفردات العينة الجنس

حسب معطيات الجدول أعلاه والذي يمثل توزيع العينة حسب الجنس والتي توضح لنا أنا نسبة الأناث اكثر من نسبة الذكور، حيث قدرت نسبة الفئة الأولى ب 55.56% في حين بلغت نسبة الفئة الثانية 44.44 %وقد تبينا أن نسبة النساء أكثر من نسبة الرجال وهذا راجع إلى أنا الوقت الذي أجرينا فيها هذه الاستمارة كان الرجال خارج البيت من أجل العمل بحكم أن النساء ماكثون في البيت على عكس الرجال بسبب ظروف العمل.

الجدول رقم 2: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
24-20	27	%30
29-25	16	%17.78
34-30	19	%21.11
39-35	08	%8.89
44-40	06	%6.67

44 فأكثر	14	%15.55
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 2 من الاستمارة

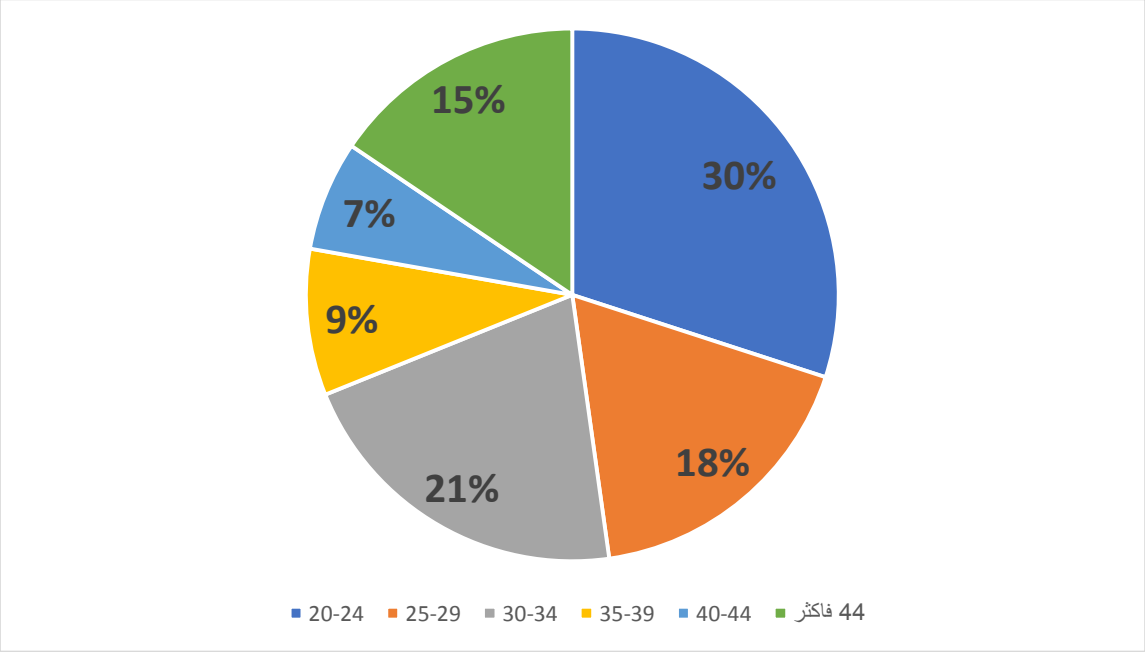

الشكل رقم 02 : يمثل توزيع مفردات العينة حسب السن

يمثل الجدول أعلاه الفئات العمرية أي تنوع الفئات من شباب و كهول مع وجود فئة من الشيوخ نلاحظ أن أغلب أفراد العينة في مجتمع الدراسة ينحصرون في الفئات العمرية مابين 20-24 التي قدرت ب 30% ومن30 -34 التي قدرت ب 21.71% وهذا يدل أن سكان حي فروج بوزيان الشيشان في عين الطويلة أغلبهم من فئة الشباب وهذا إلى عدة عوامل منها أن الشباب يعانون من البطالة و ضيق السكن و غيرها من الأسباب.

الجدول3: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	32	%35.56
متزوج	42	%46.66
مطلق	11	%12.22
أرمل	5	%5.56
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 3 من الاستمارة

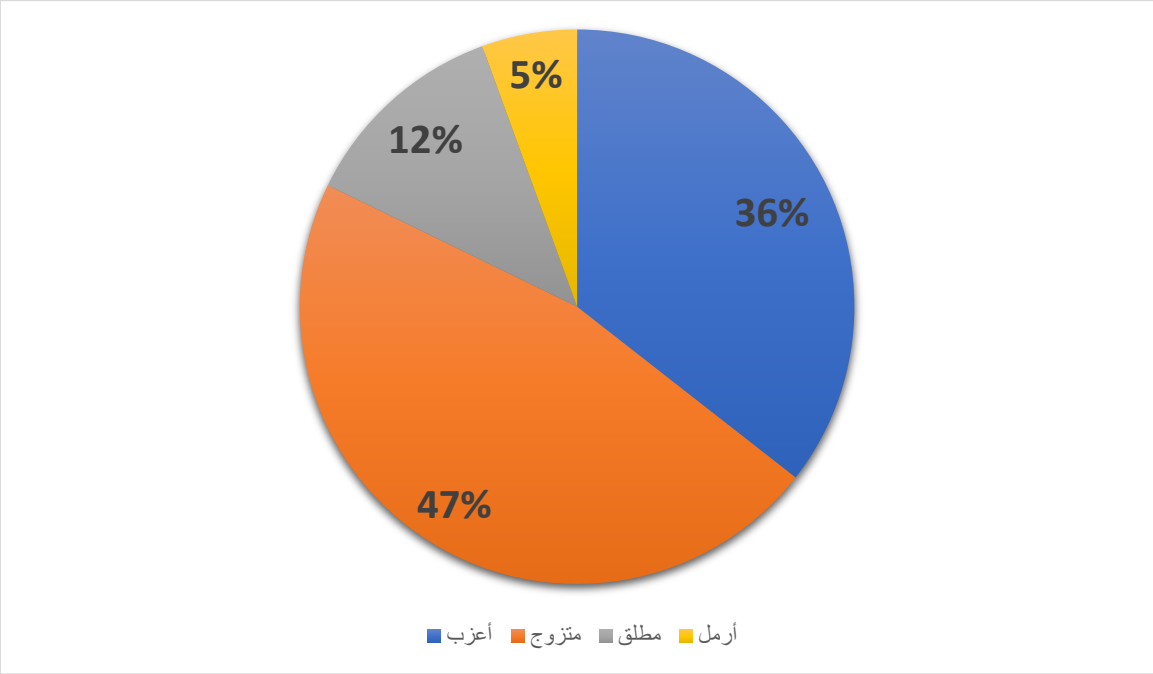

الشكل رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

حسب معطيات الجدول أعلاه والذي يمثل الحالة المدنية وقد تنوعت الحالة المدنية من أعزب ومتزوج إلى مطلق وأرمل.

نلاحظ أن نسبة المتزوجين قدرت 46.66% وهي التي تمثل أعلى نسبة بعد الأعزب نسبة 35.56% والنسبة الأخيرة هي نسبة الأرمل وهذا راجع عدة أسباب من بينها أن أغلب المستفدين من السكنات هم

المتزوجين لأنهم لهم الأولية في السكن بسبب أطفالهم وأيضا الأعزب يحصل على سكن من أجل تجهيزه للاستقرار.

الجدول رقم 4: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
جامعي	44	%48.89
ثانوي	22	%24.44
متوسط	16	%17.78
ابتدائي	8	%8.89
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 4 من الاستمارة

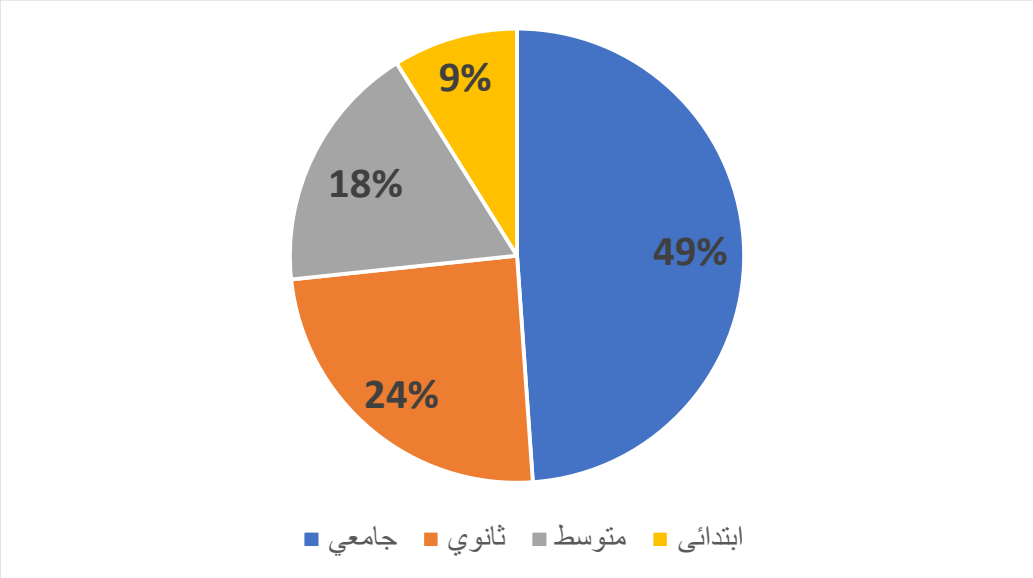

الشكل رقم04: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

حسب معطيات الجدول أعلاه والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي وقد تنوعت فئات المستوى التعليمي من جامعي وثانوي وحتى متوسط وابتدائي وقدرت نسبة المستوى الجامعي بنسبة ثانوي بنسبة 24.44% وأقل نسبة هي نسبة الابتدائي وهذا يدل على أن أغلبية السكان ذو مستوى جامعي و

هذا يعود لعدة أسباب أهمها أن أغلبية المستفدين من المستوى الجامعي أنهم أغلبهم إطارات عند الدولة الحاصلين على السكن.

الجدول رقم 5: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة

مدة إقامة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من سنة	36	%40
من1 إلى 5 سنوات	42	% 46.66
أكثر من 5 سنوات	12	%13.33
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 5 من الاستمارة

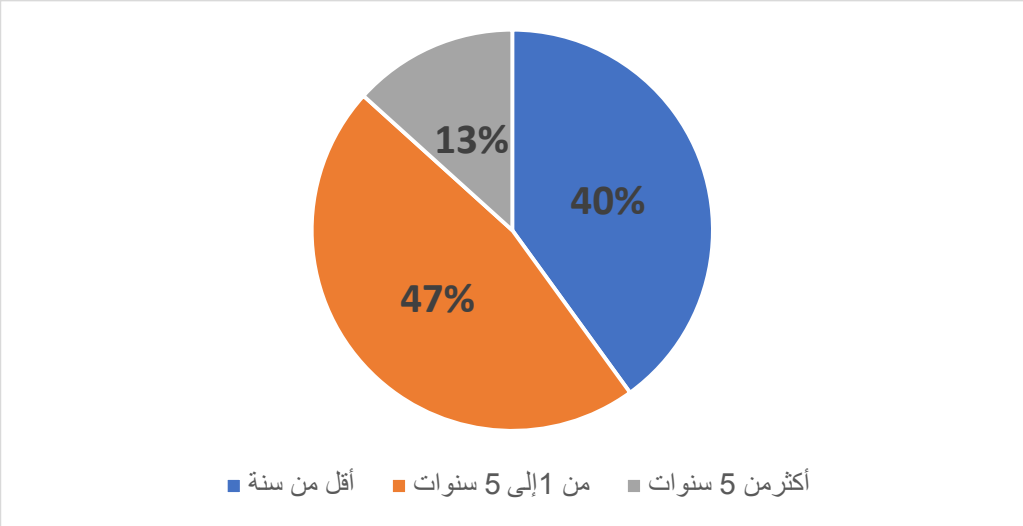

الشكل رقم05: يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة

يمثل الجدول أعلاه مدة الإقامة وقد تنوعت مدة الإقامة من أقل من سنة التي حددت نسبتها ب40% ومن 1 إلى 5 سنوات 46.66% و أكثر من 5 سنوات قدرت ب13.33%, نلاحظ أن أكبر نسبة هي من 1إلى 5 و ذلك راجع إلى أن أغلب سكان مدة إقامتهم أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أنهم كانوا يعانون من عدم السكن وأن مساكنهم ضيقة و يعود إلى أسباب أخرى.

2- محور نوعية العلاقات الاجتماعية بين السكن

الجدول6: يمثل طبيعة العلاقة مع الجيران

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	60	%66.67
لا	30	%33.33
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 6 من الاستمارة

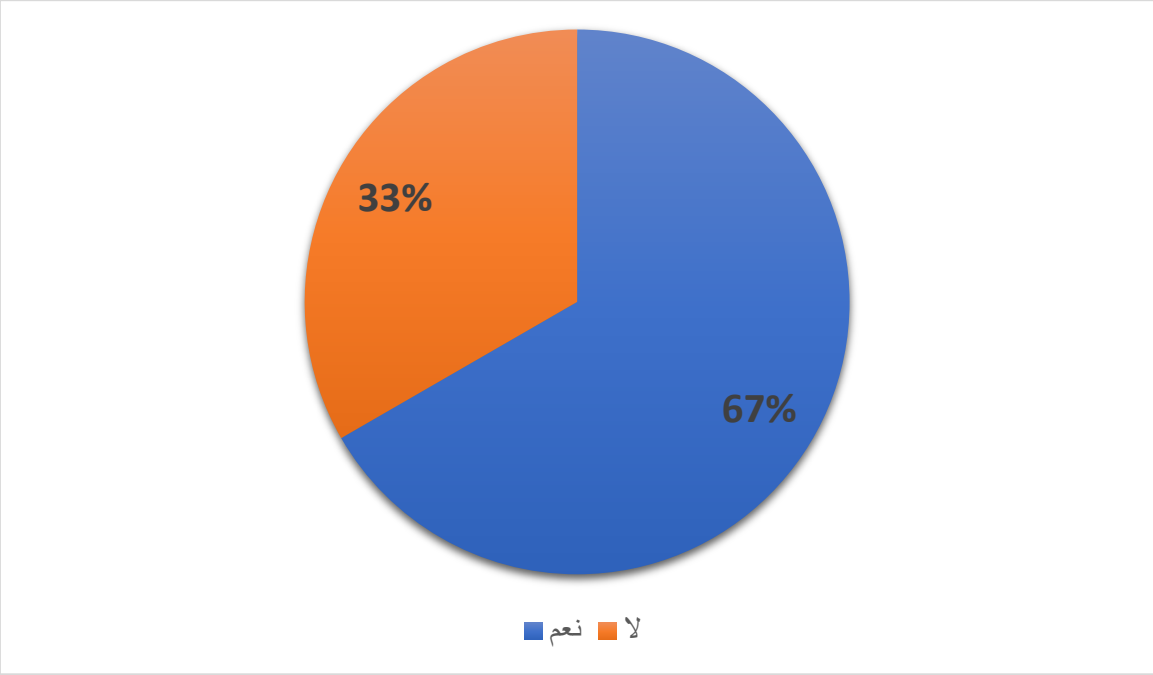

الشكل رقم6: يمثل طبيعة العلاقة مع الجيران

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الذي أجابو ب "نعم" على طبيعة العلاقة بين الجيران مبنية على الاحترام والتواصل المستمر. نلاحظ أن الذين أجابو ب "نعم" أكثر من الذين أجابوا ب "لا" و قد قدرت نسبة الذين أجابوا ب "نعم" قدرت ب66.67 %أما الذين أجابوا ب "لا" قدرت ب33.33% و الذين أجابوا بنعم دليل على أن علاقتهم مبنية على المحبة و الاحترام أما الذين أجابوا ب "لا" وقد بينوا السبب أن لكل شأنه وأيضا الابتعاد عن المشاكل.

الجدول رقم 7: يمثل تبادل التهاني و المشاركة في المناسبات

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	57	%63.33
لا	33	%36.67
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 7 من الاستمارة

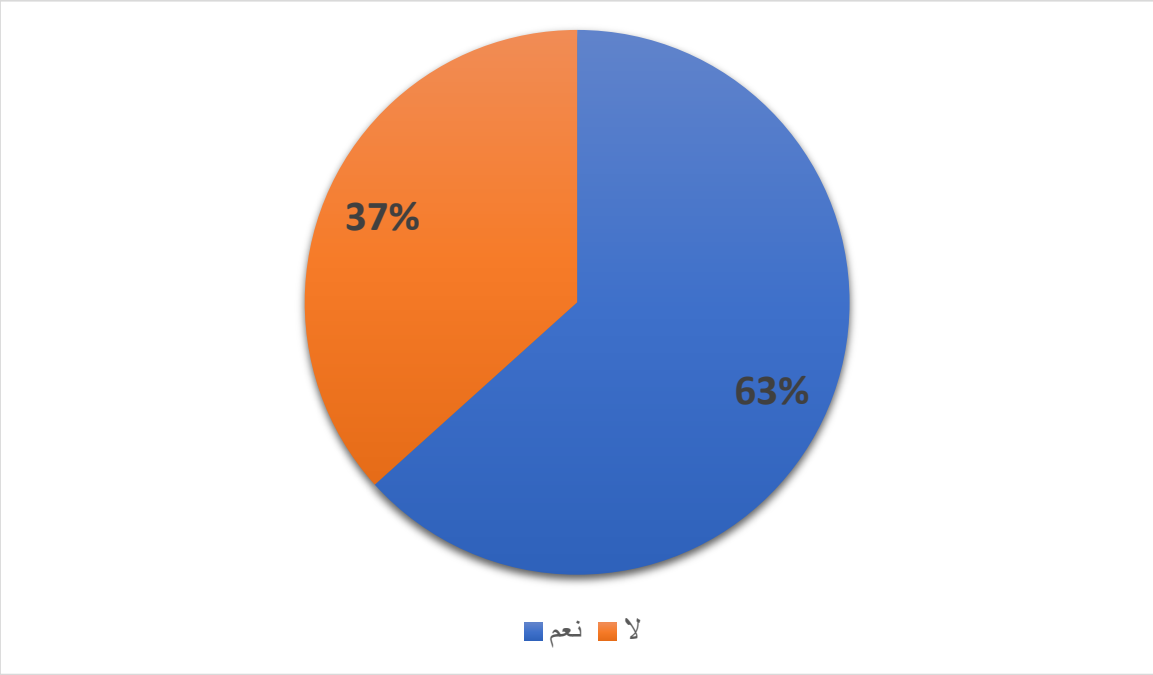

الشكل رقم7: يمثل تبادل التهاني و المشاركة في المناسبات

يمثل الجدول أعلاه تبادل التهاني و المشاركة في المناسبات نجد هناك نسبة أجابت بنعم و هناك من أجابوا ب "لا" نلاحظ أن الذين أجابوا "ب نعم" قدرت ب 63.33 %و الذين أجابوا ب "لا" قدرت ب 36.67 %نجد أن الذين أجابوا ب "نعم" هم أكبر نسبة و هذا راجع لعدة أسباب منها أن العلاقة بين الجيران تسودها المودة والمحبة والاحترام وهذا لما جعلهم يتبادلون الهدايا ودليل على علاقة بين الجيران جد قوية متماسكين مع بعضهم البعض في السراء والضراء.

الجدول8: يمثل الشعور بالتضامن بين الجيران داخل العمارة

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	42	%46.66
لا	35	% 38.89
أحيانا	13	%14.44
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 8 من الاستمارة

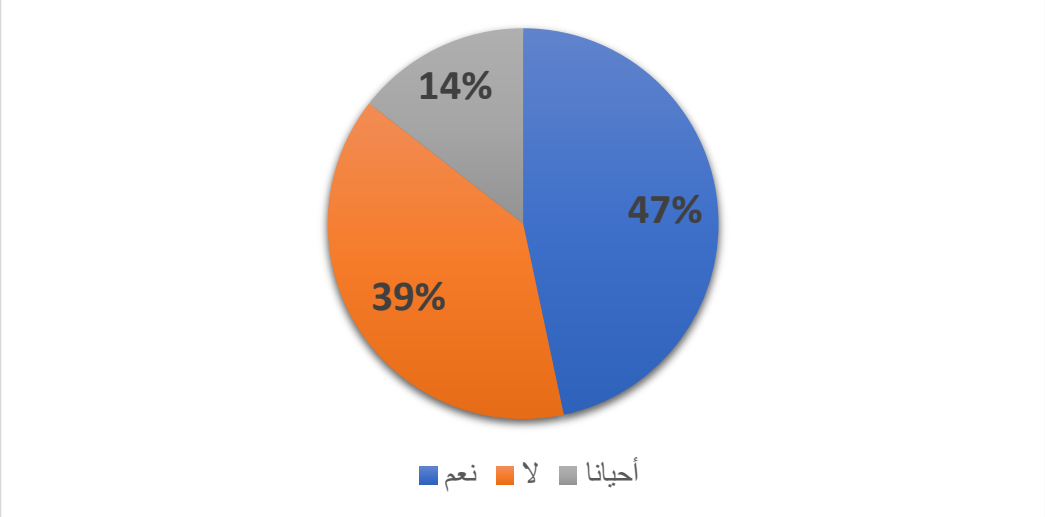

الشكل رقم8: يمثل الشعور بالتضامن بين الجيران داخل العمارة

يمثل الجدول أعلاه وجود تضامن بين الجيران داخل العمارة نجد هناك عينة أجابت "بنعم" و عينة من الأفراد أجابت ب "لا". نلاحظ أن أفراد العينة الذين أجابوا "بنعم" قد قدرت ب 46.66 %و الذين أجابوا ب "لا" قدرت ب 38.89% و الذين أجابوا "بأحيانا " قدرت نسبتهم 14.44% تبين لنا أن الذين أجابوا "بنعم" هم أكبر نسبة مقارنة بالذين أجابوا ب "لا" و أحيانا و هذا يعود لعدة أسباب منها الجيران متعاونين مع بعضهم وعلاقتهم مبنية على المحبة و التآزر.

3- محور المشكلات الاجتماعية في السكن العمومي

الجدول رقم 9: يمثل أكثر المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها

	التكرارات	النسبة المئوية
تفكك الروابط الاجتماعية	42	%46.66
ضعف التواصل بين الجيران	35	% 38.89
العزلة الاجتماعية	13	%14.44
أخرى مع	0	%0
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 9 من الاستمارة

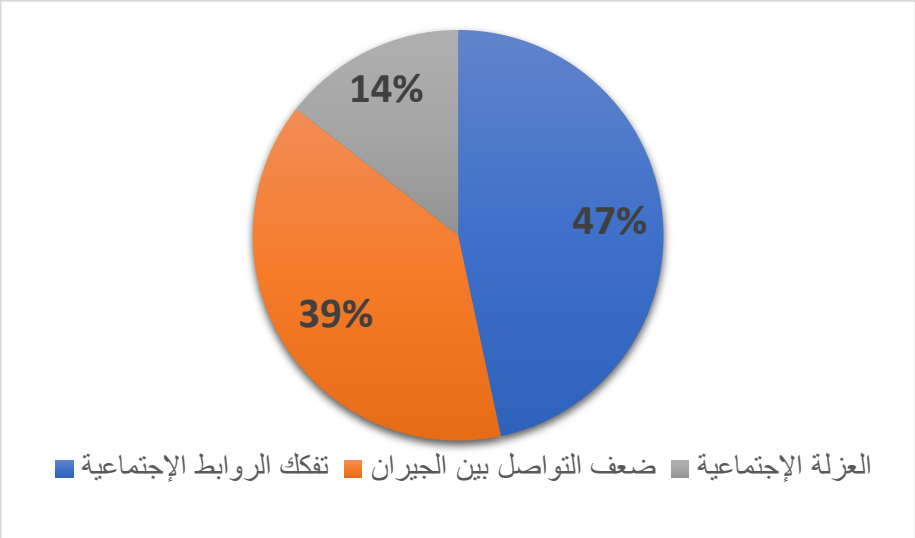

الشكل رقم9: يمثل أكثر المشكلات التي تعاني منها

يمثل الجدول أعلاه أكثر المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها نجد هناك عينة اختارت أن تفكك الروابط الاجتماعية والعزلة الاجتماعية وضعف التواصل الجيران أما المشكلات الأخرى لم يذكرها نجد أن أكبر نسبة كانت ضعف التواصل بين الجيران حيث تحصلت على نسبة قدرت ب 43.33% و تفكك الروابط قدرت ب33.33%.أما العزلة فنسبة 23.33% لمشكلات أخرى قدرت ب 0 % بسبب ضعف التواصل بين

الجيران وهذا راجع لعدة أسباب أهمها عدم التواصل بين الجيران و سوء التفاهم بين الجيران وهناك أسباب أخرى.

الجدول رقم 10: يمثل الخلافات مع الجيران

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	58	% 64.44
لا	32	% 35.56
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 10 من الاستمارة

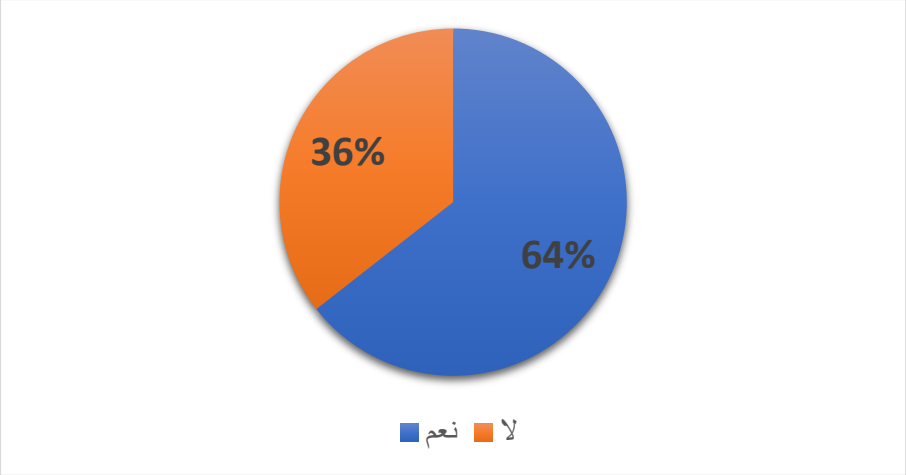

الشكل رقم10: يمثل الخلافات مع الجيران

يمثل الجدول أعلاه الخلافات مع الجيران فهناك فئة من الأفراد أجابوا ب "نعم" و هناك فئة أجابوا ب "لا"، نلاحظ أن الفئة التي أجابوا بنعم هي الأكبر قدرت النسبة ب64.44% و هذا يعود إلى عدة أسباب منها أن الخلافات قد تكون بسبب الأطفال أو بسبب رمي النفايات في العمارة أو سوء التفاهم وهذا ما يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الجيران وقد تكون أيضا أسباب أخرى.

الجدول رقم 11: يمثل السبب الرئيسي لهذه الخلافات

	التكرارات	النسبة المئوية
ضجيج	32	%35.56
الأطفال	46	%51.11
نفايات	12	%13.33
أخرى مع ذكرها	0	%0
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 11 من الاستمارة

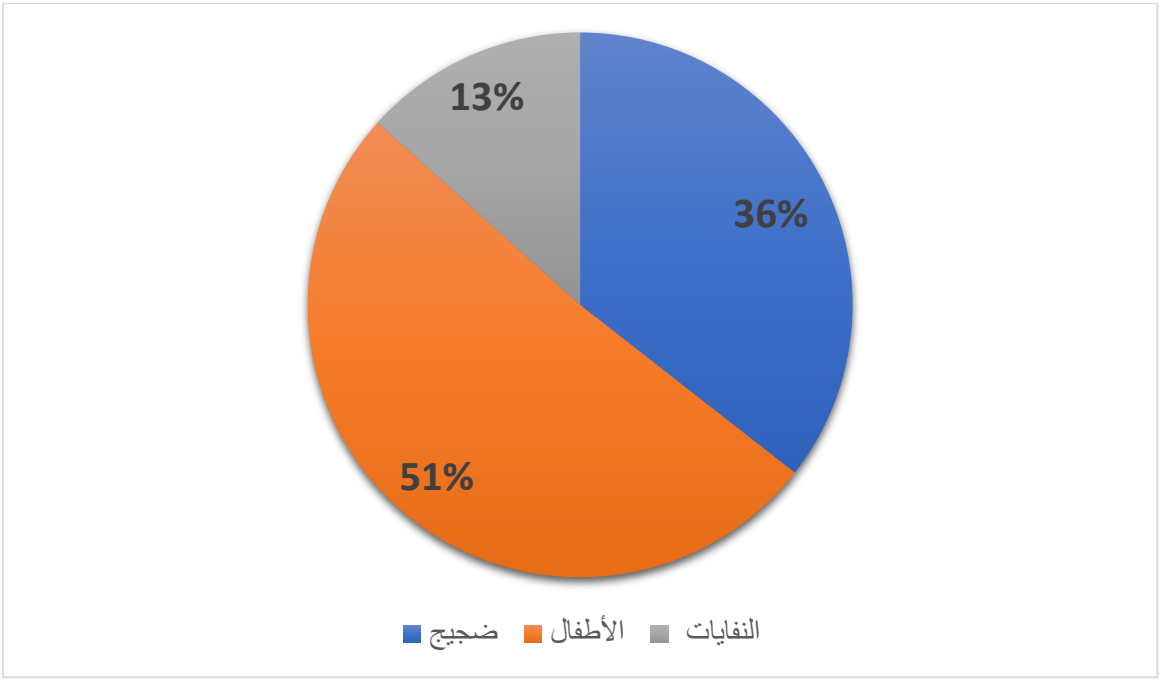

الشكل11 يمثل السبب الرئيسي لهذه الخلافات

يمثل الجدول أعلاه السبب الرئيسي للخلافات مع الجيران فهناك فئة من الأفراد أرجعوا سبب هذه الخلافات يعود إلى الضجيج وهناك من أرجعوها إلى الأطفال وآخرين إلى النفايات ونجد أن الأكبر نسبة تعود إلى الأطفال بنسبة 51.11 % وهذا يعود إلى عدة أسباب قد يكون عدم تفاهم الأطفال بسبب الألعاب أو أن أطفال الجيران من نفس العمر أو غيرها.

4- محور الخدمات والمرافق

الجدول رقم 12: يمثل توفر المرافق الضرورية بشكل كافي في الحي

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	71	%78.88
لا	19	%21.11
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 12 من الاستمارة

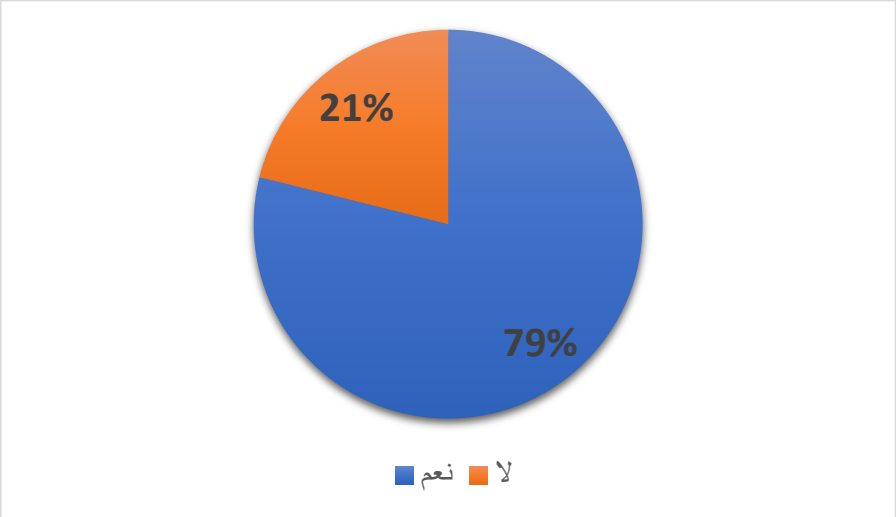

الشكل 12 يمثل المرافق الضرورية في الحي

يمثل الجدول أعلاه عينة الأفراد الذين أجابوا ب "نعم" و الأفراد الذين أجابوا ب "لا" العينة التي أجابت "ب "نعم" هي أكبر نسبة حيث قدرت ب 78.88% وهذا يعود لأسباب فقد بينوا أنها تتمثل في المستشفى و المدارس وغيرها وقد تكون هناك مرافق أخرى.

الجدول13: يمثل قيام السكان بصيانة المبنى و تنظيفه

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	40	%44.44
لا	50	%55.56
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 13 من الاستمارة

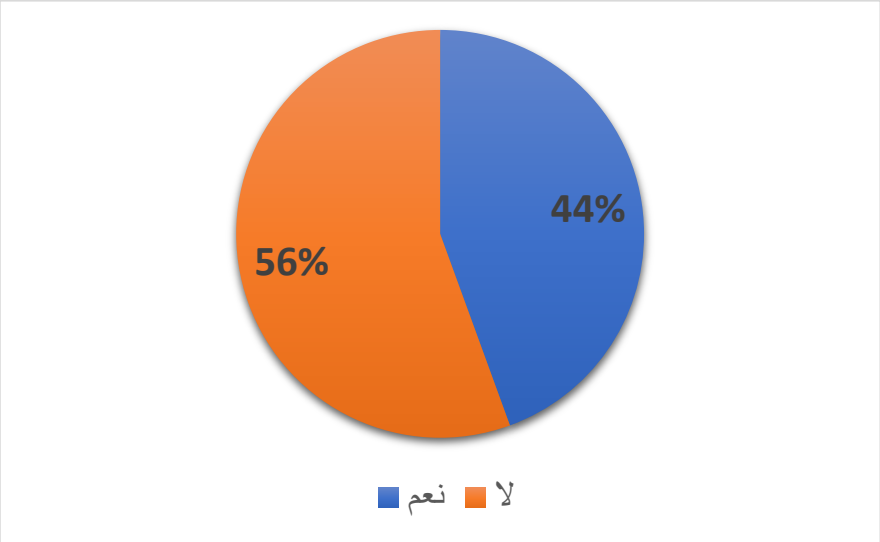

الشكل13 قيام السكان بصيانة المبنى و تنظيفه

يمثل الجدول أعلاه عينة الأفراد التي أجابت ب "نعم" تقوم بصيانة والعينة التي أجابت ب "لا" من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذين أجابوا ب "لا" هم الأكبر حيث قدرت ب55.56 % وهذا يعود إلى أسباب منها انشغالهم بالعمل و معظم أوقاتهم خارج الحي و أيضا قد تعود إلى عدم تفاهمهم مع الجيران و قد تكون هناك أسباب أخرى.

الجدول رقم 14: يمثل الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة داخل العمارة بشكل منظم

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	38	%42.44
لا	52	%57.78
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ سؤال رقم 14 من الاستمارة

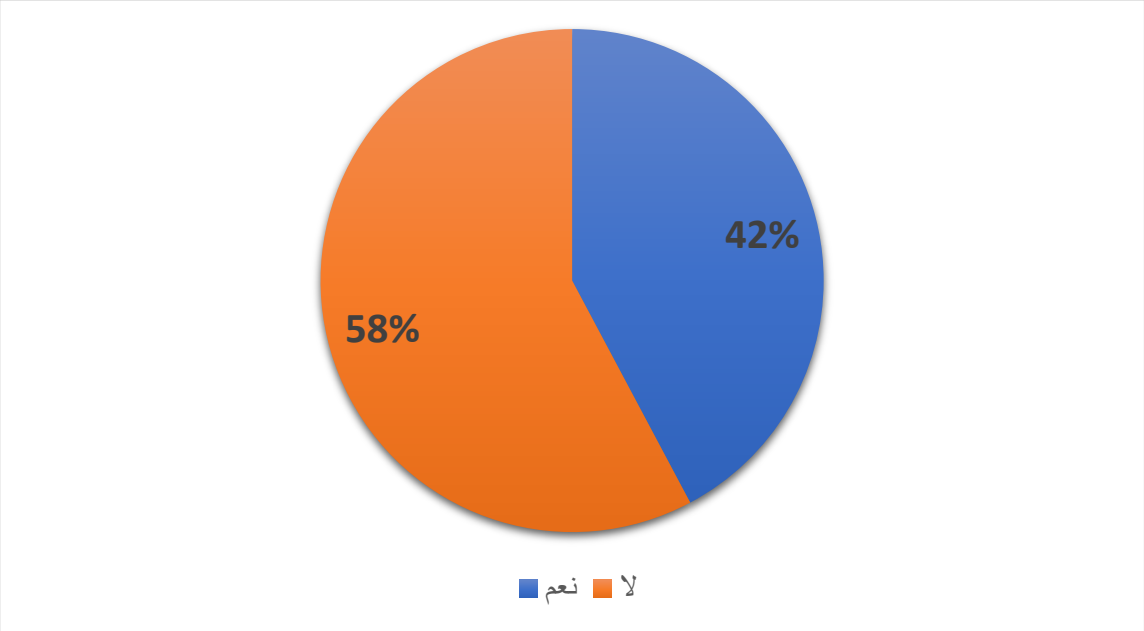

الشكل رقم 14: يمثل الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة داخل العمارة بشكل منظم

يمثل الجدول أعلاه عينة الأفراد التي تحافظ على المساحة المشتركة داخل العمارة بشكل منظم فهناك فئة أجابت ب "نعم" وفئة أجابت ب "لا" نلاحظ أن نسبة الذين أجابوا ب "لا" هم أكبر نسبة حيث قدرت ب57.78% وهذا يعود على عدم توفر الوقت و انشغالهم بالعمل أيضا قد يعود إلى المشاكل بين الجيران وغيرها.

5- محور تأثير السكن العمومي على الطفل والعائلة

الجدول رقم 15: تأثير السكن العمومي على حرية حركة الأطفال

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	54	%60
لا	36	%40
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 15 من الاستمارة

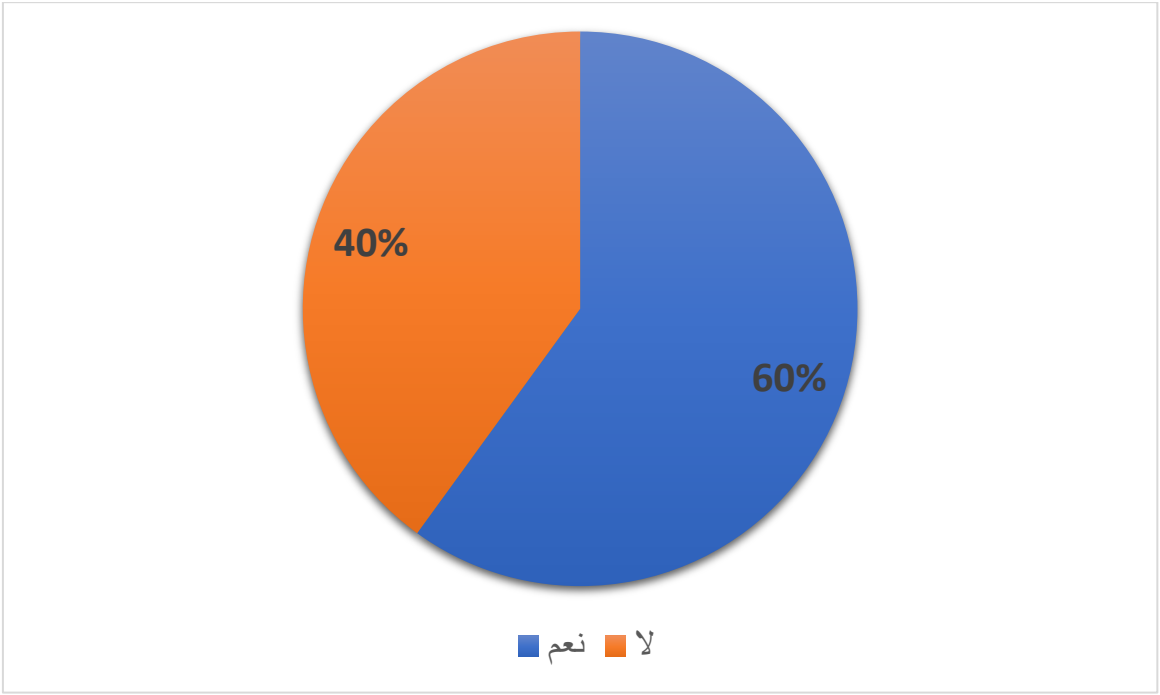

الشكل 15: تأثير السكن العمومي على حرية حركة الأطفال

يمثل الجدول أعلاه عينة الأفراد الذين أجابوا ب"نعم" و الذين أجابوا ب "لا "على تؤثر السكن على الأطفال و العائلة نلاحظ أن الذين أجابوا ب نعم نسبة60 % وهم الأكثر نسبة وهذا قد يعود لعدة أسباب منها ضيق العمارة مساحة ضيقة وهذا يجعل الأطفال و العائلة يشعرون بالقلق أيضا كثرة الجيران يسبب لهم الإزعاج خاصة تحريك الأثاث وغيرها.

الجدول رقم 16: يمثل المسافات المخصصة للعب الأطفال غير كافية و غير آمنة

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	63	%70
لا	27	%30
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 16 من الاستمارة

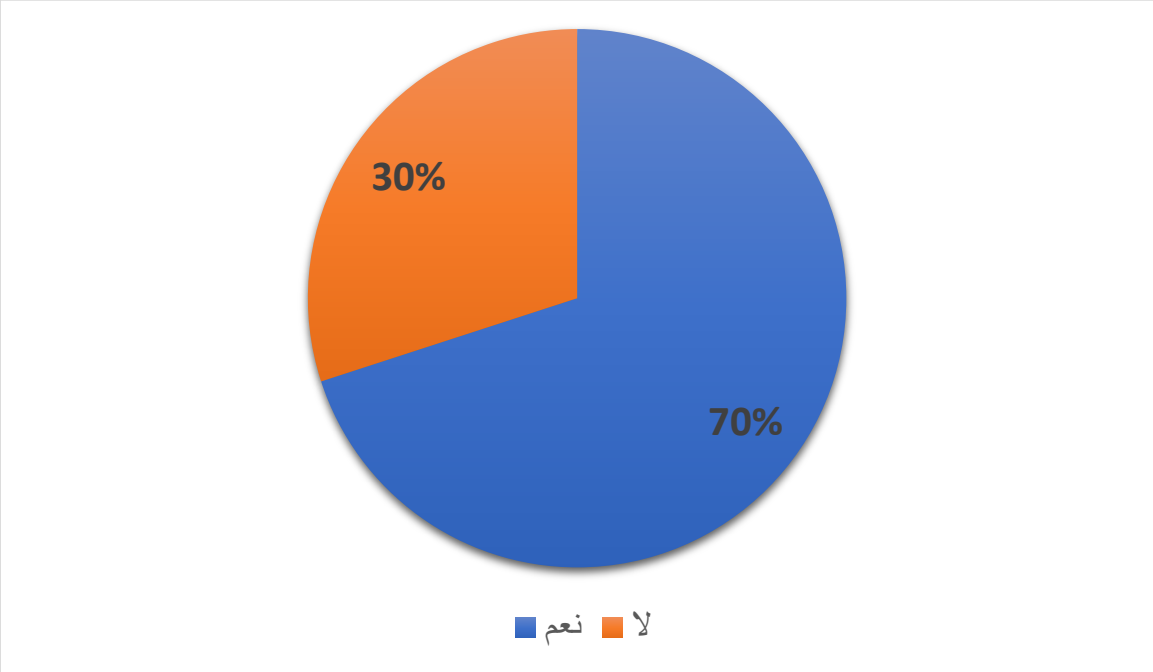

الشكل 16 يمثل المسافات المخصصة للعب الأطفال غيركافية وغير آمنة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن هناك أفراد العينة أجابوا ب "نعم" وأفراد أجابوا ب "لا". نجد أن الذين أجابوا ب" نعم" هم أكبر نسبة حيث قدرت ب 70% وفسروا ذلك أن هذه الأماكن مفتقرة للمراقبة و الصيانة وهي غير محمية وقد تكون أيضا ضيقة و هذا ما جعلهم يرفضونها وقد تكون أسباب أخرى.

الجدول رقم 17: يمثل في حفاظ الأسرة على خصوصيتها في هذا النمط من السكن

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	69	%76.66
لا	21	%23.33
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 17 من الاستمارة

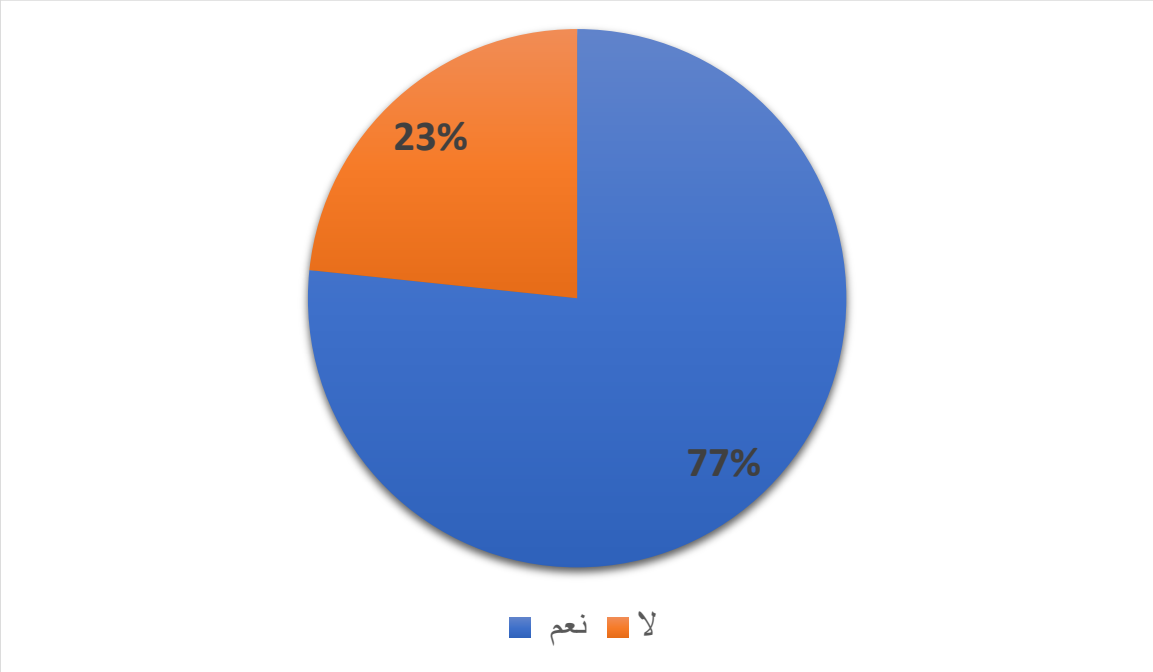

الشكل17 يمثل حفاظ الأسرة على خصوصيتها في هذا النمط من السكن

يمثل الجدول أعلاه عينة الأفراد الذين أجابوا ب "نعم" و الذين أجابوا ب "لا" ،نجد الذين أجابوا ب "نعم" هم الأكثر نسبة قدرت ب76.66 وقد عللوا هذا لعدة أسباب منها تلاصق الشقق ، التنصت على أخبارهم، مراقبتهم على النوافذ و الشرفة و غيرها من الأسباب.

الجدول رقم 18: تؤثر البيئة داخل العمارة على تربية الأطفال

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	70	%77.78
لا	20	%22.22
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 18من الاستمارة

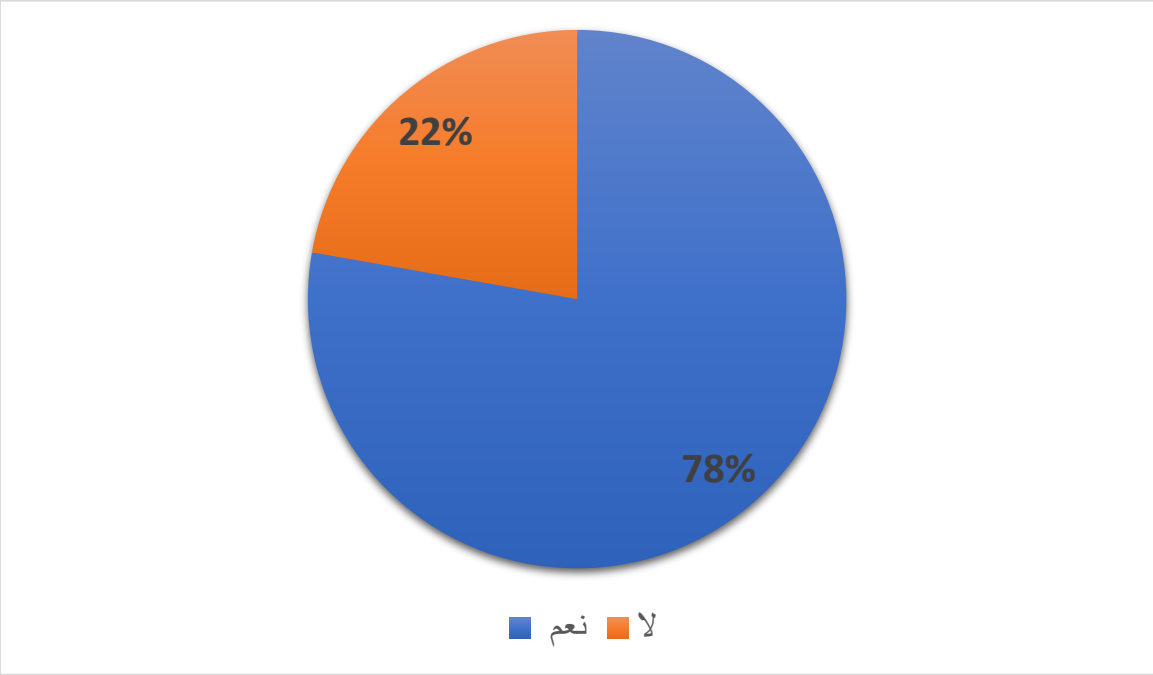

الشكل 18: تؤثر البيئة داخل العمارة على تربية الأطفال

يمثل الجدول أعلاه فئة من الافراد الذين أجابوا ب"نعم" و الذين أجابوا ب "لا"، نجد أن نسبة الذين أجابوا بنعم هم الأكثر نسبة قدرت نسبتهم ب77.78% ومن بينها محدودية المساحات للعب و الاحتكاك الدائم بالجيران و أيضا لعدم توفير مساحات كبيرة للعب و قلة التفاعل مع الطبيعة و غيرها من الأسباب.

6- التعايش والتنظيم داخل العمارة

الجدول رقم 19: يمثل احترام السكان القوانين الداخلية للعمارة

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	68	%75.55
لا	22	% 24.44
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 19من الاستمارة

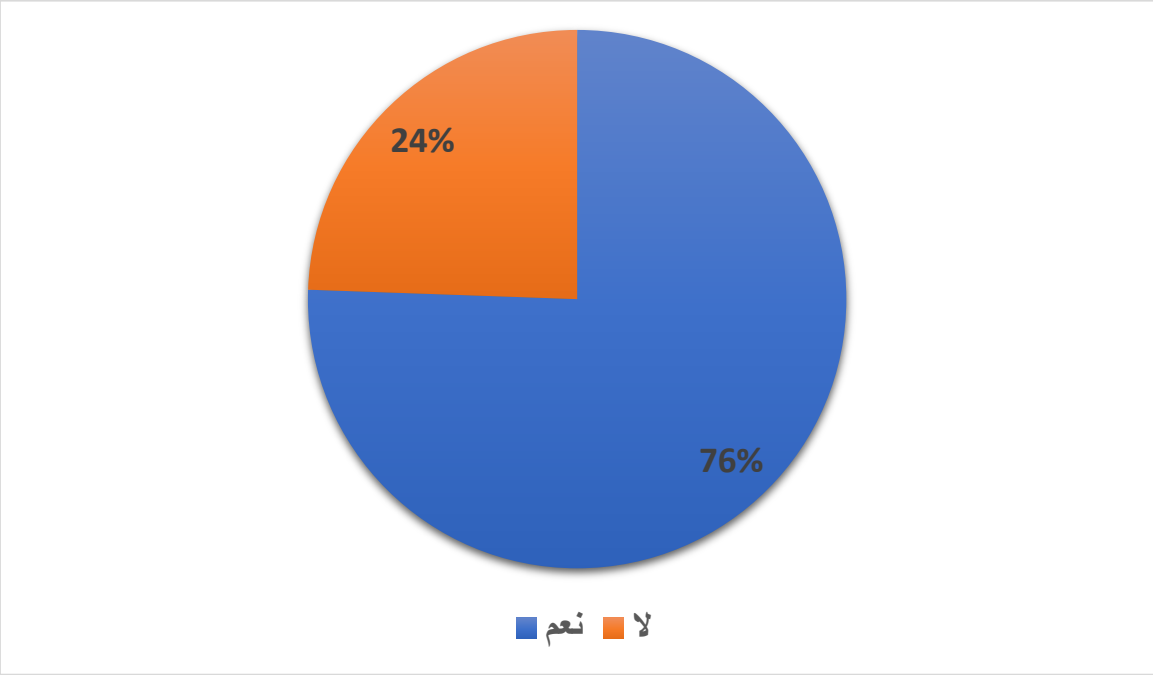

الشكل 19 يمثل احترام السكان القوانين الداخلية للعمارة

يمثل الجدول أعلاه عينة من الأفراد الذين أجابوا بنعم و الذين أجبوا ب لا نجد أن نسبة الذين أجابوا بنعم 75.55 وهي اكبر نسبة على عكس الذين أجابوا ب لا وهذا يدل على أن الجيران من أول يوم يسكنوا فيه كانت مفهمتهم على القوانين و أن لا يزعجوا بعضهم حتى لا تكن هناك مشاكل وقد تكون أيضا المفاهمة بين الجيران وهناك أسباب أخرى.

الجدول20: يمثل الإلتزام بالمواعيد لرمي النفايات و تنظيف المساحات الخضراء.

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	49	%54.44
لا	31	% 34.44
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 20 من الاستمارة

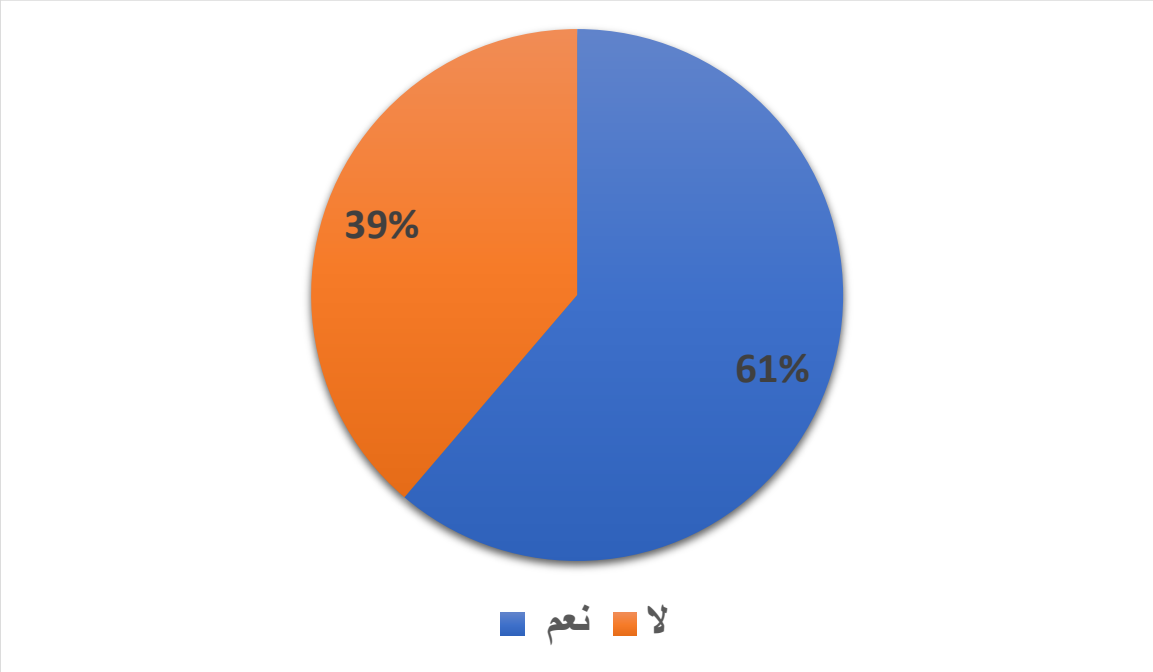

الشكل رقم 20: يمثل الإلتزام بالمواعيد لرمي النفايات وتنظيف المساحات الخضراء

يمثل الجدول أعلاه عينة من الأفراد التي أجابت بنعم و التي أجابت ب لا على الالتزام بمواعيد وهي نفايات وتنظيف المساحات الخضراء، نلاحظ أن الذين أجابوا بنعم أكبر من الذين أجابوا ب لا و الذين أجابوا بنعم قدرت نسبتهم ب 54.44% والذين أجابوا ب لا أقل منهم ومن هنا نلاحظ أن سكان العمارة كان لهم توقيت لرمي النفايات و تنظيف المساحات و كانوا متعاونين على نظافة الحي.

الجدول رقم 21: يمثل تعاون السكان لحل الخلافات دون اللجوء لجهات أخرى

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	50	% 55.56
لا	40	% 44.44
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 21 من الاستمارة

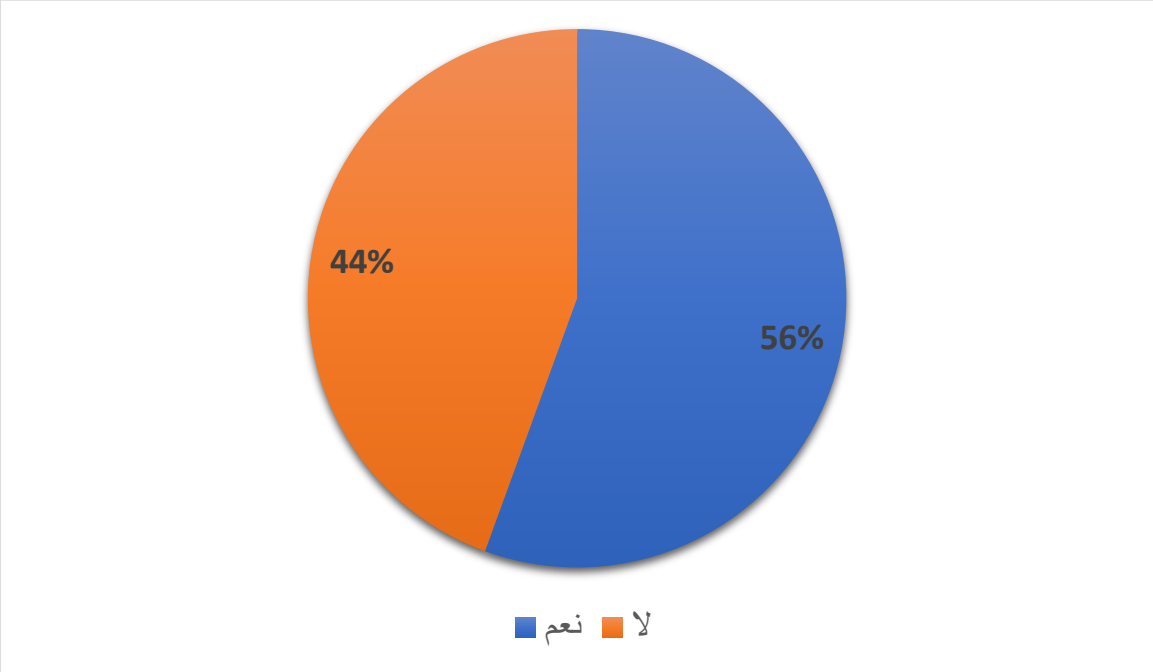

الشكل 21: يمثل تعاون السكان لحل الخلافات دون اللجوء لجهات أخرى

يمثل الجدول أعلاه عينة من الأفراد الذين أجابوا بنعم و الذين أجابوا ب لا نجد أن الذين أجابوا بنعم هم أكبر نسبة إذ قدرت نسبتهم ب55.56% وهذا دليل على أنهم يتشاورون مه بعضهم فقط لحل الخلافات دون اللجوء، لجهات أخرى يجتهدوا في حل المشاكل بينهم فقط.

7- تقييم السكن في السكنات العمودية

الجدول رقم 22: يمثل نمط السكن العمومي على طبيعة العلاقات الاجتماعية

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	48	% 53.33
لا	42	% 46.67
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 22 من الاستمارة

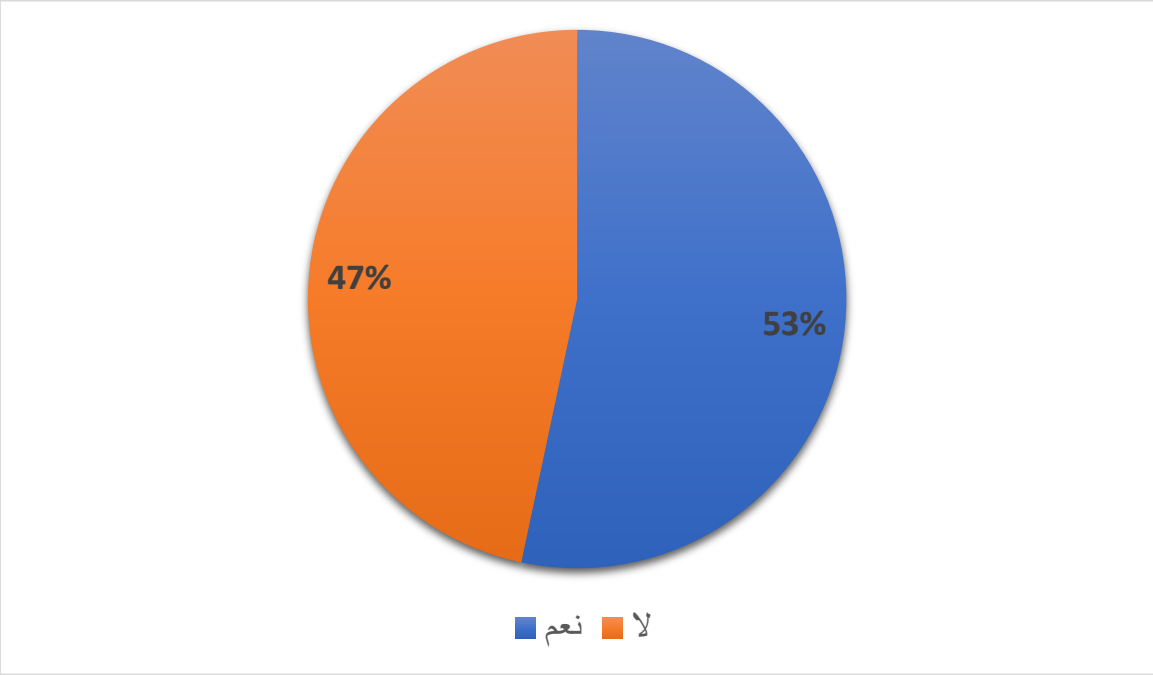

الشكل22: يمثل نمط السكن العمومي على طبيعة العلاقات الاجتماعية

يمثل الجدول أعلاه عينة من الأفراد الذين أجابوا ب "نعم" و الذين أجابوا ب "لا" نجد أن الذين أجابوا ب"نعم "أكثر نسبة التي قدرت ب 53.33 %، نجد أن السبب في ذلك هو تقارب الشقق فهو يساعد على تقوية العلاقات و الروابط الاجتماعية، تقرب الجيران من بعضهم.

الجدول رقم 23: يمثل هذا النوع من السكن بمنح الشعور بالراحة النفسية

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	37	%41.11
لا	53	%58.88
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 23 من الاستمارة

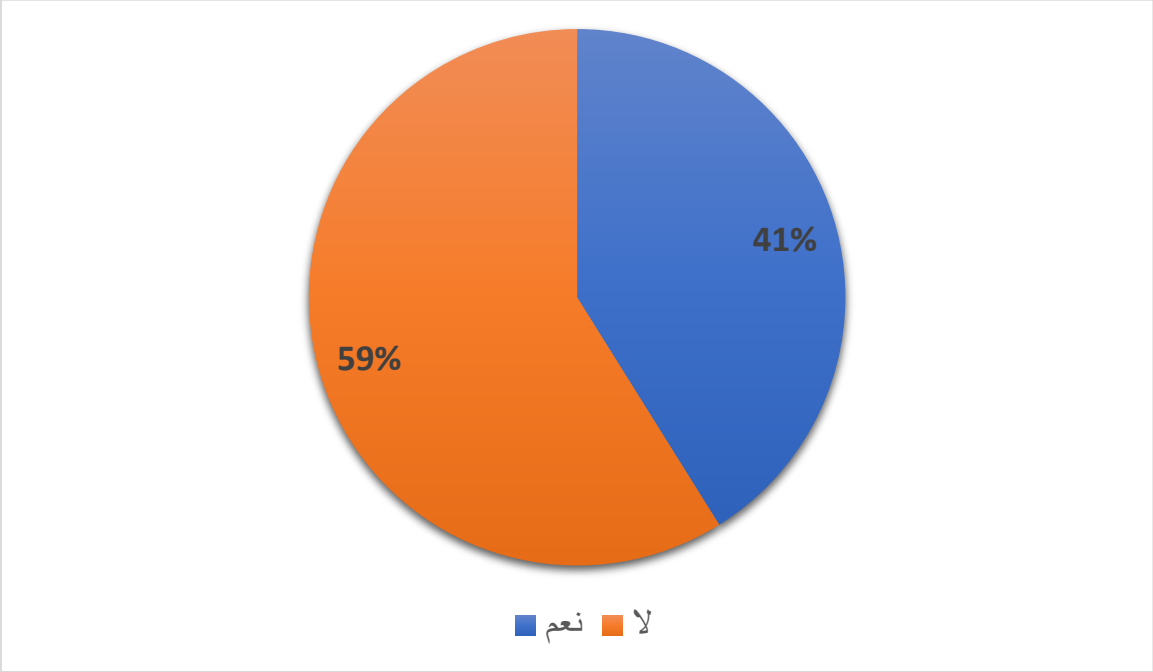

الشكل رقم23: يمثل الشعور بالراحة النفسية

يمثل الجدول أعلاه فئة من الأفراد الذين أجابوا ب "نعم" و الذين أجابوا ب "لا "، نلاحظ أن الذين أجابوا ب "لا "هم أكثر نسبة وقد قدرت نسبتهم ب 58.88% وقد بينوا السبب في ذلك أنه راجع إلى تقارب المسافات والتدخل في الخصوصيات. وانعدام الخصوصية و غيرها من الأسباب

الجدول رقم24: يمثل التفكير في الانتقال إلى سكن فردي إذا توفرت الإمكانيات

	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	78	%86.67
لا	12	%13.33
المجموع	90	%100

المصدر: عمل خاص مبني على تفريغ السؤال رقم 24 من الاستمارة

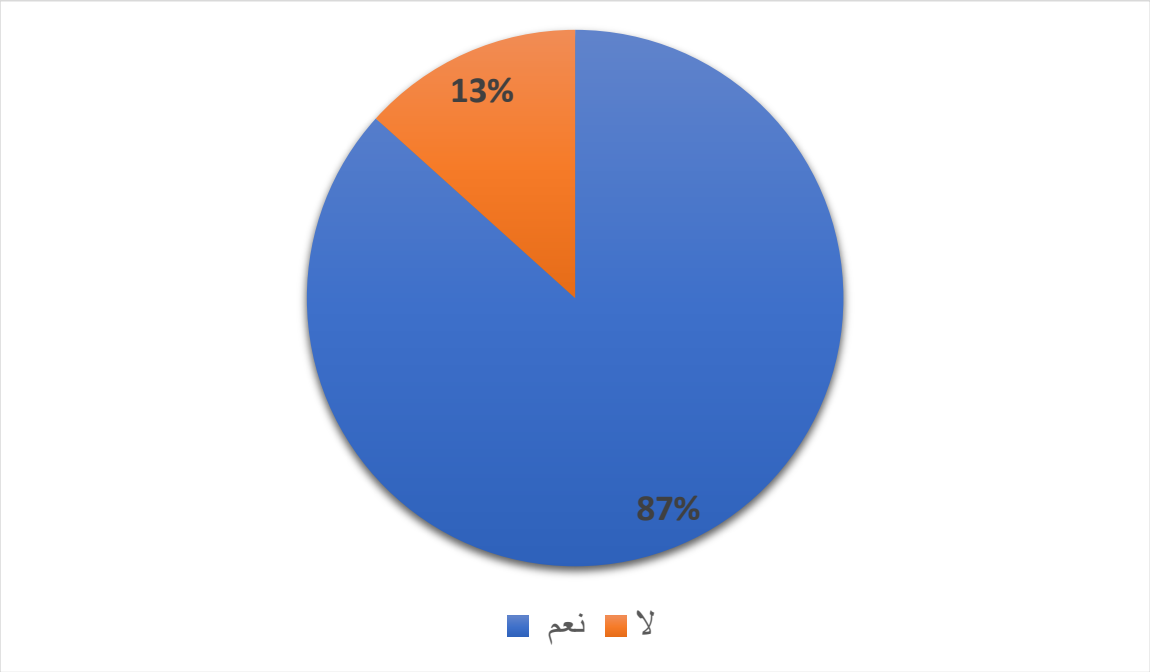

الشكل رقم24: يمثل التفكير في الانتقال إلى سكن فردي

يمثل الجدول أعلاه عينة من الأفراد الذين أجابوا ب "نعم" و الذين أجابوا ب لا نجد أن الذين أجابوا ب"نعم" هم الأكبر قدرت نسبتهم ب86.67% وهذا يعود لعدة أسباب منها عدم راحتهم في هذا السكن وذلك من أجل زيادة المساحة و الخصوصية وكل الذين أجابوا بنعم قالو من أجل التوسعة في الراحة و الهناء.

السؤال 25: يبين اقتراحات الوضع داخل السكنات العمومية:

من خلال تحليل الاجابات المتعلقة باقتراح السكان لتحسين الوضع داخل السكنات العمودية، نلاحظ وجود انسجام كبير في الأراء، حيث تكررت بعض الاقتراحات بشكل لافت، مما يعكس وعيا جماعيا بطبيعة المشكلات التي يعانةن منها، وكذلك اتفاقا ضمنيا على الاولويات التي يجب التركيزعليها.

فقد طالب العديد من المبجوثين بتوسيع الشقق وتباعدهم للحفاظ على الخصوصية والراحة النفسية للأسر خاصة في ظل الاكتظاظ الذي يطبع معظم هذه السكنات

كما برز مقترح توفير مساحات مشتركة واسعة تستغل في الترفيه والتفاعل الاجتماعي بين القاطنين، بما يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية والحد من مظاهر العزلة والتباعد الاجتماعي.

من جهة اخرى شددت فئة معتبرة من المبحوثينعلى ضرورة تحسين الصيانة والنظافة الدورية للمباني الى جانب وتحسين الأمن والنظام داخل العمارة، والسهر على راحة الطفل من خلال زيادة المساحات المخصصة للعلب وتهيئتها بما يتناسب مع حاجياتهم.

يمكن القول ان هذه الاقتراحات تمثل انعكاسا لتجربة السكان اليومية مع السكن العمودي، وتشير الى رغبة حقيقية في تجاوز العراقيل الاجتماعية التي تحد من جودة الحياة داخل السكنات، وهذا مؤشر هاما لصناع القرار والهيئات المسؤولة عن التهيئة الحضرية والسكن.

ثانيا: تفسيرنتائج الدراسة

1- تفسيرنتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

أ- الفرضية العامة:

"تعاني السكنات العمودية من عده مشكلات اجتماعيه أهمها: تفكك الروابط الاجتماعية العزلة الاجتماعية، قلة العلاقات بين الجيران"

- **النتائج المتعلقة بهذه الفرضية :**

في المحور الثالث من نتائج الدراسة ذكر أن 46% من المشاركين يشعرون بالتفكك الروابط الاجتماعية داخل السكنات العمودية بينما أشار 14% آخرون إلى العزلة الاجتماعية كما أن 33% أكدوا ضعف التواصل بين الجيران.

هذا يشير إلى أن الفرضية العامة صحيحة إذ أن نتائج الدراسة تدعم وجود تفكك للروابط الاجتماعية والعزلة الاجتماعية وضعف التواصل بين الجيران في السكنات العمودية.

- **الفرضية الجزئية الأولى:**

"تساهم العوامل الاجتماعية مثل ضعف التواصل بين السكان وغياب الثقة والتعاون في ظهور المشكلات في السكن العمود"

- **النتائج المتعلقة بهذه الفرضية :**

33% من المشاركين أفادوا بأن العلاقات بين الجيران تعاني من ضعف التواصل من جهة أخرى، في المحور السادس من نتائج الدراسة أفاد 24% من المشاركين بأن السكان لا يحترمون القوانين الداخلية للعمارة، كما أن 38% من المشاركين أشاروا إلى أن هناك ضعف في التعاون لحل الخلافات بين السكان دون اللجوء لجهات أخرى.

هذه النتائج تدعم الفرضية الجزئية الأولى بأن ضعف التواصل غياب الثقة والتعاون تساهم في ظهور مشكلات اجتماعية في السكن العمودي.

- **الفرضية الجزئية الثانية:**

"تؤثر المشكلات الاجتماعية على حياة السكان في السكن العمودي من خلال زيادة العزلة الاجتماعية وتفكك الروابط بين الجيران"

- **النتائج المتعلقة بهذه الفرضية :**

تم التأكيد في نتائج الدراسة على أن العزلة الاجتماعية وتفكك الروابط الاجتماعية هما من أكبر المشكلات التي يواجهها السكان (حيث أظهرت الدراسة أن 14% من السكان يعانون من العزلة 46.66 % من تفكك الروابط الاجتماعية).

وقد أظهرت الدراسة أن هذه المشكلات تؤثر بشكل واضح على العلاقات الاجتماعية والأسرية داخل السكن العمودي.

هذا يدعم الفرضية الثانية حيث تؤثر المشكلات الاجتماعية مثل العزلة وتفكك الروابط الاجتماعية على حياة السكان في السكن العمودي.

نعم نتائج دراستنا تدعم الفرضيات التي قدمناها سواء الفرضية العامة أو الفرضيات الجزئية مشكلات التفكك الروابط الاجتماعية العزلة الاجتماعية وغياب التعاون بين السكان هي مشكلات دقيقة أظهرتها نتائج الدراسة في السكن العمودي.

2- تفسيرنتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

أ- الدراسة الأولى: مناقشة الدراسة المحلية

تتقاطع نتائج هذه الدراسة الميدانية مع ما توصلت اليه دراسة الدكتور **رزقي كتافي** (2019) الموسومة **بالسكن العمودي والمشكلات الاجتماعية في المدينة الجزائرية** التي أجراها بحي الهضاب في ولاية سطيف، حيث بينت دراسة أن السكن العمودي لا يقتصر فقط على كونه حلا عمرانيا لمشكلة السكن بل أفرز مجموعة من التمظهرات الثقافية والمشكلات الاجتماعية التي أثرت على النسيج العلائقي والتنشئة الاجتماعية للأبناء، وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراستنا أن العلاقات الاجتماعية بين الجيران في السكن العمودي تستمر بالاحترام لدى 66% من المبحوثين إلا أن نسبة 33% تنفي وجود هذا الاحترام، وهو ما يدل على وجود خلل في التواصل الاجتماعي مما يفرز ما توصل إليه الدكتور **كتافي** حول تفكك النسيج الاجتماعي.

كما أن نتائج دراسة التي بينت أن 64% من الأسر ترى أن السكن غير ملائم للتحصيل الدراسي بسبب الفوضى وقلا الغرف تتماشى مع ما توصلت إليه دراستنا، إذ أكد عدد كبير من المستجوبين أن طبيعة السكن تؤثر سلبا على تربية الأطفال وسلوكهم خاصة في ظل انعدام الخصوصية وانتشار بعض الممارسات السلبية، من جهة أخرى تشير دراسة إلى أن 76% من الأسر ترى أن بيئة السكن العمودي قد تدفع الأبناء نحو الانحراف، وهو ما يتماشى مع نتائج دراستنا التي أبرزت أن جزءا من قاطني السكنات العمودية يعانون من ضعف الرقابة الاجتماعية، ما قد يشجع على تفشي بعض السلوكيات المنحرفة وداخل الأحياء السكنية العمودية.

وبالتالي فإن تشابه النتائج بين الدراستين يؤكد أن المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي تتكرر في مختلف السياقات الحضارية الجزائرية مما يدعو إلى إعادة النظر في هذا النمط السكني من حيث التخطيط والتهيئة الاجتماعية.

ب- الدراسة الثانية: مناقشة الدراسة العربية

تتقاطع نتائج هذه الدراسة الميدانية مع ما توصلت إليه دراسة **عماد عبيد احمد الجنابي** (2016) الموسومة بـ: **المشكلات الاجتماعية للسكن العمودي دراسة ميدانيه في محافظه بابل**، والتي هدفت إلى الكشف عن أبرز المشكلات التي تواجه الأسر القاطنة في نمط السكن العمودي مع التركيز على تشخيص الجوانب السلبية والايجابية المصاحبة لهذا النوع من السكن، ومدى تقبل الأسرة وتكييفها الاجتماعي مع باقي السكان، وقد خلصت دراسة الجنابي إلى مجموعة من النتائج التي تنسجم بوضوح ما أفرزته الدراسة الحالية المنجزة في بلدية عين الطويلة الشيشان، خاصة فيما يتعلق بتأثير السكن العمودي على طبيعة العلاقات الاجتماعية وجودة الحياة وداخل المجتمعات السكنية، فقد أشارت دراسة **الجنابي** أن السكن العمودي في مدينة بابل أدى إلى انتشار سلوكيات منحرفة ومشكلات اجتماعية تمثلت في ضعف العلاقات بين الجيران تراجع قيم التعاون والتضامن إضافة إلى ظهور سلوكيات لا أخلاقية ومظاهر العنف والانحراف خاصة بين المراهقين، وهي نتائج تتماشى مع ما توصلت إليه دراستنا الميدانية حيث أظهرت المعطيات أن 39% من المبحوثين يعانون من ضعف التواصل مع الجيران، و46% أشاروا إلى وجود تفكك في الروابط الاجتماعية، مما يدل على ضعف النسيج الاجتماعي، وداخل هذا النوع من السكن كما أكدت دراسة **الجنابي** أن أحد العوامل الأساسية لظهور المشكلات يتمثل في الفضاءات المشتركة غير المراقبة وضعف الإحساس بالملكية والانتماء، وهو ما لوحظ كذلك في دراستنا حيث عبر العديد من السكان عن شعورهم بالعزلة ولا المبالاة الجماعية بسبب غياب الفضاءات التفاعلية الآمنة وتعدد الأسر واختلاف ثقافاتها، ما خلق نوعا من الصراع الخفي والتوتر النفسي داخل البناية الواحدة، كذلك قد بينت دراسة **الجنابي** أن التزاحم وتعدد الأسر داخل الشقة الواحدة يؤثر على شعور الأفراد بالراحة والاستقلالية الأمر الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بظهور بعض الأمراض النفسية والاجتماعية، ويتقاطع هذا الطرح مع ما تم رصده ميدانيا، حيث لا حظنا أن نسبة معتبرة من السكان أبدو عدم رضاهم عن نمط السكن الحالي وعبروا عن وجود ضغوط ناتجة عن ضيق المساحة وقلة الخصوصية، ما انعكس سلبا على العلاقات العائلية والتفاعل المجتمعي.

حيث تبرز أهمية هذه الدراسة من خلالها تشابهها مع موضوع بحثنا من حيث الطرح والميدان "السكن العمودي".

إذ توضح أن نمط السكن العمودي في المجتمعات النامية يعد إطارا منتجا له مشكلات اجتماعية وسلوكية متنوعة، وقد مكنتنا نتائج هذه الدراسة من فهم أعمق التجليات الميدانية للسكن العمودي خاصة ما تعلق منها بتدهور العلاقات الاجتماعية وغياب الأمن الأسري وهي نتائج تتقاطع بوضوح مع المعطيات التي توصلنا إليها ميدانيا في مدينة "الشيشان".

3- تفسيرنتائج الدراسة في ضوء المقاربة السوسيولوجية .

تنطلق نظرية **كولمان** من فكرة أساسية مفادها أن السكن العمودي خاصة الأبراج المرتفعة يولد بيئة عمرانية غير مألوفة أو مجهولة الهوية، ما يؤدي إلى ضعف الاحساس بالانتماء والمسؤولية الفردية والجمعية داخل الحي السكني، وهذا ما يفسر تفكك العلاقات الاجتماعية وظهور أنماط من السلوك غير الاجتماعي وحتى الجريمة حسب ملاحظتها **كولمان** في تقريرها .

ربطنا نتائج دراستنا الميدانية في بلديه الشيشان عين طويلة لاحظنا من خلال الاستبيان أن 66% فقط من السكان يشعرون بوجود احترام وتواصل مع الجيران، بينما النسبة المتبقية تعاني من ضعف أو انعدام في العلاقات الاجتماعية هذا يتوافق مع ما أشارت إليه **كولمان** حول ضعف العلاقات الاجتماعية في الأبنية المرتفعة بسبب غياب الشعور بالهوية والانتماء.

نسبة 46% فقط من السكان عبروا عن وجود تضامن داخل العمارة، وهي نسبة تعكس غياب الشعور بالمسؤولية الجماعية داخل البناية، وهو ما أكدته **كولمان** عندما تحدثت عن غياب الرقابة الاجتماعية وتفكك الروابط نتيجة البنية المجهولة للمكان، كما أن نسبة كبيرة من السكان يعانون من العزلة الاجتماعية خاصة مع ضعف المشاركة في المناسبات وعدم تبادل التهاني بين الجيران وهذا ينسجم مع فكرة **كولمان** حول أن السكن في الطوابق العليا يعزل كبار السن والأطفال ويجعلهم غير قادرين على الاندماج مع المحيط، أيضا النتائج بينت أن قلة التواصل والثقة بين السكان هي من أبرز العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية، وهو ما يتماشى تماما مع مصنعون النظرية التي تشير إلى أن الفضاءات المفتوحة والمنصات والمداخل المتعددة تضعف المراقبة وتفرز التصرفات غير الاجتماعية.

من خلال تحليل نظرية **كولمان** على نتائج دراستنا يمكن القول أن هذه النظرية تدعم دراستنا وتؤكد أن السكن العمودي لا يتماشى دائما مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وخاصة في الأحياء التي تفتقر إلى تصميم يراعي الهوية والانتماء الجماعي.

ثالثا: النتائج العامة

أسفرت نتائج الدراسة الميدانية، التي تم تطبيقها من خلال استمارة موزعة على عينة من سكان السكنات العمودية بحي "الشيشان" ببلدية عين الطويلة، عن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعكس طبيعة الحياة داخل هذا النمط السكني، بسوء ضعف في التواصل والتفاعل، وتراجع في مظاهر التآزر والتضامن، مما أدى إلى تفكك تدريجي في الروابط الاجتماعية، كما أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها السكان، ما يعكس هشاشة البيئة الاجتماعية، ضعف التواصل، والخلافات المتكررة التي تنشأ في الغالب نتيجة الضجيج، سوء التصرف مع النفايات، وسولوك الأطفال، ما يعكس هشاشة البيئة الاجتماعية داخل هذه العمرات.

من جانب آخر، اتضح أن المرافق والخدمات داخل الحي لا تلبي حاجات السكان بشكل كاف، وهو ما انعكس على نظافة المباني وصيانتها، إذ يغيب التعاون الجماعي والمسؤولية في الحفاظ على الفضاءات المشتركة، كما أظهرت الدراسة أن السكن العمودي له تأثير سلبي على الأسرة، خاصة فيما يتعلق بحرية حركة الأطفال، وغياب الخصوصية، وصعوبة التحكم في أساليب التربية داخل هذا النمط من البيئة العمرانية، أما فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي للعمارات. فقط تبين وجود ضعف احترام القوانين الداخلية، وقلة التزام بمواعيد رمي النفايات وتنظيم المساحات المشتركة. مما يؤدي إلى تفاقم مظاهر الفوضى وغياب الانضباط.

أما من حيث تقييم السكان لنمط السكن العمودي، فقد عبر أغلبهم عن عدم شعورهم بالراحة النفسية، وأكدت نسبة كبيرة منهم رغبتها في الانتقال إلى سكن فردي متى توفرت الإمكانيات، ما يدل على عدم الرضا عن نمط الحياة في السكنات العمودية، وعلى الرغم من ذلك قدم بعض المشاركين اقتراحات بناءة لتحسين الوضع، شملت تعزيز الوعي الجماعي، وتوفير مرافق مناسبة، وفرض قوانين تنظيمية صارمة داخل العمارة لضمان بيئة اجتماعي أكثر انسجاما واستقرارا.

التوصيات والاقتراحات :

انطلاقا من النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، ومن خلال ملامسه الواقع الاجتماعي للسكانات العمودية، تقترح مجموعه من التوصيات التي قد تساهم في التخفيف من حده المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهذا النمط من السكن :

- العمل على تحسين شروط العيش داخل السكنات العمودية من خلال توفير مرافق، خدميه وترفيهيه مشتركه من شانها ان تشجع على التفاعل الاجتماعي والتواصل بين السكان .
- دعم مبادرات المجتمع المدني والجمعيات المحلية لتنظيم محلات تحسيسيه وتوعيه تهدف الى ترسيخ ثقافه التعايش والاحترام المتبادل بين الجيران .
- اعاده النظر في طريقه تسيير العمارات، من خلال تعيين لجان سكان المنتخبة تتكفل بمتابعه الشؤون الداخلية وتنظيم العلاقات بين القاطنين .
- توفير مرافقه اجتماعيه خاصه في الاحياء السكنية الجديدة من قبل مختصين في علم الاجتماع، وعمل الاجتماعي لمتابعة حالات الصراع والتوتر وحلها في بدايتها .
- تعزيز الرقابة على احترام القوانين الداخلية للعمارات ووضع اليات فعاله للتبليغ عن السلوكيات غير اللائقة او المزعجة .
- ادراج وحدات تعليميه في المناهج الدراسية تزرع قيم الجوار والتضامن، وتعرف الاطفال بأهمية احترام الفضاء المشترك .
- ضرورة توفير فضاءات خضراء او الساحات عمومية داخل المجمعات السكنية العمودية، للتعويض النقص في التواصل والتفاعل الناتج عن ضيق السكن .
- اشراك السكان في عملية اتخاذ القرار هل تسيير وتنظيم العمارات، بما يعزز الاحساس بالمسؤولية والانتماء .
- تحسين جوده البنيه التحتية والخدمات الاساسية داخل العمارات (مصاعد، اناره، نظافة..). لتفادي المشكلات اليومية الناتجة عن الاهمال او الاعطاب .

- تطوير تصميم السكنات العمودية لتماشى مع متطلبات الأسرة الجزائرية من حيث الخصوصية والراحة النفسية .
- فتح قنوات تواصل فعاله بين السكان والسلطات المحلية للتسجيل الشكاوي والمقترحات، وتحسين طرق الاستجابة لها .

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول ان نمط السكن العمودي رغم كونه حلا عمرانيا فرضته التحولات السريعة وضغط الطلب على السكن، إلا أنه لم يكن بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية العميقة التي انعكست سلبا على الحياه اليومية للأفراد، فقط افرز هذا الشكل من التنظيم الحضري مجموعه من المشكلات الاجتماعية التي مست جوهر العلاقات بين السكان، وأثرت في طبيعة التفاعل داخل الفضاءات السكنية المغلقة. لقد كشفت الدراسة أن السكن العمودي ساهم بدرجات متفاوتة في تفكيك أنماط التواصل التقليدي بين الجيران، وأدى إلى بروز مظاهر العزلة والانغلاق نتيجة لغياب الفضاءات المشتركة، وانعدام فرص اللقاء العفوي، وانحصار الأفراد داخل شققهم المغلقة كل ذلك ساعد على تراجع روح التضامن والتكافل الاجتماعي، التي كانت سائدة في أنماط السكن الأفقي أو التقليدي .

ومن جهة أخرى فإن المشكلة لا تكمل في الطابع الفيزيقي للسكن العمودي فحسب، بل في غياب الرؤية الاجتماعية المصاحبة له التي لا تراع خصوصيات المجتمع الجزائري وثقافته، فالسكن وإن كان يوفر الإيواء، إلا أنه يصبح ناقصا إذ ما عجز عن احتضان العلاقات الاجتماعية وتنميتها، وهنا تظهر الحاجة إلى تفاعلات متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد البناء العمراني لتشمل التخطيط الاجتماعي والثقافي، ويعني ذلك أن السكن العمودي ليس مجرد إطار مادي للإقامة بل هو مجال ينتج ويعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية فهو جزء من نسيج اجتماعي معقد، يحتاج إلى فهم عميق وإلى حلول لا تكتف بالبعد الهندسي بل تنفتح على أبعاد سيسيولوجية وثقافية تضع الإنسان واحتياجاته في قلب العملية التخطيطية .

وعليه فإن المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالسكن العمودي تمثل تحديا حقيقيا أمام صانعي السياسات والباحثين والممارسين في ميدان العمران والعمل الاجتماعي وهي في الآن ذاته مجال خصب للبحث المستقبلي، ومحطة تستدعي إعادة النظر في كيفية بناء فضاءات سكنية لا تكتف بتامين المأوى، بل تعيد الاعتبار للبعد الانساني والاجتماعي للسكن، ويعيد إحياء قيم التواصل والتضامن في ظل عالم حضري يتجه نحو مزيد من الفردانية والتباعد .

قائمة المصادر

والمراجع

اولا: الكتب

1- أحمد مجدي حجازي. *علم اجتماع الأزمة*. القاهرة: دار الثقافة العربية، 1998.

2- الجراودع ,عبد الرؤوف .*الإسكان في الكويت* .الكويت :شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع , s.d.

3- الجقندي ,عبد السلام عبد الله .*دليل المعلم العصري في التربية وطرق التدريس* .دمشق، سوريا : دار قتيبة.2008 ,

4- السيد عبد العاطي .*علم الاجتماع الحضري* .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.2004 ,

5- السيد ,السيد عبد العاطي .*علم الاجتماع الحضري* .القاهرة :دار المعرفة الجامعية.2003 ,

6- السيد ,عبد العاطي .*علم الاجتماع الحضري* .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.2004 ,

7- بومخلوف ,محمد .*التحضر* .برج الكيفان ، الجزائر :دار الأمة للطباعة للنشر والتوزيع ,ماي .2001

8- توفيق محمد خيضر. *مبادئ الصحة والسلامة العامة*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، بلا تاريخ.

9- جودة عزت عطوي. *أساليب البحث العلمي- مفاهيمه- أدواته- طرق احصائه*. عمان: دار الثقفافة للنشر والتوزيع، 2011.

10- حسن المحمود. "مشكلة السكن في ضوء تجارب دولية." *دراسات وتقارير*، بلا تاريخ.

11- حسن حسين الزيتون .*استراتيجيات التدريس رؤية نعاصرة لطرق التعليم والتعلم*.s.d .

12- حسين أحمد رشوان. *السكان من منظور علم الاجتماع*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بلا تاريخ.

13- حسين علي حسين. *علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

14- دلال ملحسن استيتة، و عمر مرسي سرحان. *المشكلات الاجتماعية، دار وائل* . عمان: دار وائل، 2012.

15-دليمي ,عبد الحميد .*دراسة في العمران السكن والإسكان، مخير الإنسان والمدينة* .عين مليلة :دار الهدى للطباعة والنشر.2007 ,

16-رشاد أحمد عبد اللطيف. *أساليب الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية*. القاهرة: الخدمة الاجتماعية، 2001.

17-رشوان ,حسين .*مشكلات المدينة* .الاسكندرية :المكتب العربي الحديث.2002 ,

18-رياش ,حسين محمد أبو et ,غسان يوسف قطيط .*حل المشكلات*.s.d .

19-سرمد جاسم محمد الخزرجي. "التربية للعلوم الانسانية." بلا تاريخ: 32.

20-سليماني جميلة. *دراسات في علم النفس الاجتماعي القضائي*. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2011.

21-صاحب حسام آل طعمة. "التمثيل الخرائطي للسكن العمومي في محافظة بغداد." بغداد: كلية الآداب، 2009.

22-طارق السيد. *علم اجتماع السكان*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

23-عامر قنديجلي. *البحث العلمي واستخدام مصادر المعلوماتية*. عمان: دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، 1999م- 1418هـ.

24-عبد العاطي السيد .*علم الاجتماع الحضري* .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.2004 ,

25-عبيدات عبيدات. *منهجية البحث العلمي، القواعد والتطبيقات*. الأردن: دار وائل للنشر، 1999.

26-عصام توفيق قمر، و آخرون. *المشكلات الاجتماعية المعاصرة*. عمان ، الأردن: دار الفكر، 2008.

.

27-هيجان ,عبد الرحمان أحمد .*المدخل الإبداعي لحل المشكلات* .الرياض :أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية.1999 ,

28-علي عيد راغب. *مشكلات اجتماعية معاصرة*. الكويت: مجموعة دالتا، 1994

29-لقصير ,عبد القادر .*أحياء الصفيع* .بيروت :دار النهضة العربية.1993 ,

30- محمد عبد العليم مرسي. *التربية ومشكلات المجتمع*. الرياض: دار الابداع الثقافي، 1995.

31-منير عبد الله الكرانشة. *علم السكان الديمغرافيا*. علم الكتاب الحديث، 2009.

ثانيا: المذكرات

32-الساسي عيساوي. "التغير الأسري وعلاقته بنمط السكن العمودي (مذكرة ليسانس)." *دراسة ميدانية بمدينة ورقلة*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2013- 2014

33-عماد فبيد حمد الجنابي. "المشكلات الاجتماعية للسكن العمودي (مذكرة ماجيستير)." بعداد: كلية الآداب قسم علم الاجتماع، 2016.

34-عبد الرزاق صالح محمود. *واقع السكن العمودي في مدينة الموصل دراسة ميدانية جامعة الموصل*. ذو الحجة 1423هـ / تشرين الأول 2012.

35-غول ,لخضر .*المشكلات الاجتماعية، 8ماي 1945*. قالمة.2021 -2020 ,

36-رفيعة دباش. "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ارتفاع تكلفة السكن الاجتماعي في الجزائر (أطروحة دكتوراه)." *العلوم الاقتصادية*. بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير محمد خيضر، 2019- 2020.

37-سهام وناسي. "الإسكان الحضري ومشكلة السكن والإسكان (مذكرة ماجيستير)." *دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن*. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2008- 2009.

38- سعاد بن سعيد. "علاقة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة- دراسة ميدانية في المدينة الجديدة على منجلي الوحدة الجوارية رقم 06." مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2006-2007.

39-معنصر عماد. "البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة." *حالة المدينة الجديدة "علي منجلي"* . قسنطينة: كلية الهندسة المعمارية، 2011.

40- .لبرارة هالة. "الأسرة والمسكن بمدينة صحراوية (مذكرة ماجيستير)." باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2008.

ثالثا: المقالات

41-الرزقي كتاف. "السكن العمودي والمشكلات الاجتماعية في المدينة الجزائرية." *مجلة التمكين الاجتماعي*، سبتمبر, 2016.

42-. بيداء عبد الحسين بديوي الحسني. "تحقيق الاكتفاء السكني بفاعلية تحديث المخطط الأساسي وإشباع الحاجة السكنية في ناحية الحيدرية." *الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 2015.

43-سهى حمزاوي. "أثر البناء المعماري العمومي على واقع الحياة الاجتماعية للأسرة والطفل قراءة سيسيولوجية." *العمارة وبيئة الطفل- مخبر الطفل، المدينة والبيئة*، جوان, 2017: 31.

44-كامل علاوي كاظم، و آخرون. "الإسكان والأمن الإنساني في العراق." *القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 2015: 90.

رابعا: المواقع الالكترونية

45- http://www.dcwkhenchela.dz. 30 04 2025. 20:00.

46- www.Alwaset *news.com.* 13 04 2025.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور - خنشلة

كلية: العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم: العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع حضري

تحية طيبة وبعد:

استمارة بحث ميداني

حول: المشكلات الاجتماعية في السكن العمومي في مدينة خنشلة

دراسة ميدانية في حي فروج بوزيان – عين الطويلة.

هذه الاستمارة موجهة لساكني السكنات العمومية بمدينة خنشلة، وبالضبط بحي فروج بوزيان "الشيشان" في بلدية عين الطويلة وتهدف إلى جمع معطيات ميدانية حول طبيعة المشكلات الاجتماعية التي يواجهها السكان في هذا النوع من السكن وذلك في إطار إعداد مذكرة ماستر في علم الاجتماع الحضري، نرجو منكم التفضل بالإجابة على الفقرات بكل صدق وشفافية، علما أن المعلومات تستخدم لأغراض علمية فقط وتحاط بالسرية التامة، ، ضع أمام الخيار المناسب علامة (x) أو كتابة الإجابة في المكان المخصص لذلك

إعداد الطالبة:
تمرابط هاجر

إشراف:
د/ نوار نوال

السنة الجامعية

2026-2025

المحور الأول: المعلومات الشخصية

1. الجنس: ذكر أنثى
2. العمر: 20-24 29-25 39-35 44-40 أكثر من 45
3. الحالة المدنية أعزب متزوج (ة) مطلق(ة) أرمل(ة)
4. المستوى التعليمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
5. مدة الإقامة في هذا السكن

أقل من سنة من 1 إلى 5 سنوات أكثر من 5 سنوات

المحور الثانية: توعية العلاقات الاجتماعية بين السكن

6. هل تتسم علاقتك مع الجيران بالاحترام والتواصل المستمر؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ" لا " لماذا؟

.....

7. هل يتم تبادل التهاني والمشاركة في المناسبات؟

نعم لا

8. هل يسود شعور عام بوجود تضامن بين الجيران داخل العمارة؟

نعم لا

في حالة الإجابة بـ" لا " لماذا؟.....

المحور الثالث: المشكلات الاجتماعية في السكن العمومي

9. ما هي أكثر المشكلات التي تعاني منها؟

تفكك الروابط الاجتماعية العزلة الاجتماعية

ضعف التواصل بين الجيران أخرى مع ذكرها

يمكن الاختيار أكثر من خيار واحد

10. هل سبق ومررت بخلافات مع الجيران؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ" لا" لماذا؟.....

11. ما السبب الرئيسي لهذه الخلافات؟

الضجيج ☐ النفايات ☐

الأطفال ☐ خرى مع ذكرها ☐

المحور الرابع: الخدمات والمرافق

12. هل تتوفر المرافق الضرورية بشكل كاف داخل الحي؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ" نعم " ماهي؟

في حالة الإجابة بـ"لا " لماذا؟

.....

13. هل يقوم السكان بصيانة المبنى وتنظيفه؟

نعم ☐ لا ☐

14. هل يتم الحفاظ على نظافة المساحات المشتركة داخل العمارة بشكل منتظم؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الخامس: تأثير السكن على الأطفال والعائلة

15. هل يؤثر السكن العمودي على حرية حركة الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ" نعم " كيف؟ .....

16. هل ترى أن المسافات المخصصة للعب الأطفال غير كافية وغير آمنة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " أو " لا" لماذا؟ .....

17. هل تجد الأسرة صعوبة في الحفاظ على خصوصيتها في هذا النمط من السكن؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " كيف؟ .....

18. هل تؤثر البيئة داخل العمارة على تربية الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " كيف؟ .....

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

المحور السادس: التعايش والتنظيم داخل العمارة

19. هل يحترم السكان القوانين الداخلية للعمارة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

20. هل يوجد التزام بالمواعيد لرمي النفايات وتنظيف المساحات المشتركة؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

21. هل يتعاون السكان لحل الخلافات دون اللجوء لجهات أخرى؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

المحور السابع: تقييم السكن في السكنات العمودية

22. هل يؤثر نمط السكن العمومي على طبيعة العلاقات الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " كيف؟ .....

23. هل يمتحك هذا النوع من السكن شعورا بالراحة النفسية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " كيف؟ .....

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

24. هل تفكر في الانتقال إلى سكن فردي إذا توفرت لك الإمكانيات؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " نعم " لماذا؟ .....

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا؟ .....

25. ما هي اقتراحاتك لتحسين الوضع داخل السكنات العمودية؟

.....

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية عين الطويلة

خارطة مجال الدراسة حي فروج بوزيان (الشيشان)

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية عين الطويلة

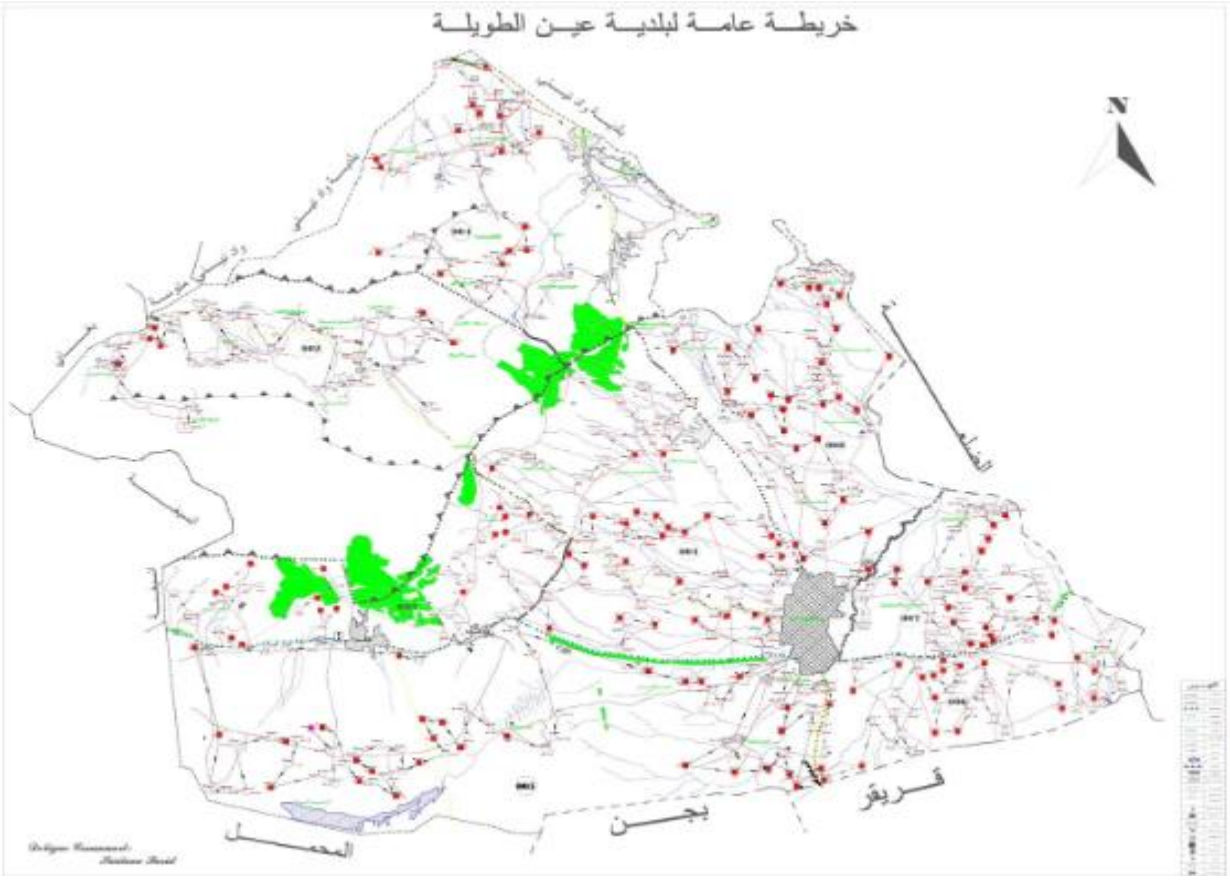
خريطة عامة لبلدية عين الطويلة
N
المسيلة
قريقر
بجن
المحمل

حي فروج وزيان

الأسر العادية و الجماعية في التجمع السكني
MENAGES ORDINAIRES OU COLLECTIFS EN ZONE AGGLOMEREE

الأسر العادية و الجماعية في التجمع السكني
MENAGES ORDINAIRES OU COLLECTIFS EN ZONE AGGLOMEREE

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
رقم المجموعة	الرقم الترتيبي للبناية في المجموعة السكنية	عنوان البناية رمز رقم البناية والعرف أن وجد واسم الشارع الحي	نوع البناية 1- عصري 2- فردي 3- الغير	استعمال البناية 1- السكن 2- سكنات 3- مهني	Number عدد المساكن de logements		Number عدد المساكن de logements		Nombre de menages dans la bâtie عدد الأسر في البناية			Nombre total de bâtis عدد الأشخاص المقيمين في البناية residentielP+R.A.T dans la construction			الملاحظات
N° de l'ilot	N° d'ordre de la construction dans l'ilot	Adresse de la construction	Usage de la Construction 1-Immeuble 2- Individuelle 3- Autre	Usage de la Construction 1-Habitat 2- Mixte 3- Privé	المشغولة Habitées	الشاغرة Inoccupées	للاستعمال المهني A Usage professionnel	مجموع المساكن Total logements	العائلية privées	جماعية collectives	مجموع الأسر total menages	ذكور masculin	إناث feminin	مجموع السكان total population	
0006	01	حي قروج بوزيان	3	3	03	01	00	04	03	00	03	07	07	14	
	01		1		03	01	00	04	03	00	03	07	07	14	
0009	01	حي قروج بوزيان	3	2	02	00	00	02	02	00	02	03	04	07	
	01		1		02	00	00	02	02	00	02	03	04	07	
0159	01	حي قروج بوزيان	3	3	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	مسجد
	01		1		00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	
0194	01	حي قروج بوزيان	3	2	01	00	00	01	01	00	01	03	03	06	مدرسة ابتدائي
	01		1		01	00	00	01	01	00	01	03	03	06	
0193	01	حي قروج بوزيان	3	2	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	مركز تكوين
	01		1		00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	
0196	01	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	02	02	04	06	04	10	
0196	02	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	03	01	04	05	09	14	
0196	03	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	02	02	04	06	04	10	
0196	04	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	00	04	04	00	00	00	
0196	05	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	04	00	04	11	10	21	
0196	06	حي قروج بوزيان	1	1	04	00	00	04	04	00	04	10	06	16	
	06		6		24	00	00	24	15	09	24	38	33	71	
0279	01	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	02	03	05	
0279	02	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	05	03	08	
0279	03	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	00	01	01	00	00	00	
0279	04	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	04	03	07	
0279	05	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	00	01	01	00	00	00	
0279	06	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	02	03	05	
0279	07	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	03	03	06	
0279	08	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	02	02	04	
0279	09	حي قروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	01	01	02	
0279	10	حي قروج بوزيان	2	1	00	01	00	01	00	00	00	00	00	00	

0279	11	حي فروج بوزيان	2	1	00	01	00	01	00	00	00	00	00	00	
	11		11		09	02	00	11	07	02	09	19	18	37	
0280	01	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	03	01	01	
0280	02	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	04	02	06	
	02		2		02	00	00	02	02	00	02	07	03	10	
0281	01	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	02	02	04	
0281	02	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	00	01	01	00	00	00	
0281	03	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	03	03	06	
0281	04	حي فروج بوزيان	2	1	01	00	00	01	01	00	01	02	02	04	
	04		4		04	00	00	04	03	01	04	07	07	14	
0283	01	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	09	01	10	25	19	44	
0283	02	حي فروج بوزيان	1	1	09	01	00	10	07	02	09	15	15	30	
0283	03	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	08	02	10	21	19	40	
0283	04	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	05	05	10	18	11	29	
0283	05	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	09	01	10	17	17	34	
0283	06	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	08	02	10	18	21	39	
0283	07	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	08	02	10	18	18	36	

0283	08	حي فروج بوزيان	1	1	10	00	00	10	06	04	10	11	17	28	
	08		8		79	01	00	80	60	19	79	143	137	280